جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إدارة النزاع في شمال مالي:
دراسة في خارطة طريق الجزائر 2015

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية
فرع: العلاقات الدوليـــــــة، *تخصص:* دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالب:
جلال بولسان

إشراف الدكتور:
نبيل بويبية

لجنة المناقشة

الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ/ سمير بوقشابية	جامعة 20أوت 1955 سكيكدة	رئيسًا
د/نبيل بويبية	جامعة 20أوت1955 سكيكدة	مشرفًا ومقررًا
أ/سليمة بلعمري	جامعة 20أوت 1955سكيكدة	مناقشًا

السنة الجامعية
1438ه/1439ه- 2017-2018م

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد والشكر لله رب العالمين، الحكيم المبين، الذي وفّقني لإتمام وإنجاز هذا العمل المتواضع....

أما بعد، فأتقدّم بالشكر و التقدير لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد، أساتذة أفاضل أو زملائي الطلبة الكرام، ولو بكلمة طيّبة، لإنجاز هذا العمل المتواضع وأخصّ بالذكر الدكتور الفاضل والمتواضع أستاذي المشرف"نبيل بويبية" لقبوله الإشراف على مذكرتي ولمنحه إياي فكرة هذا الموضوع، ولم يبخل عليّ بالتوجيهات والإرشادات القيّمة والسديدة طيلة مشوار هذا البحث. وأخُصّ بالشكر كذلك الأستاذ الفاضل "زين العابدين بولبنان" لتواضعه ولتقديمه مختلف التوضيحات و التوجيهات فيما يخص المنهجية. كما لا يوفّتني أن أشكر كل أساتذة كلية العلوم السياسية بجامعة سكيكدة الذين يرجع لهم الفضل في تكويني وتوجيهي في مسيرتي العلمية.

إهداء

إهداء أخصّ:

إلى أمي العزيزة –رحمة الله عليها- وأسكنها فسيح جنانه، التي كانت مُولَعة بالعِلم والتعلّم، أهدي ثمْرة اجتهادي هذه لها.

إلى خير صاحبٍ و وخير ما وهبني الله"أبـــــــي" الغالي الذي كان لي خيرَ سندٍ.

إهداء خاص:

إلى كل إخوتي و أخواتي

إلى أخي الكبيـــــر "عبد الله"

إلى أخي الأوســـــط "فارس"

إلى أختي الصغيـــرة "زينب"

إلى كل الأهل والأقارب، الأحباب والأصحاب.

إلى كل زملائي وأصدقائي في شعبة العلوم السياسية بتخصصيها علاقات دولية وتنظيمات إدارية.

إلى جميع زملائي في دفعة الماستر "دراسات إقليمية" 2018/2017 بجامعة سكيكدة.

إلى كل أصدقائي خارج كلية العلوم السياسية ورفقاء الدرب من الإبتدائي إلى الجامعة.

إلى أرواح شهداء الواجب الوطني

الطالب: جلال بولسان

خـــــــــطة الـدراســـــــة

خطة الدراسة

مقدمة

- **الفصل الأول : النزاع في منطقة شمال مالي: إطار مفاهيمـي ونظري**
  - **المبحث الأول : مقاربة مفاهيمية ونظرية لإدارة وحل النزاعات**
    - ✓ المطلب الأول: مفهوم إدارة النزاع والمفاهيم المرتبطة به
    - ✓ المطلب الثاني: مراحل إدارة وحل النزاعات
    - ✓ المطلب الثالث: مقاربات نظرية لتحليل النزاعات
  - **المبحث الثاني: منطقة شمال مالي: دراسة جيو–سياسية**
    - ✓ المطلب الأول: الخصائص الجغرافية والسكانية لمنطقة شمال مالي
    - ✓ المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية والثقافية لمنطقة شمال مالي
    - ✓ المطلب الثالث: الوضع الاقتصادي والسياسي لمنطقة شمال مالي
- **الفصل الثاني : إدارة النزاع في شمال مالي قبل 2013**
  - **المبحث الأول : ماهية النزاع في شمال مالي**
    - ✓ المطلب الأول : جذور النزاع في شمال مالي
    - ✓ المطلب الثاني : أطراف النزاع في شمال مالي
    - ✓ المطلب الثالث : موضوع النزاع في شمال مالي
  - **المبحث الثاني : إدارة النزاع في شمال مالي من 1990 – 2001**
    - ✓ المطلب الأول : الفواعل الرئيسية في النزاع خلال هذه المرحلة
    - ✓ المطلب الثاني : جهود تسوية النزاع خلال هذه المرحلة
    - ✓ المطلب الثالث: تسوية النزاع بعقد اتفاقية السلام 1996
  - **المبحث الثالث : إدارة النزاع في شمال مالي من 2002 – 2013**
    - ✓ المطلب الأول: الفواعل الرئيسية في النزاع خلال هذه المرحلة
    - ✓ المطلب الثاني: جهود تسوية النزاع خلال هذه المرحلة
    - ✓ المطلب الثالث: تسوية النزاع بعقد اتفاقية السلام 2006
    - ✓ المطلب الرابع :تسوية النزاع بإبرام اتفاقية واغادوغو 2013
- ***الفصل الثالث : إدارة النزاع في شمال مالي وفقا لاتفاقية خارطة طريق الجزائر 2015***
  - **المبحث الأول: المبادئ والالتزامات والأسس من أجل استدامة لإدارة للنزاع**
    - ✓ المطلب الأول: المبادئ والالتزامات من أجل إدارة النزاع في شمال مالي
    - ✓ المطلب الثاني: أسس إدارة دائمة للنزاع في شمال مالي
    - ✓ المطلب الثالث : إعادة تنظيم إقليم شمال مالي وإنشاء إطار مؤسساتي محلي

❖ **المبحث الثاني : الاتفاق على إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**

- ✓ المطلب الأول: إستراتيجية التنمية النوعية في شمال مالي
- ✓ المطلب الثاني: التعبئة من أجل تنمية المناطق الشمالية
- ✓ المطلب الثالث: المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية

❖ **المبحث الثالث: قضايا الدفاع والأمـــــــــــــــن**

- ✓ المطلب الأول : إعادة نشر وتنظيم الْقوات المسلحة والأمنية في شمال مالي
- ✓ المطلب الثاني: إصلاح قطاع الدفاع والأمن
- ✓ المطلب الثالث: التدابير والمشاريع الموجه لمنطقة شمال مالي على المدى (القصير– المتوسط – الطويل)

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

مقدمة:

عرفت دول القارة الإفريقية منذ استقلالها العديد من الاضطرابات التي هزّت استقرارها وكيان وجودها، تمثلت أساسا في النزاعات الداخلية، إماّ بين جماعات داخل الدولة، أو بين الجماعات والحكومة، حيث تطورت إلى حد مطالبة بعضها بالانفصال عن الدولة الأم، وهذا نتاج لطبيعة العوامل الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق التي تقطنها هذه الجماعات العرقية.

وهذا ما ينطبق على دولة مالي ومشكلتها مع القبائل التارقية، حيث يُعتبر النزاع في شمال مالي من بين النزاعات العنيفة التي شهِدَتْها القارة الإفريقية، حيث شكلت قضية التوارق و تمرّداتهم المتجددة في كل مرة منذ 1960 إلى غاية 2013 وإعلان انفصالهم عن الحكومة المالية محل أنظار الفواعل الإقليمية والدولية ككل، وتعتبر طريقة تعامل الحكومة المالية مع معاهدات السلام التي أفرزتها هذه التمرّدات، أحد الاسباب القوية للانتكاس في كل مرة نحو العنف، حيث تَعِدُ في كل مرة سكان الشمال بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقيات ثم لا تفي بوعودها، وكانت الجزائر قد ترأّست الوساطة في معظم اتفاقات السلام، ورغم اعتماد بعض الأطراف الخارجية خيار التدّخل العسكري لمحاولة حلّ وتسوية النزاع كالتدخل الفرنسي، إلاّ أن الجزائر قد عارضت هذه المقاربة وعملت على إدارة النزاع والسعي لتسويته بالطرق السلمية.

وقد تجسّد ذلك في جمع الأطراف المتنازعة على طاولة واحدة برعاية إقليمية ودولية وصولا إلى توقيع الاتفاق على خارطة طريق الجزائر2015، والتي تُعدّ من أبْرز اتفاقات السلام المبرمة بين الجماعات المسلّحة الأزوادية والحكومة المالية بهدف الوصول إلى تحقيق سلام شامل ودائم في مالي، كتنمية المناطق الشمالية وتحقيق الأمن والسلم في هذه الأقاليم التي عانت الكثير بتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية طيلة فترات النزاع.

- ***أهمية الموضوع:***

يمكن تقسيم أهمية الموضوع إلى أهمية علمية وأخرى عملية:

أ- الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع الذي يتناول إدارة النزاع في شمال مالي في ضوء خارطة طريق الجزائر 2015، في كونه يمثل محاولة لمعرفة منطقة شمال مالي المجاورة لحدود الجزائر الجنوبية وتحليل الأسباب والفواعل وديناميكيات النزاع هناك والتي تعد من صميم المشكلة البحثية، ومن ثم محاولة تحديد العلاقة بين متغيّرات النزاع في هذه المنطقة للوقوف على الأسباب الجوهرية وراء طبيعة هذا النزاع ومعرفة آليات الجزائر في إدارته مع التركيز على خارطة طريق الجزائر 2015.

ب- الأهمية العملية:

وتتمثّل من خلال محاولة معرفة حقيقة النزاع التارقي في شمال مالي، ومدى انعكاس هذا النزاع على الدولة المعنية في مختلف المجالات وعلى مستوى الأقاليم الشمالية والجنوبية للبلاد، وتحليل موقف الأطراف الإقليمية والدولية من النزاع والطرق والآليات المقترحة لإدارته حيث نميز بين اتجاهين، الأول فضّل خيار الحل بالقوة والتدخل العسكري كما هو الحال للتدخل الفرنسي، والثاني يُفضّل التسوية السلمية وهو ما ينطبق على الجزائر وبعض الدول المجاورة لدولة مالي في وساطتها على حل وإدارة هذا النزاع.

- ***أسباب اختيار الموضوع:***

ينطلق أي مشروع بحث غالبا من دوافع وأسباب علمية موضوعية وأخرى ذاتية لها علاقة بالباحث ترتبط بمجال تخصصه أو إلى ميول رغبته في الدراسة. وعليه نقسمها إلى:

أ- الأسباب الموضوعية:

تبرز أسباب اختيارنا موضوع إدارة النزاع في شمال مالي في خارطة طريق الجزائر في كون إدارة وحل النزاع بالطرق السلمية من أفضل الحلول التي تقترحها الجزائر وفقا لمختلف الاتفاقيات وأبرزها خارطة طريق 2015، سواء في نزاع شمال مالي أو في نزاعات الدول الإفريقية الأخرى، حيث أصبح هذا النزاع محل استقطاب الأطراف الدولية والإقليمية لحل وتسوية هذا النزاع.

ب- الأسباب الذاتية:

يرجع السبب الذاتي لاختيار هذا الموضوع إلى الاهتمام الشخصي بموضوع النزاع الأزوادي في مالي وكيفية إدارته، باعتبار نتائج تطوره لديها آثار مباشرة على الجزائر، إلى جانب أنه ضمن مجال تخصصنا ويجمع بين مقاييس درسناها هي تحليل النزاعات الدولية والسياسة الخارجية الجزائرية ودول الجوار.

- ***أهداف الدراسة:*** من أهم الأهداف التي ترمي إليها هذه الدراسة نذكر:

- إبراز قيمة إدارة، تسوية وحل النزاعات الداخلية بالطرق السلمية ومعرفة أهم المقاربات والأدوات التي تناولت إدارة وتحليل النزاع.
- يأتي موضوع البحث كمحاولة لمعرفة استراتيجيات الجزائر في سعيها لإيجاد سلم شامل ودائم في مالي ومحاولة احتواء النزاع دون الوصول إلى انفصال لإقليم أزواد.
- التعرف على منطقة شمال مالي وتركيبتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومدى ارتباطاتها بصحراء جنوب الجزائر.

- ***حدود الدراسة:***

في كل بحث يجدر أن تكون فيه حدود مكانية أو جغرافية وحدود زمانية، وهذا ما يتعيّن ضبطه في هذا البحث:

✓ **الحدود المكانية:**

تشمل الحدود المكانية جمهورية مالي عموما ومنطقة شماله خصوصا، والتي تتشكل من ثلاث أقاليم وهي: كيدال، تمبكتو وغاو. والتي يقطنها معظم سكانها التوارق، وهي منطقة تتوسط أربع دول هي الجزائر، النيجر، بوركينافاسو وموريتانيا. و تشهد هذه المناطق حالة خاصة لما تشهده من تقلبّات سياسية واجتماعية و أمنية.

✓ **الحدود الزمانية:**

هي الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية اتفاق الجزائر 2015 وما بعدها، وهي الفترة التي شهدت عدّة تمرّدات للتوارق في المنطقة الشمالية لمالي.

إشكالية الدراسة:

في ظل تنامي النزاع في شمال مالي وتجدده، تتنوع محاولات حله وإدارته من قبل الحكومة المالية والفواعل الإقليمية والدولية، يمكن صياغة إشكالية الدراسة اعتمادا على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف ساهم اتفاق خارطة طريق الجزائر2015 في تحقيق السلام وإدارة النزع في شمال مالي؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي ولاستيعاب جل المشكلات التي يحملها البحث في طيّات فصوله الثلاثة، يُمْكن صياغة عدة **تساؤلات فرعية** كالتالي:

1. ما هي خلفيات النزاع في شمال مالي وما هي الأطراف الفاعلة الرئيسية فيه؟
2. كيف تفسّر مراحل إدارة النزاع الوضع في شمال مالي؟
3. ما هي أسباب نجاح أو فشل اتفاقية السلام الموقعة بين الأطراف المتنازعة؟
4. ما هي آليات إدارة النزاع في شمال مالي في ضوء اتفاق خارطة طريق الجزائر 2015؟

و من خلال الإشكالية والتساؤلات الفرعية يجب اختبار **الفرضيات** التالية:

1. رُبّما التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في منطقة شمال مالي منذ الاحتلال الفرنسي و تنوّع أطراف النزاع ساهم في تأجيج النزاع وتأثيره على الأوضاع في شمال مالي.
2. قد يكون تركيز اتفاقيات السلام السابقة لخارطة طريق الجزائر 2015 على الجانب الأمني فقط أدى إلى عدم نجاحها.
3. يمكن لإتفاقية السلام وفقا لخارطة طريق الجزائر 2015 أن يؤدي إلى إحلال سلام دائم وشامل في مالي.

4. كلما كان تقيّد والتزام من قبل الأطراف بتنفيذ بنود اتفاق خارطة طريق الجزائر 2015 كان ذلك إسهامًا في إعادة الاستقرار و بناء السلم في منطقة شمال مالي.

- ***المقاربة المنهجية والنظرية***

يحتم التحكم المنهجي في تحليل ودراسة موضوع البحث استعمال بعض المناهج والمقاربات:

المناهج:

- **المقاربة التطورية:** لا يكاد يخل بحث علمي من المنهج التاريخي، نظرا لقدرته على كشف تطور الظاهرة ومسارها عبر الزمان، خاصة وأن العلاقات الدولية تقوم على هدف التنبؤ بمستقبل الظاهرة الذي لا يمكن أن يتم دون معرفة تاريخها، حيث يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر وإندثارها،والمقصد من إستخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي للمفاهيم الواردة في الدراسة، إذن هي مقاربة **تُعَوّض المنهج التاريخي** وقد تم الاستعانة بها للتعرف على المراحل والفترات الزمنية التي حدثت فيها مختلف التمَرُّدات و التوقيع على أبرز الاتفاقيات كما هي مُقَسّمة في البحث، من 1990م إلى غاية 2001م ومن 2002 إلى غاية 2013. وكذلك للتعرف على التطوّر الكرونولوجي للأحداث في شمال مالي والتطرق لجذور النزاع منذ استقلال مالي وتطور الأحداث فيها و بوجه الخصوص في الشمال.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** يُعَرّف هذا المنهج في بعض الأدبيات المنهجية بأنه المنهج التتبُّعي وذلك لأنه غالبا ما يتّبع أحد المناهج الأخرى وقد تمت الاستعانة به في وصف سياسة الحكومة المالية اتجاه سكان الأقاليم الشمالية لدولة مالي و إلى قبائل التوارق على وجه الخصوص، والتي سعت إلى طمس العنصر التوارقي، ويتّضح المنهج التحليلي الاستعانة به في تحليل النزاع في شمال مالي ومحاولة استقراء واقع الأوضاع في المنطقة في فترة ما بعد الاستعمار حتى الآن، وتحليل بعض الأحداث التي أدت إلى تراجع قدرة السلطة المركزية في باماكو على التحكم في زمام الأمور في الشمال ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تدهور الأوضاع في هذه المنطقة.
- **منهج دراسة الحالة:** يُشير هذا المنهج إلى كونه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معيّنة وبطريقة تفصيلية دقيقة، ويُمكننا أن نُرَكّز عليها بمفردها ونجمع جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بها، ونقوم بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها، ثم التوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها.[1] ولقد تم توظيفه في بحثنا هذا بُغية تعميق دراسة حالة منطقة شمال مالي، من خلال تسليط الضوء على هذه المنطقة لما تشهده من نزاعات إثنية داخلية باستمرار ودراسة العوامل المؤدية لهذه الاستمرارية، مع التركيز عل تعامل الحكومة المالية منذ الاستقلال مع هذه المشكلة ومساهمة مختلف الفواعل في حل وإدارة هذا النزاع.

[1] عمار بوحوش، " دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية"، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط. 2، ب د س)، ص. 31.

- **منهج تحليل المضمون:** إن استخدام والاستعانة بهذا المنهج يمكننا من تحليل الخطابات والوثائق والاتفاقيات الرسمية، وقراءة ماورائها من خلال تحليل الخلفيات الفكرية والأهداف الخفية الحقيقية وغير المعلنة أو الموجهة لجهة معيّنة في المُجتَمَع، ويُطبّق هذا المنهج في بحثنا هذا على تحليل مختلف الاتفاقيات الموقعّة بين أطراف النزاع في شمال مالي منذ 1991، وأبرزها اتفاقية البحث خارطة طريق الجزائر2015. ومحاولة معرفة عوامل التغيّر و ردود الأفعال من طرف الأطراف المتنازعة لقرارات وبنود هذه الاتفاقيات.

❖ ***المقاربات:***

- **مقاربة دبلوماسية متعددة المسارات:** تعرّف على أنها طريقة غير رسمية لحل النزاع من خلال جهات رسمية وغير رسمية، وتم العمل بها في هذا البحث من خلال محاولة حل النزاع في شمال مالي. وبناء على ذلك، فإن الجهات الفاعلة التي شاركت في هذا النزاع تتألف من لاعبين مثل فرنسا و الجزائر والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي ساهمت في إبرام مختلف المعاهدات والاتفاقيات لتحقيق السلام، و قد عمل كلٌّ حسب طريقته في محاولة لحل وإدارة النزاع في شمال مالي.
- **مقاربة دبلوماسية المسار الأول:** حيث تم الاستعانة بهذه المقاربة وتجسّدت في المفاوضات التي جرت بين دولة مالي ومختلف دول الجوار والأطراف الخارجية بصدد الوصول إلى حل سلمي للنزاع.
- **المقاربة البنائية:** والتي ساعدت في تفسير متغيّر الهوية بالنسبة للتوارق ومحاولة تفسيرها لمطالب التوارق في الحصول على الحكم الذاتي من منطلق مكونات الهوية التارقية، ومحاولة تفسير مصالح الشعب التارقي في منطقة شمال مالي، وذلك نتاج للاضطهاد المسلّط على هذه الجماعات منذ الاستعمار الفرنسي لمالي.

- ***مراجعة أدبيات الدراسة***

وتشمل مختلف الدراسات الأكاديمية والأبحاث التي يمكن أن يعتمد عليها الباحث لإنجاز أي بحث أو دراسة علمية أكاديمية، وفي هذا البحث تم الاعتماد على عدة مراجع تناولت مواضيع متقاربة لموضوع هذا البحث ولكن تنحصر مُعظمها في مذكِّرات أكاديمية ونذكر منها:

1- أطروحة دكتوراه لـ **نبيل بويبية**[1] بعنوان " **الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: التحديات والرهانات**" حيث تناولت الاطروحة مسألة تحديات بناء السلم في منطقة الساحل الافريقي مع التركيز على حالة مالي، وكذلك رهانات المشاريع الإقليمية والدولية في المنطقة وموقف وموقع الجزائر منها مع التركيز على دراسة وتحليل اتفاقية بناء السلم في مالي وفقا

لخارطة طريق الجزائر 2015. وقد قسم الباحث الدراسة إلى خمسة فصول، الفصل الأول كان بعنوان نزاعات ما بعد الحرب الباردة: مقاربة في بناء السلم، والفصل الثاني بعنوان، عمليات بناء السلم: ضبط المجالات، أما الفصل الثالث فكان بعنوان، تحديات بناء السلم في منطقة الساحل الافريقي، والفصل الرابع بعنوان،رهانات المشاريع الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الافريقي: بين الحسابات المصلحية ومتطلبات بناء السلم، وختم أطروحته بفصل خامس بعنوان، المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: دراسة في خارطة طريق الجزائر 2015.

2- رسالة الماجستير لـ **نبيل بويبية**[1] بعنوان " **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**" حيث تناول فيها الباحث خلفية النزاع في مالي المتمثل في قضية التوارق المنتشرين في الصحراء الكبرى عموما وشمال مالي خصوصا، إلى جانب تحدي الإرهاب والجريمة المنظمة ودورهم في تأجيج النزاعات في الساحل بشكل عام والشمال المالي بشكل خاص. وكذلك أشار إلى المقاربة الجزائرية في معالجة و مواجهة مختلف التحديات الأمنية السابقة التي تواجهها الجزائر عبر مختلف الآليات السياسية والعسكرية.

3- وكذلك رسالة "**بودن زكرياء**"[2] والمعنونة بـ "**اثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014**"، قد تناول جذور النزاع التي هي وليدة الاحتلال الفرنسي، وكذلك الأعمال التوسعية والإرهابية للمتمردين شمال مالي، وكذا الانقلاب العسكري على حكومة الرئيس **توري**، وكذلك تطرق للنظم السياسية والحكومات المركزية المتعاقبة في مالي وتهميشها لأقلية التوارق منذ الاستقلال 1960م وإقصاء تمثيل التوارق لدى المؤسسات الحكومية، زيادة على ذلك الطبيعة الصحراوية الصعبة التي تميّز المناطق الشمالية وانعكاسها على صعوبة العيش لدى سكان التوارق.

4- بالإضافة إلى رسالة "**أحمد إيدابير**"[3] بعنوان " ***التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي***"، وقد تطرق إلى الإطار المفاهيمي للإثنية والجماعة الإثنية، وشرح مفهوم الأمن المجتمعي وعلاقته بتفسير الحراك الإثني، وكدراسة حالة كانت القضية التوارق في جمهورية مالي، وعمل الباحث على التعريف بماهية النزاع في شمال مالي، وقد تناول دور المنظّمات الدولية والإقليمية في حل وتسوية النزاع, وعدم تطرّقه في المقابل إلى دور الفواعل الإقليمية من الدول، في تسوية وإدارة هذا النزاع.

5- وهناك دراسة لـ:ستيفاني بيزارد و مايكل شيركن Stephanie Pezard and Michael Shurkin بعنوان **" Achieving Peace in Northern Mali: Past agreement, Local**

Conflicts, and the Prospects for a Durable Settlemnt" تحقيق السلام في شمال مالي: الاتفاقيات السابقة، النزاعات المحلية، وآفاق التسوية الدائمة" وهي الدراسة التي تطرقت في الفصل الثاني بإيجاز إلى تاريخ التمرّدات في مالي منذ الاستقلال والإشارة إلى مختلف اتفاقيات السلام المبرمة بين أطراف النزاع، و الفصل الثالث من دراستهما تناولاَ شرح لأسباب فشل اتفاقيات السلام السابقة، كما تطرّق إلى كيفية إرساء الديمقراطية والتعامل مع الجماعات المسلّحة في شمال مالي.[1]

* **إلاّ أن موضوع هذا البحث يختلف عن هذه الدراسات في كونه يتطرّق إلى مختلف مراحل إدارة النزاع شمال مالي منذ 1990 مع التركيز على اتفاق خارطة طريق الجزائر 2015. الذي تكاد تنعدم الدراسات التي تناولته باللغة العربية.**

- ***تقسيم الدراسة:***

كمحاولة للإحاطة بالموضوع والإجابة على إشكاليته تقسم الدراسة البحثية إلى ثلاثة فصول، **الفصل الأول بعنوان النزاع في منطقة شمال مالي: إطار مفاهيمـي ونظـري** والذي يقسم إلى مبحثين، الأول يتناول مختلف المفاهيم والمقاربات وتحديدها من خلال الربط بينها وبين تفسير إدارة وتسوية النزاعات، والمبحث الثاني يتناول دراسة جيو–سياسية لمنطقة شمال مالي وذلك بالتعرّف إلى التركيبة الاجتماعية والثقافية والأوضاع الاقتصادية لهذه المنطقة، ومعرفة التنظيم الإداري والسياسي للمنطقة.

أما فيما يخص **الفصل الثاني** والمعنون بـ إدارة النزاع في شمال مالي قبل 2013 فيقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتطرق إلى ماهية النزاع في شمال مالي بذكر جذور وأسباب النزاع ومعرفة أطراف وموضوع هذا النزاع الذي أصبح مشكلة بالنسبة للدولة المالية والدول المجاورة. والمبحث الثاني والثالث يقسمان فترات إدارة النزاع على مرحلتين (1990–2001) و من (2002–2013) حيث تحاول الدراسة ضبط الفواعل الرئيسية في كل مرحلة مع الإشارة إلى مختلف جهود التسوية خلال هذه الفترات قبل وبعد عقد الاتفاقيات الموقّعة بين أطراف النزاع.

و**الفصل الثالث** الموسوم بإدارة النزاع في شمال مالي وفقًا لاتفاق خارطة طريق الجزائر 2015 يقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، يعالج المبحث الأول المبادئ والالتزامات التي من شأنها جعل استدامة لإدارة النزاع وإعادة تنظيم إقليم شمال مالي وإنشاء إطار مؤسساتي فيه، أمّا في المبحث الثاني فيقوم بشرح وتوضيح إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإعادة اعمار وتنمية المناطق الشمالية، بالإضافة إلى التطرق إلى المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية. والمبحث الثالث يتطرقر إلى قضايا الدفاع والأمن ويحوي في مضمونه عمليات لإعادة نشر وتنظيم للقوات الأمنية في شمال مالي

والتعرّف على ميكانيزمات إصلاحي قطاع الدفاع والأمن وفي الأخير يتطرق الفصل إلى التدابير والمشاريع الموجه لمنطقة شمال مالي على المدى القصير، المتوسط و الطويل.

وتختتم الدراسة بخاتمة تحليلية تحاول الإجابة عن اشكالية الدراسة ومناقشة فرضياتها مع ذكر النتائج التي توصلت إليها وأهم الاقتراحات المقدمة بهذا الخصوص.

الفصل الأول:
النزاع في منطقة شمال مالي:
إطار مفاهيمي ونظري

تمهيد:

في هذا الفصل يتم توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بإدارة النزاعات والمفاهيم ذات الصلة وذلك ليسهل علينا توظيفها في موضوع البحث، ونتطرق إلى بعض الأدوات والمقاربات النظرية التي نحاول من خلالها تحديد الزاوية التي نلاحظ منها النزاع وكيفية إدارته وحله. وسوف نتطرق أيضا إلى التعريف بالمنطقة الشمالية لدولة مالي، و الوقوف على الطبيعة السياسية والإجتماعية والاقتصادية لسكان هذا الإقليم وذلك بالتركيز على خصوصيات قبائل التوارق.

المبحث الأول : مقاربة مفاهيمية ونظرية لإدارة وحل النزاعات

في هذا المبحث يتم ضبط بعض المفاهيم المتعلقة بالنزاع و إدارة النزاع والمفاهيم المتقاربة ومحاولة إسقاط المقاربات التي تفسر إدارة النزاع وحله، وشرح كيفية توظيف بعض أدوات لتحليل وتفسير النزاعات.

المطلب الأول: مفهوم إدارة النزاع والمفاهيم المرتبطة به

يعرف **النزاع** بأنه تنافس بين مختلف المجموعات السياسية والعرقية والدينية نتيجة التعارض في مصالحها، حيث كل مجموعة تلحق الضرر بمجموعة او مجموعات أخرى من خلال أعمال لتحقيق أهدافها. ويعرف النزاع لغة على أنه تقديم أسباب وحقائق لمساندة أو معارضة قضية ما.

وقد عرف **James Himes النزاع** في كتابه " **النزاع وإدارة النزاع** " على أنه :" أن الناس عدائية وهي مخلوقات تتنازع مع بعضها البعض." [1]

هذا التعريف يحدد **النزاع** بوصفه "وضعا تنافسيا تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف الممكنة، ويريد فيه كل طرف احتلال موقع يتنافى والموقع الذي يريد أن يحتله الآخر."

وفي هذا الصدد يعبر **كينيث بولدينغ** Kenneth Boulding عن هذا التوجه بتعريفه للنزاع على أنه حالة تنافسية بين طرفين أو أكثر تختلف فيها رؤى ومدركاتها المستقبلية، ما يصاحب ذلك احتلال طرف لمكانة طرف أخر بالاختلاف في الأهداف ورغبات كلا الطرفين.[2]

و كذلك يتضح **النزاع** بدوره صراع وتضارب حول القيم أو السلطة أو الموارد المحدودة، وهو إدراك بأن تحقيق أهداف ومصالح الطرفين في آن واحد لا يمكن ذلك.[3] وكتكثيف للمفهوم في هذا الصدد عرفه Louis Kosser **لويس كوسر** على أنه: "تنافس على القيم وعلى القوة و الموارد، يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم."[4]

و يعرف كذلك **النزاع** بأنه: "تعارض في الحقوق القانونية قد يُسوىّ بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية." أي يظهر هذا في الخلافات والنزاعات الداخلية التي تكون بين الأفراد في مدى

---

[1] ليلى قارة، ***الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963/2010***،" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دبلوماسية (الجزائر : قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر03، 2011)، ص.8.

[2] بوزرب رياض، ***النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية: 1963- 1988***،" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: العلاقات الدولية والعولمة (قسنطينة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008)،ص.13.

[3] خالدة ذنون مرعي، ***الأمم المتحدة وادارة النزاع الدولي***،" مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد. 9 (العراق: 2011)، ص.244.

[4] ناصري سميرة، "***الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة***"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسية مقارنة (بسكرة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق،جامعة بسكرة،2010)،ص.41.

إمكانية حصول كل طرف على حقوقه الكاملة وتكون التسوية وفق قواعد قانونية وقضائية أو سياسية تتمثل في الوساطة و المصالحة بين أطراف النزاع.

وعرفه معهد هايدلبرغ لأبحاث النزاع الدولي Heidelberg Institute for International Conflict Research* (HIIK) على أنه:" ظاهرة إنسانية تنشأ عن تصادم المصالح واختلاف المواقف على بعض القيم وهي على الأقل بين طرفين، قد يكونان جماعات منظمة ودولا، وهي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها والحصول على أهدافها".[1]

ومن خلال المفاهيم السابقة لمختلف الباحثين حيث أفرز كل تعريف متغير معين ويمكن إجمال هذه المتغيرات في تعريف **النزاع** على أنه حالة تنافسية بين طرفين أو أكثر تكون فيه الأطراف دولا أو جماعات منظمة، حيث تكون ذات وعي بتعارض الأهداف والمصالح التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها في آن واحد، فالنزاع غالبا بالتصورات وليس على المواقف أو السلوك كما تم تعريفه بشكل عام.

مفهوم النزاع الإثني:

تقسم النزاعات إلى داخلية وخارجية، الأولى تكون في إطار المجتمع والدولة الواحدة وتشمل النزاعات السياسية والإثنية. والثانية بين الدول وتكون على خلفيات سياسية واقتصادية وغيرها.

حسب **ميشال براون Michel Brown** تعرف النزاعات الإثنية على أنها :"تناحر بين مجموعتين أو أكثر عن القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل اقتصادية وسياسية وإقليمية، أو ببساطة النزاع الإثني يمكن إن يفهم على أنه طريقة أو نمط لعنف منظم أين تقاس المجموعات والقيم بمنطقة الإثنية." [2]

وقد أضاف بعض الباحثين عنصرين أساسيين لتعريف النزاع الإثني وهما **الدولة وطلب الاستقلال** وهذا ما ينطبق أساسا مع موضوعنا النزاع الإثني قي شمال مالي.

---

[1] صابر حموته، ***النزاعات الاثنية وعملية التنمية في إفريقيا: نيجيريا أنموذجا***،" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: حوكمة وتنمية (باتنة : قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2015)،ص.11.

* **معهد هايدلبرغ لأبحاث الصراع الدولي (HIIK)** هو مركز مستقل ومتعدد التخصصات يقع داخل قسم العلوم السياسية في جامعة هايدلبرغ. و منذ عام 1991، ركز معهد هايدلبرغ لبحوث النزاعات الدولية على نشوء النزاعات السياسية بين الدول والدوائر الداخلية وتسويتها. ينشر مقاييس النزاع سنويًا وتحتوي على نتائج البحث الحالية لكل سنة. ولوج الموقع (2018/04/04) http://www.josephcamilleri.org/content/heidelberg-institute-international-conflict-research-hiik

[2] سمية بلعيد،"**النزاعات الإثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها:جمهورية الكونغو الديمقراطية أنموذجا**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشادة (قسنطينة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2010)،ص.24.

في هذا السياق عرف فيرون Fearon النزاع الإثني أنه:" شكل من أشكال الحرب الانفصالية وذلك نتيجة لخوف الأقلية التي تثق في الدولة التي يحكمها نظام الأغلبية التي لا يمنح حقوق الأقليات."[1]

كما عرفه لاك وروتشيلد (Rotchild, Lake) بأنه:"حرب من نتاج الشعور بالخوف واللاأمن عندما يسيطر الشك على نوايا مجموعة إثنية ما، تجاه المجموعات الإثنية الأخرى التي تبادلها العداء".[2]

ويتبين حسب تعريفا هذان الباحثان فإن النزاع الاثني هو عدم الوثوق في الأغلبية التي تحكم الدولة والشعور باللاأمن في ظل عدم منح جميع الحقوق للأقلية المضطهدة، محاولة بذلك تغيير الوضع القائم.

وفي المقابل يعرف روبيرت تيد غورTed Gurr النزاع الإثني على أنه جماعة تسعى وفق تبني أهداف معينة على المستوى المحلي، إلى تحقيق مكاسبها وحقوقها باستخدام معيار الإثنية ضد النظام السياسي أو أي فاعل سياسي أخر.[3]

أما جون انغسترون Jan Angstron يرى أن النزاع الإثني داخل الدول أو ما بينها يكون الحد منه إما بالانفصال أو الاستقلال، ويكون هناك اختلاف مابين النزاعات الاثنية و النزاعات داخل النظام السياسي ونزاعات بين مختلف التيارات الدينية أو السياسية،وكذلك يرى أنه ليس لكل الجماعات الإثنية هدف انفصالي تسعى لتحقيقه.[4]

وهناك تجاذب بين مختلف المقاربات حول مفهوم النزاع الإثني، فيما إن كان قضايا النزاعات العرقية إنما نتاج لطبيعة الخلافات المتسمة بالغموض، والعمل على إيجاد ما يميزها عن باقي النزاعات الأخرى.[5]

---

[1] المكان نفسه.

[2] جارش عادل، العيفاوي جمال، " **النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية** "الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين،" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية (07/جويلية/2014). ولوج الموقع (18/03/2018)
http://democraticac.de/?p=2346

[3] Christian geiser , « Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés » (19.11.1998), p.6. accédé (19/05/2018)
www. Paix balkans. org / contrubution / geiser- parant bosnie. pdf.

[4] سمية بلعيد، مرجع سابق، ص.24.

[5] دندان عبد الغاني، "**النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية إطار نظرية وإبستيمولوجي**، Ethnic conflicts in International Relations : The oretical and Epistemological frame work،ص.5. ولوج الموقع(2018/05/20)
https://download.mrkzy.com/do.php?id=786207

وفي ظل انتشار مختلف النزاعات على الساحة الدولية عامة وما دون الدولة خاصة، وتفاقم هذه النزاعات الداخلية نتيجة لمختلف الخلافات الاثنية الناجمة عن التضارب في المصالح والأهداف، استوجب ذلك إيجاد مخرج للسيطرة على هذه النزاعات التي تهز أمن واستقرار بقاء هذه الدول، وذلك بإدارتها وتسويتها من قبل الدول المعنية. أو تدخل أطراف ثالثة في النزاع.

وهنا نحاول تقديم مفهوم لإدارة النزاعات:

- **مفهوم إدارة النزاعات: Conflict Management**

يشوب مصطلح إدارة النزاع تعقيد من حيث المفهوم وذلك لتأثير الطرف الثالث في مختلف القطاعات وعلى مستويات متعددة، وهذا ما أضفى تعقيدا واضحا على هذا الأخير.

إن إدارة النزاع تستخدم كمصطلح نوعي يغطي بصفة شاملة المنظور الإيجابي للتعامل مع النزاع من حيث احتوائه. وهي تعني الجهود المشتركة لمنع تفاقم النزاعات الدولية والتدخل لإرجاعها إلى المستوى القانوني إذا تفاقمت.[1]

يقدم كل من **روغان** Regan و **باركوفيتش** Bercovitch تعريفا لإدارة النزاع على أنه:" المساعي التي تباشرها الأطراف المعنية ذاتها أو أطرافا ثالثة لتقليص مستويات العداء وإقرار نوع من النظام في العلاقات بين المتنازعين والإدارة الناجحة للنزاع هي تلك التي تقود إلى حل كلي للقضايا الخلافية، بما ينجر عنه من تغيير في المواقف والسلوكيات أو على الأقل التوصل إلى تسوية مقبولة أو وقف إطلاق النار مثلما هو معهود في العلاقات بين الدول."[2]

وفراد تاينر Fred Tanner يرى مفهوم إدارة النزاع أنه:" الحد أو التخفيف من حدة أو احتواء النزاع دون حله بالضرورة."[3]

ويجادلان كل من بيتر والينستين Peter Wallensteen و نيكلاس سوانستروم Niklas Swanström بإضافتهما لتعريف إدارة النزاع على أنه:" يجب أن يتضمن تغييرا في نمط التفاعلات من النمط التدميري إلى النمط البنائي، وقد أشار كذلك وليام زارتمان William Zartman على أن إدارة النزاع تشير إلى القضاء على العنف بواسطة التعامل معه على المستوى السياسي."[4]

---

[1] لبنى بهولي، "**الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف:بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع: علاقات دولية وإستراتيجية (بسكرة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009– 2010)، ص.47.

[2] ناصري سميرة، "***الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب***"، مرجع سابق، ص.44.

[3] Niklas L.P,Swanström, Mikael S.Weissmann ,"**Conflict,Conflict prevention and Conflict Management and beyond :a conceptual exploration**",Central Asia Caucasus Instituteand Silk Road Studies Program (Sweden :Summer 2005), p.23.

[4] lbid,p.24.

وفي هذا الصدد يقصد بإدارة النزاع على أنه:" جهود تبذل لغرض احتواء وتقليص العنف وحث الأطراف على البدء بتسوية الخلاف وإنهاء العنف، كما يعني تقليص أو تخفيض أعمال العنف الموجهة ضد جماعة محددة وبهدف وقفها وإعادة السكينة".[1]

وقد تم تعريف إدارة النزاع بأنه إدارة تتطلب وعي وإدراك وتوجيهه إلى الوجهة المرادة، كما يتطلب نظام اتصال داخلي وخارجي فعال، وتفعيل فريق خاص في كل التخصصات لتحليل والتدقيق واستنتاج جميع مؤشرات النزاع بدقة[2].

يرى بعض المنظرين أن إدارة النزاع تكمن في إمكانية القضاء على هذا الأخير باعتبار إدارة النزاع مرحلة في التعامل مع النزاعات والتي يمكن أن تتبعها مراحل لاحقة.

وفي هذا المعنى قام كل من جون ماكغاري John Mcgarry وبريندان أوليري Brendan O'Leary بتقسيم ما أسموه "قوانين النزاع العرقي" إلى قسمين رئيسيين هما :إدارة النزاع وإنهاء النزاع. و يستند هذا التمييز إلى فكرة أن الأول يتعلق بمعالجة عواقب الاختلافات بين الخصوم، في حين أن الثاني يتعلق بإنهاء لهم.[3]

يعرفها قاموس العلاقات الدولية على أنها:" تعبير يستخدم لوصف النزاع وتجنب أن تصل إلى أسوا تجاوزاتها، وإدارة النزاع تعني التخفيف من حدته دون حله عن طريق استراتيجيات... فالإدارة تعني ألاّ تكون هناك حالة حرب ولا سلام لفترة طويلة نسبيا، وإذا جنحت الأطراف إلى حالة الحرب فهنا تتدخل الأطراف لاستعادة الاستقرار النسبي عن طريق وقف إطلاق النار واتفاق الهدنة لصنع السلام".[4]

ومن التعاريف السابقة يتبين أن إدارة النزاعات هي عبارة عن المسلك المختار من بين مجموعة من المسالك الذي يقصد منه تحقيق مكاسب، وفق للأهداف المسطرة ومحاولة معرفة كل جوانب النزاع لإدارته بدقة، ومحاولة التخفيف وحل النزاع بوسائل وطرق سياسية تكون مرضية لكل أطراف النزاع، بالتقليل من حدة العنف والعمل على المحافظة على حقوق الطرف المضطهد في النزاع.

و هو كذلك يُعتبر مصطلح عام يستخدم لوصف الجهود التي تُبذل لمنع النزاعات أو الحد منها أو حلها أو تحويلها. و يمكن أن يتضمن هذا منع اندلاع أو تصاعد النزاعات وكذلك وقف العنف أو

---

[1] خالدة ذنون مرعي، مرجع سابق، ص.246.

[2] أحمد عبد القادر، ابراهيم أحمد،"**إدارة المفاوضات والنزاعات الدولية**"، (الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2016)، ص.189.

[3] Ahmad Azem Hamad,"**The Reconceptualisation of Conflict Management**", *Peace, Conflict and Development: An Interdisciplinary Journal* Vol. 7,(July 2005),p.4. accessed (02/04/2018) http://www.peacestudiesjournal.org.uk.

[4] ناصري سميرة، "**إدارة النزاعات الدولية دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، تخصص: سياسية مقارنة (بسكرة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016)، ص. 145.

تحجيمه بواسطة الأطراف المشاركة في النزاع، في منحنى **مايكل لند Michael Lend للنزاع*** يقابل مصطلح إدارة النزاع مصطلح صنع السلام ويرتبط بالمراحل المبكرة للحرب.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة نعني بإدارة النزاع هو إرجاعه لحالة **السلام المستقر*** والبقاء في حالة السلم، وذلك بتدخل طرف ثالث واستخدامه للدبلوماسية بمختلف أنواعها للوصول إلى حل سلمي لهذا النزاع.[2]

ترتبط مصطلحات كل من إدارة النزاع وحل النزاع وتسويته، و تتداخل هذه الأخيرة فيما بينها وتكمل بعضها البعض. حيث نجد إدارة النزاع كمصطلح معاصر وكمبدأ في تسيير شؤون الناس فرادى وجماعات كان موجودا منذ القدم. و منه نتطرق إلى مفاهيم حل وتسوية النزاع وعلاقتها بإدارة النزاع.

- **مفهوم حل النزاع: Conflict Resolution**

عرف البشر حل النزاع وتسويته بالاعتماد على سيادة القانون والاتفاقيات السياسية والسلطة الدينية والقوة، وكمجال جديد في الدراسات الأكاديمية نرى أن حل النزاع "يحاول تخطي كل الاستراتيجيات بمحاولة وضع أفكار نظرية حول طبيعة ومصادر النزاع، وكيف يمكن حل النزاع دون استعمال القوة العسكرية".[3]

ويعرّف جون بورتون John Burton حل النزاع بأنه إنهاء النزاع عن طريق الأساليب التحليلية التي تصل إلى جذور المشكلة.**

وكذلك حسب **بورتون** يرى أن النتيجة من جهة نظر الأطراف المعنية هي التوصل إلى حل دائم للمشكلة.[1]

---

* **منحنى الصراع:** الذي ابتكره مايكل لند هو عبارة عن أداة مرئية تساعد على إيضاح كيفية تطور الصراعات بمرور الوقت، ويساعد المنحنى على تكوين فكرة عن كيفية ارتباط مراحل الصراع المختلفة ببعضها وكذا تحديد أنواع تدخلات الطرف الثالث المرتبطة بها. يمكن للممارسين استخدام هذه المعرفة في تحديد استراتيجيات التدخل الفعالة وكذلك توقيت هذه الاستراتيجيات. لمزيد من المعلومات انظر في المرجع:

Michael S Lund, Conflict Prevention : Theory in Pursuit of Policy and Practice, p.290

[1] معهد السلام الأمريكي، "**دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات**"، برنامج التدريب المهني (3 فيفري2006)، ص.52.

* **السلام المستقر:** هو الحالة التي يكون فيها التوتر بين الأطراف منخفض وهناك أشكال مختلفة للتعاون والارتباطات بينهم في أغلب الأحيان في شكل تعاون اقتصادي أو تعاون بيئي أو غيرها.

[2] ناصري سميرة، "**إدارة النزاعات الدولية دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي**"، مرجع سابق، ص. 146.

[3] Michael E. Salla, "**Conflict Resolution, Genetics, and Alchemy - The Evolution of Conflict Transmutation**". accessed (03/04/2018)
http://www.trinstitute.org/ojpcr/3_3salla.htm

** « Conflict resolution means terminating conflict by methods that are analytical and that get to the root of the problem ».

وعموما مصطلح حل النزاع هو "أكثر شمولا من مصطلح إدارة النزاع او تسويته، وذلك أنه يتضمن مخاطبة الأسباب الجذرية للنزاع وحلها، بمعنى إنهاء الحالة العدائية بين أطراف النزاع وتغيير بنية النزاع".[2]

وهنا نجد أن حل النزاع ومساندة الاطراف المشتركة في النزاع في فهم حاجات الأطراف الأخرى ومصادر النزاع وموضوعاته والعمل على إيجاد حلول للنزاع. وهذه الخطو تكون مباشرة بعد إدارة النزاع، وتهدف بدورها إلى إيجاد الترتيبات الدائمة للنزاعات.[3]

ويعرّف قاموس المصطلحات والمفاهيم في دراسات السلام والنزاع A Glossary of Terms and Concepts in Peace and Conflict Studies حل النزاع على أنه:"مجموعة متنوعة من المناهج تهدف إلى إنهاء النزاعات من خلال حل المشاكل بشكل بنّاء... و يتضمن اعتراف الأطراف المتنازعة بمصالح بعضها وحاجياتها ووجهات نظرها واستمرار وجودها، وتحدد أكثر الأسباب فاعلية وتتعامل معها من أجل إيجاد حلول مرضية لكلا طرفي النزاع".[4]

و حثّ حل النزاع على أهمية سيطرة الأطراف على الاجتماعات وعلى مجمل العملية على الأقل في معنى أنه يمكنهم الانسحاب في أي وقت دون أن تلحق بهم أي خسارة.[5]

و عليه فإن عملية إدارة النزاع هي الأساس لزيادة فعالية حل النزاع. ومع ذلك هناك حاجة إلى التمييز بين إدارة النزاع وحل النزاع كنقطة انطلاق حيث غالبا ما يتم الخلط بين المفاهيم أو دمجها بطريقة غير ملائمة، يشير حل النزاعات إلى حل أوجه عدم التوافق الأساسية في النزاع والقبول المتبادل لوجود كل طرف، بينما تشير إدارة النزاع إلى إجراءات تحد من التضارب أو تخففه واحتوائه دون الحاجة إلى حله.[6]

ومن خلال ما ذكر نستنتج أن أدارة النزاع وحل النزاع مفهومان مختلفان من جهة ومرتبطان من جهة أخرى. وهما آليتان في جوانب مختلفة من سلسلة متصلة تستخدمان للتعامل مع نفس النزاعات ولكن في فترات مختلفة.[7]

---

[1] Burton John W, "**conflict resolution: towards problem solving**". accessed (03/04/2018) http://www.gmu.edu/academic/pcs/burton.html

[2] ناصري سميرة، "***الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب***"، مرجع سابق، ص.47.

[3] زياد الصامدي، "**حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الاردني**"، برنامج دراسات السلام الدولي (جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010)، ص.27.

[4] Christopher A Miller, Mary E King(editor), « A Glossary of Terms and Concepts in Peace and Conflict Studies » , Africa Programme Coordinating Office (University for Peace), pp. 8,9.

[5] خالدة ذنون مرعي، مرجع سابق، ص.247.

[6] Niklas L.P,Swanström, Mikael S.Weissmann, Op,cit., p.25.

[7] Loc, cit, p.25.

- **تسوية النزاعات: *Conflict settlemen*** تعني التوصل إلى اتفاق بأن النزاع بين أطرافه بحيث يتمكنون من إعفاء حالة النزاع المسلح وتنهي حالة السلوك النزاعي العنيف. وقد يعني هذا نهاية النزاع من الناحية الاتفاقية ولكن نجد معظم النزاعات التي يتم تسويتها تعود إلى السطح مرة أخرى، وذلك راجع لعدم التسوية الواقعية والفعلية للنمط السلوكي للنزاع والتناقضات الهيكلية، أي عملية التغيير الاجتماعي لم تتم.[1]

وفي هذا الصدد فإن تسوية النزاعات هي الإنهاء الرسمي للنزاع مابين الأطراف، ويحكمه اتفاق بحيث لا يضمن مصالح الطرف الضعيف على المدى البعيد، كذلك لا يتضمن هذا لاتفاق مسألة العلاقات بين المجتمعات ولا مسألة الاعتراف المتبادل بين أطراف النزاع.[2]

ومنه فإن التسوية تمثل تراجع الأطراف عن بعض أهدافهم الأولية ومطالبهم، وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون التراجع بنفس القدر لكل الأطراف وإنما يستلزم بعض التصحيح للمواقف الأولية لكل الأطراف.

وهنا نرى العلاقة بين إدارة النزاع وتسوية النزاع هي علاقة ترابطية مكملة لبعضها البعض أي في تسوية النزاع يكون إنهاء تام للنزاع أما عند إدارته فيمكن إن يكون إنهاء جزئي للنزاع بفض احد دوافع النزاع كإعادة التوزيع العادل للموارد بين الأطراف مثلا، وليس هذا بالضرورة هناك عدل في تسوية النزاع، في حين في المقابل في إدارة النزاع يجب تلبية مطالب أطراف النزاع بصفة عادلة ومُرضية للطرفين.

المطلب الثاني: مراحل إدارة و حل النزاعات

بما أن موضوعنا يتركز بالأساس على النزاع في شمال مالي، فيجدر بنا في هذا المطلب التطرق الى مختلف المراحل التي من خلالها يتم إدارة و حل هذا النزاع، المتمثلة أساسًا في نظام الانذار المبكر للنزاعات، والدبلوماسية الوقائية، وكذلك صنع وحفظ وبناء السلام، وهنا نستعملها على أساس أدوات.

أولا: نظام الانذار المبكر Early Warining System

يشكل الانذار المبكر صمام أمان للاستقرار والمحافظة على الأمن والسلام, وتعتبر الكثير من الدراسات العلمية في مجال المنع الوقائي للنزاعات أن وجود نظام كفؤ ودقيق للإنذار المبكر يشكل أحد المكونات او المتطلبات الأساسية لتوقع حدوث النزاعات والمنع الوقائي لها، فهناك علاقة تداخلية على الأقل بين وجود نظام إنذار مبكر واستمرارية السلام. واستراتيجيات المنع الوقائي للنزاعات. وإن زيادة فرص نجاح المنع الوقائي للصراعات تتطلب المزيد من الاهتمام أو التركيز على تطوير أنظمة

---

[1] ناصري سميرة، ""**الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب**"، مرجع سابق، ص.46.

[2] عمر سعد الله، "**حل النزاعات الدولية**"، ب د ط (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص.14.

إنذار مبكر، تنبه السياسيين متى وكيف يتدخلوا بشكل فعّال، وهذا راجع إلى توفر بيئة ملائمة ووسائل وأدوات للتنبؤ بهذه النزاعات.[1]

ظهر الاهتمام فيما يسمى بنظام الإنذار المبكر للنزاعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبشكل مرتبط مع الاهتمام بدراسة المنع الوقائي للنزاعات. وبشكل أكثر تحديدا ظهر الاهتمام بهذا الحقل العلمي كحقل أساسي في علم دراسات النزاع والسلام ما بعد النزاع في البوسنة والهرسك 1991. وكذلك بعد مذابح روندا في افريقيا عام 1994. ومانتج عنهما من مقتل الملايين من المدنيين، والتي أشارت إلى ضرورة تطوير نظام دولي للإنذار المبكر. هذا الاهتمام المتأخر لا ينفي وجود جهود مبكرة وأولية في هذا المجال، ولكنها إما ربطت موضوع الإنذار المبكر بالصراعات لدى طرف على أخر ضمن صراع النفوذ بين القوى العظمى، ولم يكن بدافع المعرفة المبكرة لتسوية الصراعات مبكرا.[2]

واهتمت الجهود العلمية في بداياتها حول الإنذار المبكر–بشكل خاص– بمجال جمع البيانات الكمية في الصراعات المجتمعية أو العرقية. التي توفر مؤشرات تفيد في التنبيه نحو تصاعد درجة الصراع، أو تحديد مسبق لطبيعة حدة او شدة جبهات الصراع، ومن الأمثلة على ذلك. اقتراحات وجهود كينيث بوالدينغ Kenneth Boulding في إنشاء قاعدة بيانات مجتمعية والتي تبلورت لاحقا في جهود "تيد غير" بتأسيس مشروع الأقليات في خطر في جامعة ميريلاند فالنصف الثاني من تسعينات القرن العشرين.[3]

لا يوجد حتى الآن تعريف مقبول عالميًا لنظام الإنذار المبكر، هناك العديد من التعريفات التي تستخدم لتوجيه أعمال الأفراد والجماعات والحكومات. إن التعريف الرسمي **للأمم المتحدة** هو كما يلي: " توفير المعلومات الفعالة في الوقت المناسب، من خلال تحديد المؤسسات، التي تسمح للأفراد المعرضين لخطر باتخاذ إجراءات لتجنب أو تقليل مخاطرهم والاستعداد للاستجابة الفعالة".[4]

ومن خلال هذا التعريف يتضح أنه يجب الحصول على معلومات وبيانات ذات قيمة وتُعبّر بالفعل على ما سيحدث، وتكون في الوقت المناسب أي في زمن محدد ومضبوط يتماشى والحدث الذي أُنذر من أجله، والعمل على التأكد من مصادر المعلومات المُستقبَلة بأن تكون من مصادر موثوقة، و مؤسسات معتمدة ذات إنتاج معلوماتي موضوعي، بحيث يستطيع الأفراد بالاعتماد على هذه البيانات واتخاذ إجراءات وقائية للتقليل أو تجنب المخاطر، وتكون بذلك الاستجابة فعّالة.

---

[1] سامي ابراهيم الخزندار، "**نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات: التطور والمفاهيم والمؤشرات**،" مجلة المفكر، العدد. 07 (نوفمبر 2011): ص.58.

[2] المكان نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص.59.

[4] Michael H. Glantz, **« Early Warning Systems: Do's and Don'ts »**, National Center for Atmospheric Research, Report of Workshop, 20-23 October 2003 (China : Shanghai, ***6 February 2004)***, p.9.

وقدم أيضا أحد المشاركين تعريفا أوسع حيث يقول: " إن نظام الإنذار المبكر هو عملية اجتماعية لتوليد معلومات دقيقة للغاية حول الضرر المحتمل في المستقبل، ولضمان وصول هذه المعلومات إلى الأشخاص المهددين بسبب هذا الضرر، بالإضافة إلى الآخرين الذين يتم التخلص منهم لحمايتهم من الأذى" دارت مناقشات كثيرة حول ضرورة الإنذار المبكر للإشارة إلى الضرر. رأى العديد من المشاركين في ورشة العمل، أن نظام الإنذار المبكر يمكن أن يكون أيضًا "عملية اجتماعية لتوليد معلومات دقيقة للغاية حول الأحداث المستقبلية المحتملة".[1]

وهذه التعاريف لنظام الانذار المبكر كانت وفقا لما جاء به المشاركين في ورشة العمل المُنظمَة في شهر أكتوبر 2003 بشنغهاي في الصين. وقد بيّنوا من خلال هذه الحلقة نقاط القوة والضعف و القيود المفروضة على نظام الإنذار المبكر. وفي المقابل هناك تعدد وتنوع في الاتجاهات حول مفهوم الانذار المبكر للنزاعات العنيفة، حيث نجد أن هذا الأخير هو عبارة عن منظومة تقوم من الحد والتقليل من النزاعات العنيفة وحدوثها أو تفتديها.

وهكذا إذا ما رأينا نظام الإنذار المبكر وإسقاطه على النزاعات، فنجد أن القدرة على توقع وتحليل النزاعات المحتملة هي شرط أساسي لاتخاذ القرارات الحكيمة واتخاذ الإجراءات الفعالة، وتشمل مؤشرات العنف الوشيك انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، والاضطهاد السياسي الوحشي على نحو متزايد، والاستخدام التحريضي للإعلام، وتكديس الأسلحة، وأحيانا سلسلة من عمليات القتل المنظمة.[2]

وهذا إذا ما قمنا بإسقاطه على النزاع في شمال مالي ونرى أن الانتهاكات لحقوق الانسان في حق قبائل التوارق من قبل الحكومة المالية، والسياسات القمعية للجيش المالي على هذه الجماعات واضطهادهم، على مر فترات النزاع. فقد توالت الإجراءات والسياسات التي تنادي بالتطهير العرقي لقبائل التوارق في شمال مالي تارة، و الحرمان السياسي والاجتماعي من موارد وثرواة البلاد تارة أخرى من قبل بعض القادة الماليين.

ولكن حتى الإنذار المبكر العملي لن يضمن اتخاذ إجراءات وقائية ناجحة ما لم يكن هناك تغيير جوهري في الموقف من جانب الحكومات والمنظمات الدولية. وينبغي الجمع بين نظام إنذار مبكر منهجي وعملي مع خطط طوارئ مستكملة باستمرار لاتخاذ إجراءات وقائية. سيكون هذا تقدمًا جذريًا في النظام الحالي، عندما يؤدي حدث ذو شرارة إلى انفجار العنف، يكون عادةً صعبًا جدًا ومكلفًا جدًا ومتأخرًا في الاستجابة السريعة والفعّالة. وهكذا، بالإضافة إلى التحديد السهل نسبياً للمناطق الساخنة الرئيسية وقوائم المراجعة الخاصة بظروف المشكلة، يحتاج صانعو السياسات أيضاً إلى معرفة محددة

[1] Loc, cit.
[2] Preventing Deadly Conflict - Carnegie Corporation (New York 1994). accessed (18/04/2018) https://www.carnegie.org/media/filer_public/.../ccny_report_1997_ccpdc_final

بالعناصر الرئيسية لزعزعة الاستقرار والطريقة التي من المحتمل أن تتضافر من خلالها لتُعَجِّل الخروج عن نطاق العنف.[1]

ويتطلب منع نشوب النزاعات متابعة دقيقة لمؤشرات ارتفاع التوتر واتخاذ تدابير لتخفيفها وكما تلاحظ باليهبيتيا Palihapitiya أنه: "يمكن منع معظم العنف المجتمعي إذا تم تسليم المعلومات الصحيحة إلى أصحاب المصلحة المناسبين، في الوقت المناسب، و بالشكل المناسب، وتمكين أصحاب المصلحة من اتخاذ الإجراءات الصحيحة".[2]

وفي المقابل يُشير هوراد أديلمان Howard Adelman وأنصاره أن عملية الإنذار المبكر للنزاعات تتجاوز جمع المعلومات والمشاركة فيها، لتشمل كلا من تحليل المعلومات، ورسم وإعداد الخيارات الإستراتيجية المناسبة في ضوء نتائج تحليل البيانات، كما أن جمع المعلومات ليس المقصود بها العملية الإجرائية لجمع المعلومات حول تهديدات لدولة أو دول بعينها، وإنما هي تركز على خطر عدم الاستقرار بين الدول أو داخل الدولة وتهديدات للأمن والسلم.[3]

وفي ضوء هذا يلخص "هوارد" وأنصار هذا الاتجاه مفهوم الإنذار المبكر للنزاعات بأنه: "عملية تشمل جمعًا وتحليلًا أو تقييمًا استراتيجيًا للمعلومات" وكذلك هي " بنية مؤسسية للتنبؤ". ويعبر عنها هوارد بأنها "تواصل وتبادل للمعلومات، وتطوير خيارات استجابة محتملة، وإستراتيجية تكون مبرمجة زمنيا".[4]

ثانيا:الدبلوماسية الوقائية Preventive Diplomacy

تتصل مفاهيم الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، بشكل متداخل و مترابط فيما بينها، ولذا نعرّج على تقديم مفاهيم ومصطلحات يمكن إلى حد ما فهم من خلالها مصطلح الدبلوماسية الوقائية وعملها.

وكمصطلح يقترح استجابات استباقية وليس رد فعل على الأزمات الدولية، يبدو أن الدبلوماسية الوقائية ترتكز بشدة على ترتيب الأمن الجماعي العالمي المعاصر. ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن هدف المنظمة هو "اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع التهديدات ضد السلام والقضاء عليها...". كان مفهوم "مراقبة السلام" الذي تمارسه الأمم المتحدة وسلفها، عصبة الأمم، "أداة دولية لمنع أو إنهاء الأعمال العدائية"، في حين أن مفهوم "حفظ السلام" الخاص بها هو الذي تحدده أكاديمية السلام الدولية. "المنع والاحتواء والاعتدال وإنهاء الأعمال العدائية بين الدول أو داخلها..."

---

[1] Preventing Deadly Conflict - Carnegie Corporation,Op,cit.

[2] Brigitte Rohwerder, **« Conflict early warning and early response** », GSDRC Helpdesk Research Report 1195, Birmingham (UK : University of Birmingham, 06/02/2015), p.3.

[3] سامي إبراهيم الخزندار، مرجع سابق، ص.60.

[4] المكان نفسه.

بهذا المعنى الواسع، كما يلاحظ إينيس كلود Inis Claude، فإن "تطوير نظرية وممارسة الدبلوماسية الوقائية" هو واحدة من أكثر المساهمات الفريدة في منظومة الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين.[1]

وفي الواقع، يُنسب الاستخدام الأول والثابت لهذا المصطلح إلى الأمين العام السابق للأمم المتحدة، داغ همرشولد Dag Hammarskjöld. الذي يرتبط اسمه بالدبلوماسية الوقائية بنفس الطريقة التي يرتبط بها وودرو ويلسون Woodrow Wilson's بالأمن الجماعي، كان الهدف البسيط للدبلوماسية الوقائية هو منع النزاعات المحلية من التورط في منافسة القوى العظمى. كان الهدف المزدوج للدبلوماسية الوقائية هو إبقاء "النزاعات الناشئة حديثًا خارج دائرة خلافات الكتلة"، و "في حالة وجود نزاعات على هامش، أو داخل، نطاق اختلافات الكتلة... للخروج من مثل هذه النزاعات في هذا المجال عن طريق الحلول... التي تهدف إلى موقعها الصارم ." تصور مفهوم همرشولد عددا من الأدوات، مثل "الخطوط الساخنة"، ومراكز الحد من المخاطر وتدابير الشفافية، التي من شأنها أن تساعد "على إدراك وسد أي ثغرات في السلطة في حالات النزاع... لتجنب التصرف من جانب واحد أو آخر من القوى العظمى التي قد تؤدي إلى التصعيد والمواجهة النووية ".[2]

في حين أنهت نهاية الحرب الباردة الأساس المنطقي للدبلوماسية الوقائية التي طورها همرشولد، أعيد إحياء هذا المفهوم وقدم تعريفًا جديدًا للأمين العام الحالي للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي. في تقريره البارز: "خطة للسلام"، يعرّف الأمين العام الدبلوماسية الوقائية بأنها: "هي العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف باستخدام الأساليب الدبلوماسية، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى نزاعات مسلحة، ووقف انتشار هذه النزاعات المسلحة عند وقوعها."[3]

وتعرف الدبلوماسية الوقائية أيضا، "بأنها أفعال بناءة، يتم اللجوء إليها لتجنب تهديد محتمل أو تجنب استخدام القوة المسلحة، من قبل الأطراف المتنازعة في خلاف سياسي، إنها الفعل المتماسك والمُمنهج، والمخطط والمبرمج زمنيا، الذي تقوم به الحكومات، والمجتمع المدني، بمستوياته المختلفة لمنع النزاعات العنيفة، وإن إجراءات المنع الوقائي للأزمات يتم القيام به إما قبل أو أثناء أو بعد النزاعات. إنها بعبارة أخرى، عملية إجرائية ذات إطار مرحلي أو زمني، وبالتالي فإن منع النزاع، هو

---

[1] Amitav Acharya, **« Preventive Diplomacy: Issues and Institutions in the Asia Pacific Region** », Paper Presented to the Eighth Asia-Pacific Roundtable, York University, (canada : Toronto, 6-8 1994), p. 2.

[2] Ibid, p.3.

[3] بطرس بطرس غالي، "**تقرير حول:خطة السلام، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام**"، الأمم المتّحدة (17 جوان1992)، ص.7.

عملية إجراء استباقي، أو استراتيجي بنيوية متوسطة وطويلة المدى، يقوم بها عدد متنوع من الفاعلين بهدف تحديد وتهيئة الظروف المناسبة لبناء بيئة أمنية دولية مستقرة وقابلة للتوقع."[1]

ويعرّف مايكل لوند Michael Lund الدبلوماسية الوقائية بأنها: "الإجراءات المتخذة في الأماكن والأوقات الضعيفة، لتفادي التهديد أو استخدام القوة المسلحة، والأشكال ذات الصلة من القسر من جانب الدول أو المجموعات لتسوية النزاعات السياسية، التي يمكن أن تنشأ عن الآثار المزعزعة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتغيير الدولي."[2]

ومن خلال ما ذُكر في التعاريف السابقة يمكن الإشارة إلى أن الدبلوماسية الوقائية هي مصطلح إشكالي، يركز المصطلح على الجهود الدبلوماسية لمنع نشوب النزاعات في المراحل الأولى من النزاع، في حين أن منع نشوب النزاعات يحدد مجموعة أوسع من التدابير الوقائية التي لا تشكل الدبلوماسية إلا جانبا واحدا منها. ومع ذلك، يرى البعض أنه حتى يتم اعتبارها دبلوماسية، أو حتى كأداة فعالة، يجب أن تكون الدبلوماسية الوقائية رسمية. ولا تميز المنشورات الحديثة المتعلقة بمنع نشوب الصراعات على الدوام بين الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات، ولكن في الوقت نفسه يحتفظ الكثير منها بالفصل القديم. وهذا يؤدي في بعض الأحيان إلى خلق مشكلة اتصال عندما يعتقد الممثلون أنهم يفهمون بعضهم البعض، في حين أنهم يتحدثون في الواقع عن أنواع مختلفة من التدابير الوقائية. يعتقد الكثيرون أنهم يحدون أنفسهم من الجهود الرسمية، في حين ينظر آخرون إلى نفس الشيء، في النقاش على أنه يتضمن استراتيجيات إضافية غير رسمية.[3]

وتهدف الدبلوماسية الوقائية في مجملها إلى:[4]

– منع النزاعات والخلافات الشديدة من الظهور بين الدول وداخلها.

– منع مثل هذه النزاعات والصراعات من التصعيد إلى مواجهة مسلحة ؛ الحد من كثافة العنف الناتج عن مثل هذه النزاعات ومنعها من الانتشار جغرافياً.

– منع وإدارة الأزمات الإنسانية الحادة المرتبطة (إما بسبب أو تأثير) مثل هذه النزاعات.

– كجزء من الاستجابة الفورية لأزمة أو حالة ما قبل الأزمة، الشروع في اتخاذ تدابير قد تسهم في حل النزاع في نهاية المطاف.

وتظل الدبلوماسية الوقائية ذات أهمية كبيرة على مستوى كامل نطاق النزاعات.

---

[1] حفناوي مدلل، **الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدولي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص: قانون دولي عام (بسكرة: قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011–2012)، ص. 90.

[2] Niklas L.P. Swanström, Mikael S. Weissmann , Op, cit., p. 20.

[3] Ibid, p. 21.

[4] Amitav Acharya, Op,cit.,.p. 5.

ثالثا: صنع السلام Peace Making :

وبعد تطرقنا للدبلوماسية الوقائية آنِفًا، سنحاول فهم مصطلح صنع السلام.

يعرفّه الدكتور **بطرس بطرس غالي** على أنه:" العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعة عن طريق الوسائل السلمية مثل تلك التي ينص عليه الفصل السادس من الميثاق." وقد جرى تناول هذه الوسائل بالتفصيل في إعلانات شتى اعتمدتها الجمعية العامة، من بينها إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية لعام 1993م. وقد اكتسبت الأمم المتحدة خبرة واسعة في تطبيق هذه الوسائل السلمية، فلحل النزاعات يجب أن تتوفر الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية ووجود قوة تأثير تحت تصرف طرف ثالث بإيجاد حل لخلافاتها بوسائل كتلك المقترحة في الفصل السادس من الميثاق.[1]

وكذلك يُعتبر الإستراتيجية التي تعني عملية التحرك نحو النزاع بطريقة طوعية بحيث تعتمد على التفاوض، التفاهم، الوساطة، التحكم، التوافق، الحل بالأساليب القانونية، العمل من خلال المنظمات الإقليمية، الالتزام باتفاقيات مسبقة أو بأية وسائل سلمية أخرى مثل الزيارات المتكررة للطرف الساعي للوساطة والضغط من أجل صالح السلام أو حتى الوصول إلى التهديدات المعلنة اتجاه الأطراف المتنازعة أو المتصارعة وتتضمن عملية السلام مرحلتين أساسيتين:[2]

- **المرحلة الأولى:** وتهدف إلى استخدام الجهود السلمية السابق ذكرنا من أجل إيقاف الصدام أو تحييده والوصول إلى استقرار الأوضاع على أرض الصراع ما أمكن.
- **المرحلة الثانية:** والهدف يكون فيها أكبر من مجرد إيقاف الصدمات واستقرار الأوضاع على الأرض بل إن الهدف هو أن يكون الوصول إلى حال سلمي سياسي ينهي الصراع أو النزاع.

وحسب جمعية البحث في النزاع Conflict Research Consortium في جامعة كولورادو في الو.م.أ فإنها تعرف صنع السلام على أنه: "عملية التوصل إلى تسوية بين الأطراف المتنازعة، وبينما يمكن القيام بذلك في مفاوضات مباشرة مع المتنازعين فقط، فإنه يتم في الغالب أيضاً مع وسيط طرف ثالث، يساعد في معالجة مشاكل الاتصال بين الأطراف المتنازعة، ويساعدهم كذلك على العمل معا بشكل فعّال لصياغة اتفاق سلام عملي. و عادة ما يكون المفاوضون دبلوماسيين رسميين، رغم أن المواطنين يتورطون في عملية صنع السلام أكثر فأكثر. في حين أنهم لا يتفاوضون على الاتفاقات

[1] بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص.11.

[2] ناصري سميرة، مرجع سابق، ص. 47.

النهائية، أصبحت دبلوماسية المواطن وسيلة شائعة بشكل متزايد لبدء عملية صنع السلام، التي يتم الانتهاء منها بعد ذلك مع الجهود الدبلوماسية الرسمية.[1]

ومع ذلك فإن صنع السلام ليس الخطوة النهائية في عملية السلام، وكما يتضح ذلك في حالة النزاع في شمال مالي وتتالي التمردات في كل مرة، حيث يتطلب الأمر أكثر من اتفاق سلام لإحلال السلام في هذه المنطقة، أي اتفاق السلام هو مجرد بداية، يجب أن يتبعها بناء السلام على المدى الطويل بتطبيع العلاقات وتوفيق الخلافات بين جميع الفصائل والأطراف المتنازعة، أي بين الحكومة المالية و قبائل التوارق.

إذًا صنع السلام هو في جوهره التفاوض على اتفاق ينهي رسمياً نزاعاً معيناً. ثم يلي ذلك بناء السلام الذي ينفذ الاتفاقية ويجلب الطرفين المتنازعين معا في نوع ما من العلاقات الطبيعية.[2]

رابعا: حفظ السلام Peace Keeping

يعرفه **بطرس بطرس غالي** على أنه: " على أنه نشر أفراد للأمم المتحدة في الميدان، ويتم ذلك حتى الآن بموافقة جميع الأطراف المعنية، ويشمل ذلك عادة اشتراك أفراد عسكريين أو أفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة، وكثيرا ما ينطوي ذلك على اشتراك موظفين مدنيين أيضا. وحفظ السلام هو وسيلة لتوسيع إمكانيات منع نشوب النزاعات وصنع السلام على حد السواء.[3]

ويُعرف الأمين العام بان كي مون Ban ki-moon حفظ السلام في تقرير 2008 على أنه : "وظيفة أساسية من وظائف الأمم المتحدة. وتشكل عمليات حفظ السلام خطوة حاسمة على طريق تحقيق السلام المستدام، فلها دور هام في مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية في وضع استراتيجيات بناء السلام وتنفيذها وهي تعمل بالشراكة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من الشركاء الدوليين.[4]

ينضوي حفظ السلام على وضع الوسطاء المحايدين بين الأطراف المتنازعة لإبعادهم بشكل مادي عن المواجهات العنيفة وبدون تعريض حفظة السلام للخطر، ولكي تكون قوات حفظ السلام فعالة، فإنها تحتاج إلى تمثيل مجموعات لا يرغب أي من الطرفين في تعريضها للخطر، وبما أن حفظة السلام عادة ما يكونون غير مسلحين أو مسلحين بأسلحة خفيفة، فإنهم لا يكونون فعالين إلا

---

[1] **Conflict Research Condortium (CRC),** Peacemaking**, International Online Training Program On Intractable Conflict, Glossary (USA :University of Colorado, 1998). accessed (29/03/2018)**
https://www.colorado.edu/conflict/peace/treatment/peacemkg.htm

[2] Treatment List 2: Treating Core Conflict Problems, Loc,cit.

[3] بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص. 7.

[4] بان كب مون، الجمعية العامة، تقرير الأمين العام (نيويورك، 2008)، ص.11.

عندما يدعم المتنازعون وجودهم ويرغبون في وقف القتال، وذلك بتطوير اتفاق السلام والتسوية الفعّالة وبناء السلام على المدى الطويل.[1]

نلاحظ مما سبق أن حفظ السلام يتضمن طرف ثالثا للفصل بين الجماعات المتنازعة والحفاظ على وقف العنف أو التقليل منه.

ويُعبر حفظ السلام أيضًا على تلك التدابير المؤقتة التي يمتلك مجلس الأمن اتخاذها دون أن يحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة أو يخل بحقوق المتنازعين أو يؤثر بمطالبهم، وذلك على النحو الذي أقرته **المادة 04** من ميثاق الأمم المتحدة.فالهدف إذاً من هذه التدابير هو منع تفاقم الأوضاع وأما صورها فتتنوع، ولا قيد على المجلس في ذلك سوى عدم الإخلال بحقوق المتنازعين أو مراكزهم القانونية، كإنشاء مناطق منزوعة السلاح أو إقرار وقف إطلاق النار(cease-fire) أو إقرار الهدنة Truce التي لها الطابع السياسي إلى جانب صفتها العسكرية.[2]

خامسا: بناء السلام Peace Keeping

بدأ هذا المفهوم يتبلور مؤسساتياً مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الصادر عام 1992 المعروف بخطة للسلام والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهومٍ شاملٍ متكاملٍ لإرساء السلم والأمن الدوليين، مضمناً إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام.[3]

و لقد عرّفه بطرس غالي في التقرير الصدر في 1992 بأنه: "العمل على تحديد ودعم الهياكل بعد انتهاء النزاع، والتي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب الارتداد إلى حالة النزاع. و يلزم صنع السلام وحفظه لوقف النزاعات ولصون السلم بعد التوصل إليه، وهما يعززان – في حالة نجاحهما– فرصة بناء السلام بعد انتهاء النزاع، الأمر الذي يمكن أن يحول دون نشوب العنف من جديد بين الأمم والشعوب".[4]

يمكن القول أن بناء السلام هي عملية طويلة الأمد تجمع بين صنع السلام من ناحية وحفظ السلام من ناحية أخرى، وتخاطب عملية بناء السلام القضايا الهيكلية في النزاع للتقرب من عملية انقضاء النزاع وتحوله، وبالنظر إلى النزاع يمكن ملاحظة أن عملية صنع السلام تهدف إلى تغيير

---

[1] Conflict Research Condortium (CRC), **List1 : Treating Complicating Factors**, Op.cit. accessed (29/03/2018)
https://www.colorado.edu/conflict/peace/!treating_overlays.htm#pkeeping

[2] خولة محي الدين يوسف، "**دور الأمم المتحدة في بناء السلام**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد. 27، العدد. 3 (2011): ص. 294.

[3] بطرس غالي، مرجع سابق، ص.2.

[4] نفس المرجع، ص.7.

الأنماط السلوكية لطرفي النزاع، وأن عملية حفظ السلام تهدف إلى خفض مستوى السلوك المدمر بينهما، كما تهدف إلى إزالة التناقضات التي تكمن في جذور النزاع.[1]

ومن هذا كله يمكن اعتبار أن بناء السلام بعد انتهاء النزاع هو :" تلك الإجراءات والترتيبات التي يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بها، لدعم الجهود الرامية إلى تثبيت التسوية وضمان عدم الارتداد، كما يشير تقرير د. "بطرس غالي" إلى أن العمل التعاوني المتواصل، لمعالجة المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والإنسانية الكامنة، هو وحده الذي يمكنه من إقامة السلم على أساس دائم، لأن الدبلوماسية الوقائية هي لتجنب وقوع النزاع، أما بناء السلام بعد انتهاء النزاع فلمنع تكراره.[2]

ويركز بناء السلام أيضا على البيئة الاجتماعية، والنفسية والاقتصادية على مستوى قاعدي إذ يكون المقصد منه هو خلق بيئة قائمة على العدالة والمساواة والتعاون، ومن ثمة التعاطي مع الأسباب الكامنة للنزاع "العنيف" ليكون أقل من ذلك في المستقبل. وفي هذا المعنى يعرف Shinoda بناء السلم على أنه: "خلق بنية سياسية واجتماعية قادرة على منع انفجار النزاع، أو العودة إليه وتأبيد السلم".[3]

ويعرّف جون بول ليدراخ John Paul Lederach بناء السلام على أنه: "مفهوم شامل يشمل ويدعم مجموعة كاملة من العمليات، والمناهج، والمراحل اللازمة لإنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها النزاعات الأهلية للمجتمعات، وهكذا يشمل المصطلح مجموعة واسعة من الأنشطة التي تسبق وتتبع اتفاقات السلام الرسمية. وتدفع لتمتين عملية بناء السلام.[4]

المطلب الثالث: مقاربات نظرية لتحليل النزاعات وإدارتها

تتعدد وتتنوع المقاربات النظرية في تحليل وحل النزاعات من باحث لآخر، بحيث يتم من خلال النزاعات محاولة تقديم صورة تفسيرية للنزاعات من خلال هذه المقاربات النظرية التي تساعدنا في فهم مختلف اسباب وطبيعة النزاعات ما بين الدول و النزاعات الداخلية خصوصا.

---

[1] ناصري سميرة،"***الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب***"، مرجع سابق، ص. 48.

[2] حفناوي مدلل، مرجع سابق، ص.92.

[3] مسيح الدين تسعديت، " **المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي: الرهانات والتحديات**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد. 04 (ديسمبر 2015)، ص.11.

[4] Alliance for Peacebuilding, Selectedd Definitions of Peacebuilding, (12/August/2013). Accessed (19/04/2018)
http://www.allianceforpeacebuilding.org/2013/08/selected-definitions-of-peacebuilding/

أولا: شجرة النزاع (Conflict Tree)

تستند شجرة النزاع إلى طريقة "شجرة المشكلة" الكلاسيكية، ويهدف إلى تحديد وفرز عوامل التنافس الرئيسية باستخدام صورة شجرة: حيث تمثل الجذور الأسباب الأساسية أو الهيكلية للنزاع، و يمثل الجذع قضية النزاع (الموضوع الأساسي للنزاع)، وتقف الفروع أو الأغصان من أجل النتائج وأعراض النزاع أو المشكلة. عموما، هذه المقاربة التحليلية بمثابة خطوة أولية في التحضير لمزيد من التحليلات ونقطة دخول للتخطيط. في الواقع، إن شجرة النزاع هي طريقة للحصول على فهم أساسي لطبيعة النزاع دون ربطه بالمشكلة الأساسية والعيون المرئية فقط. إن الفكرة الأساسية، في الواقع، هي التأكد من أن المشكلات الأساسية والأسباب الجذرية والبنيوية يتم تحديدها بشكل صحيح. ومع ذلك، فإن استخدام شجرة النزاع هي تحديًا وقد تحفز النقاش حول الأسباب والنتائج وكيفية ارتباطها ببعضها البعض. وعلى وجه الخصوص، قد يحدث بسهولة أن القضايا المتكررة يمكن اعتبارها سبباً ونتيجة لحدوث نزاع معين، ومن ثم لفت الانتباه إلى الطبيعة الدورية لبعض التناقضات.[1]

و تتميز شجرة النزاع بأنها ذات طابع تصوري وتصنيفي، فهي تصور التفاعل بين العوامل الظاهرة، العوامل البنيوية والديناميكية. تصور الجذور العوامل البنيوية الساكنة، ويمثل الجذع القضايا/المشاكل الظاهرة التي تربط بين العوامل البنيوية والعوامل الديناميكية (الأوراق التي تتحرك مع الرياح يمكن أن تمثل العوامل الديناميكية).[2]

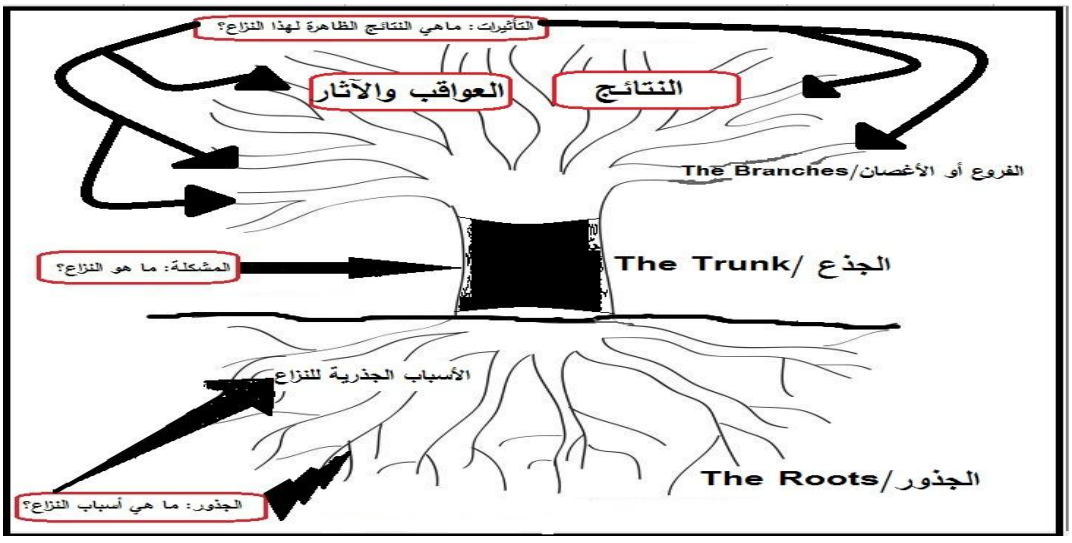

الشكل(1): الرسم يوضح أنموذج تفسيري لشجرة النزاع

[1] Fabio Oliva and Lorraine Charbonnier, « **Conflict Analysis Handbook :A field and headquarter guide to conflict assessments** », United Nations System Staff College (2016), p.62.

[2] سيمون مايسون و ساندرا ريتشارد (مُحرران)، "**أدوات تحليل النزاعات**"، ترجمة: محمد حمشي، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (ديسمبر 2005)، ص.7.

و الشجرة هي رمز مهمّ في تحليل النزاعات، فالنزاع يمكن تشبيهه بشجرة جذورها مديدة وعميقة وتأتي نتائجها على طبقات أو مستويات متعدّدة. يؤدي هذا الرمز أيضاً إلى تشبيهات أخرى مثل الغابة التي تنتمي إليها هذه الشجرة (النزاعات الأخرى ذات الصلة).(**أنظر الشكل1**).

و من خلال الرسم التوضيحي في (**الشكل-1-**) أعلاه، يتبين لنا تقسيم كيفية تحليل وفهمنا للنزاع وفقا لثلاثة متغيرات كالآتي:

1.العوامل الديناميكية:(التأثيرات) تشمل العوامل الديناميكية أشكال الاتصال ومستوى التصعيد وجوانب العلاقات وما إلى ذلك. العمل مع العوامل الديناميكية ينطوي على أفق زمني قصير؛ و ردود الأفعال على التدخلات سريعة وفي بعض الأحيان لا يمكن التنبؤ بها. ومن الأمثلة على ذلك التدخلات الدبلوماسية، أو تحول النزاع المتعدد المسارات الذي يتعامل بشكل مباشر مع شكل التفاعل بين أطراف النزاع. غالباً ما تكون الأموال السريعة أكثر أهمية من المال الكبير عند التعامل مع العوامل الديناميكية. أي (السرعة أفضل من الوفرة).[1]

2.القضايا/المشاكل الظاهرة: هي القضايا أو المشاكل التي يتحدث عنها أطراف النزاع بشكل علني وتتضمن أساسا "**موضوع**" النزاع.

3.العوامل البنيوية: الأسباب الجذرية هي "**الأسباب**" الأساسية للنزاع، ومن الصعب التأثير فيها على المدى القصير، ومع ذلك، إذا تم تجنبها، قد يندلع النزاع مجددا فيما بعد. هذا هو المجال الأمثل للتعاون في مجال التنمية، و التدخل على المدى البعيد والوقاية من العنف البنيوي (نظرية الحاجات الإنسانية).[2]

ثانيا: مقترب هارفارد (The Harvard Approach)

يؤكد هذا المقترب على الاختلاف القائم بين المواقف (ما يقول الناس بأنهم يريدونه) من جهة والمصالح (لماذا يريد الناس ما يقولون بأنهم يريدونه) من جهة أخرى. يجادل هذا المقترب بأنه يمكن حل النزاع عندما يركز الفاعلون على المصالح بدلا من المواقف، وعندما يعملون على تطوير معايير مقبولة من طرف الجميع للتعامل مع هذه الاختلافات.[3]

إن التوفيق بين المصالح وليس المواقف تسهل الوصول إلى حلول النزاع باتفاق حكيم وهي طريقة جيّدة لسببين:[4]

---

[1] Hsieh-Hua Yang and Lung-Hsing Kuo and others, « **Using a Conflict-map as a Tool to Formulate Business Intelligence** », Oriental Institute of Technology and National Kaohsiung Normal University (Taiwan), p.81.

[2] محمد حمشي، مرجع سابق، ص.7.

[3] المرجع، ص.2.

[4] خالد سليم، **دليلك في الوساطة، كيف تكون وسيطا ناجحاً**: دليل تدريبي في الوساطة والتعامل مع النزاع (فلسطين: مؤسسة التعاون لحل الصراع، بدون سنة)، ص.36.

- لكل مصلحة هناك الكثير من المواقف الممكنة لتحقيقها
- وراء المواقف المتعارضة هناك مصالح مشتركة، وعليه يصبح الاتفاق ممكنا، لأن المصالح متعددة.

❖ حول هذه النقطة المحورية التي تؤكد عليها مقاربة هارفارد، يعرض كل من "روجير فيشر" و "**وليام أوري**" في كتابهما المعنون ب" **الوصول إلى نعم**" **Getting to yes** خطوات التفاوض ابتداءًا من فصل الأشخاص عن المشكلة، و يُظهر للمفاوضين من خلال الوصول إلى نعم كيفية فصل القضايا العلائقية من المضمون والتعامل معهم بالتركيز على المصالح وليس على المواقف، و اختراع خيارات لتحقيق مكاسب متبادلة باستخدام معايير موضوعية للوصول إلى حل.[1] ويعتبر الكاتبان أن التفاوض الناجح يجب أن يلبي مصالح الطرفين ويؤدي ذلك إلى اتفاق عادل ومتكامل يمكن الحفاظ عليه، وفي رأيهم بالمقابل يشيران إلى أنه عندما يتم التفاوض على أساس المواقف فإنه بذلك لا يأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف مما يؤدي إلى الوصول إلى اتفاق غير متكامل، ويقدمان أسلوب المصالح وفق أربع خطوات كما يلي:[2]

1/ فصل الأشخاص عن المشكلة: في المفاوضات يصعب فصل الأشخاص عن المشكلة بسبب اختلاف نظراتهم في الأمور، و صعوبة التحكم بالمشاعر، و انعدام الاتصال يمكن تجنب هذه المشكلة عن طريق النظر إلى الطرف الأخر كشريك يجب العمل معه جنبا إلى جنب للوصول إلى حل للمشكلة يرضي جميع الأطراف.

وهذا ينطبق على أطراف النزاع في شمال مالي ما بين الحكومة المالية وقبائل التوارق حيث لا بد من ممثلين للتوارق في المفاوضات التي تمت وكانت الجزائر مشرفة على هذه الوساطة في عدة مفاوضات، عليهم أن يمتثلوا لقواعد وبنود المفاوضات التي قامت بين الحكومة في باماكو و التوارق وكذلك ينطبق هذا على الحكومة المالية وذلك بتحقيق العدالة بين إقليم الشمال والجنوب ومحاولة توزيع الثروات وتقسيمها بالعدل، للحفاظ على كيان المجتمع والدولة بأكملها وعدم جرها إلى مستنقع انفصال المجتمع التوارقي وتقسيم دولة مالي.

2/ التركيز على المصالح: فيتم الإشارة إلى أن المصلحة هي السبب وراء اتخاذ موقف، وبالتالي فإن تلبية المصالح هي ما يطمح الأطراف الوصول إليها، والتي يمكن تلبيتها دون اللجوء إلى الموقف المختلف عليه، يمكن معرفة مصالح الطرفين من خلال طرح لماذا يتّخذ الأطراف موقفهم؟.

3/ خلق خيارات تضمن الربح المتبادل: من خلال وجود خيارات متعددة يتم من خلالها البحث عن أفضل الخيارات التي تسبب أكبر ربح لطرف وأقل خسارة للطرف الأخر وبالعكس.

---

[1] Pon staff, **About the Harvard Negotiation Project** (19 April 2009). Accessed (20/04/2018)https://www.pon.harvard.edu/research_projects/harvard-negotiation-project/hnp/

[2] ربى مصلح، مراجعة في كتاب " **Getting to yes**" في "**دليلك في الوساطة**" تحرير خالد، ص ص.88-87.

4/ استخدام معايير موضوعية للوصول إلى حل: حالة تضارب المصالح بشكل مباشر فإنه يتضح بالرجوع إلى معايير محايدة مثل العودة إلى القوانين والأعراف والحقائق العلمية.

(الشكل 2): **الخطوات السبع للتفاوض في برنامج هارفارد**

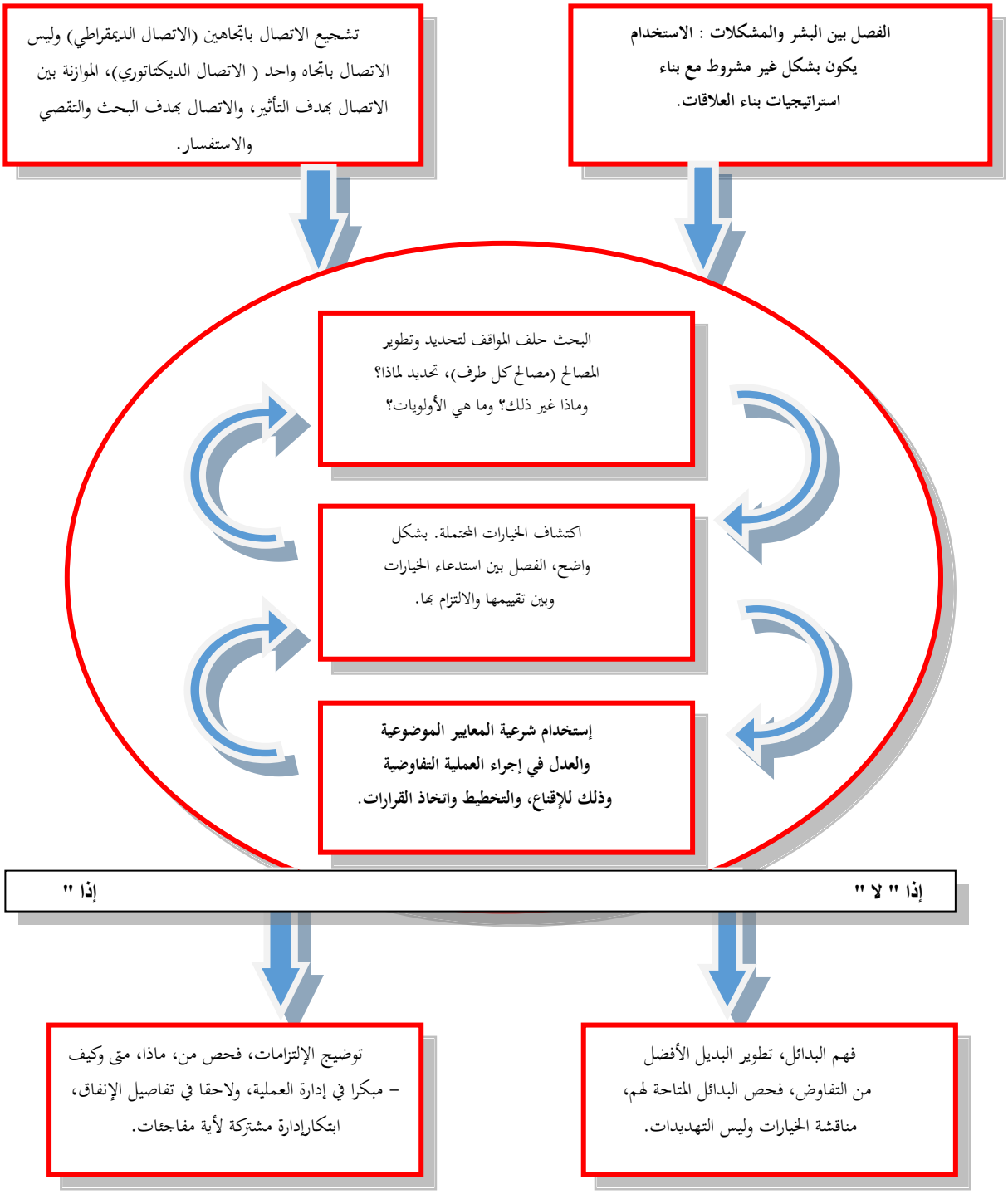

المصدر: ربى مصلح، مراجعة في كتاب " **Getting to yes** " في "**دليلك في الوساطة**" تحرير خالد،.11.

ثالثا: نموذج مثلث النزاع لجون غالتونغ " The Galtung Conflict Traingle

يتركز هذا التحليل على فرضية أن للنزاعات ثلاثة مكونات أساسية: السياق، المواقف السلوك. تؤثر هذه العوامل على بعضها البعض ومن المهم عند استخدام هذا الأنموذج يجب أن نتأكد من نقطة الارتكاز التي اعتمد عليها التحليل فقد تقوم بالتحليل وفقا لفهمك الخاص للواقع النزاعي، إن كنت مطلعا عن كثب على هذا الموقف و فيما عدا ذلك، يغدو من المهم أن تضع نفسك مكان الأطراف الرئيسية، و أن تفحص قضايا النزاع كما تراها حسب محاور المثلث الثلاث (السياق، السلوك و المواقف).[1]

تتنوع وتختلف النزاعات وتعريفاتها من باحث لآخر، و غالبا ما نصادف، نوعين من النزاعات: النزاعات الكامنة Latent conflit، والنزاعات الجلية أو المعلنة Overt Conflit، وهنا يثور الجدل بين نوعين من الأسئلة: **هل النزاعات الجلية هي فقط التي تحمل صفة النزاع ؟ أم يمكن إضافة النزاعات الكامنة ضمن مفهوم النزاع؟**. انطلاقا من هذا الجدل قدم كوينسي رايت Quincy Wright تعريفا موسعا للنزاع، حيث تطرق إلى أربعة مستويات أو مراحل للنزاع تمثلت في:[2]

1- ميلاد أو نشوء الاختلافات (بروز التضارب).

2- زيادة التوتر.

3- حشد جزئي للقوات العسكرية لمعالجة هذا الاختلاف (التهديد باستعمال القوة).

4- التدخل العسكري أو الحرب لفرض الحل.

و حسبه فإن المرحلتين الأولى والثانية تدخل ضمن النزاعات الكامنة، والمرحلتين الأخيرتين تعبران عن النزاع المعلن.

وفي هذا الصدد قدم جون غالتونغ Johan Galtung بما يعرف ب" مثلث النزاع"، حيث ينظر إلى النزاع في شكل مثلث متساوي الأضلاع، وكل من المواقف، السلوكيات والسياق، هي عناصره الأساسية التي ترتبط بطريقة ثلاثية تشكل رؤوس زوايا هذا المثلث، بحيث يؤثر كل عنصر ويتأثر بالآخرين.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص.23.

[2] رياض بوزرب،" **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية والعولمة (قسنطينة: جامعة منوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008)، ص.14.

[3] Maria Claudia and Solarte Vasquez, « Conflict management analysis tools », (Tallin University of Technology, 2012), p. 12.

ومن الأهمية أن يكون هناك فهم واضح للنزاع الكامن، والمرئي انطلاقا من تحديد سلوكات الفرقاء، مواقفهم وأهدافهم، اضافة إلى الديناميكيات المحركة للنزاع وهذا لا يتم إلا من خلال **مثلث غالتونغ** الذي يظهر في الشكل الآتي:[1]

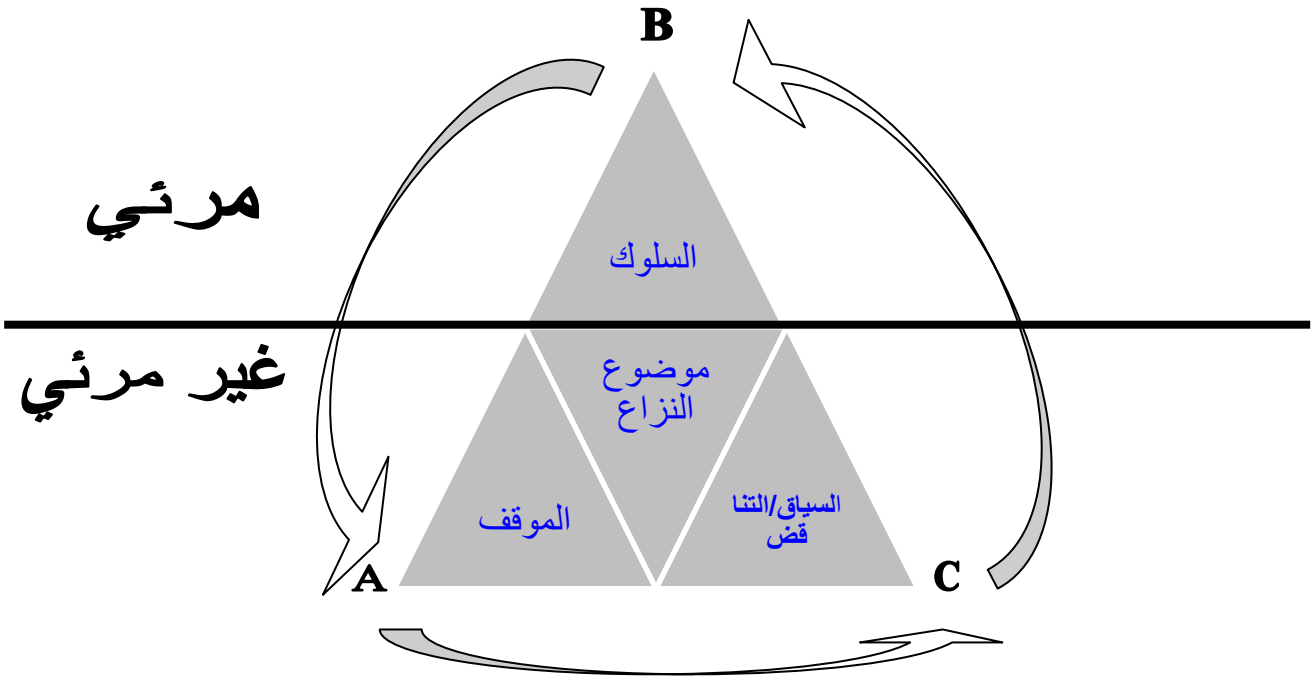

(الشكل3): أنموذج لمثلث النزاع لغالتونغ

وفي هذا المعنى يبيّن لنا أن النزاعات مرهونة بالاختلافات. على أية حال، وجود اختلاف ما لا يعني الدخول المباشر في نزاع ما. فالاختلافات مسألة طبيعية وموجودة دائما. فنحن نبدو مختلفين في الشكل، و لكل منّا وجهة نظره المختلفة، ثقافة، لغة، و احتياجات متباينة، المسألة تكمن إذا في كيفية التعامل مع هذه الاختلافات. ويتسبب كل من سوء، و قلة التواصل، أو انعدامه باندلاع النزاع في أغلب الأحيان. وتكمن الأهمية في فهم حيثيات النزاع وأسبابه من أجل التعامل معه.[2]

ويبقى الجانب الأكثر وضوحا من النزاع هو السلوك، وهو الحرف B في النموذج الموضح في **(الشكل3)** أعلاه. هذه هي الإجراءات التي تتخذها الأطراف المتنازعة، حيث ما يمكن ملاحظته يُبيّن لنا على أن السلوك يتألف فعلاً من العديد من العناصر، كالمجادلة، والصراخ والشتائم، أو الوصول لاستخدام العنف، وهذا ما يمكن تلخيصه لفهم السلوك في هذا الأنموذج في ثلاث فئات أو أسئلة وهي: ما يُقال؟، وما تم إنجازه؟، و العنف الجسدي. و من الجدير بالذكر أن في بعض الأحيان يمكن

[1] زين العابدين بولبنان، ***تصميمات نظرية لتحليل وادارة النزاعات وحوكمة وبناء السلام***"، (2013)، ص. 1.

[2] شتيفان كلاوس، "**معالجة النزاعات: دليل تدريبي للمرشدين**،" ترجمة: يوسف حجازي، (رام الله: مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف، 2006)، ص. 13.

اعتبار ما لا يقال أو لا يتم القيام به (عدم اتخاذ إجراء) جزءًا من السلوك. ويمكن للعنف الجسدي أن يُغيّر بشكل جذري تطور النزاع ونتائجه.[1]

ويبقى حسب غالتونغ العنصران اللذان يُشكلان النزاع هما: **التناقض(C)** و**الموقف(A)** كما هو مُبيّن في (**الشكل3**)، حيث يُشار بالتناقض إلى أهداف الفرقاء المتنازعين او المتناقضين عند شروع النزاع. ويتضمن ذلك مصالح الطرفين، وأهدافهما، واحتياجاتهما. أما عنصر الموقف فيشار به إلى الأحاسيس، مثل الخوف، وانعدام الثقة، والتمييز العنصري، وغيرها من الجوانب النفسية والاجتماعية المشكلة لعنصر الموقف.[2]

إذا يتضح من خلال هذا أنه لإحداث التغيير في أي حالة من حالات النزاع هو عدم حصره بتغيير السلوك، لأنه إذا لم يتم إحداث التغيير في المواقف والسياق فان السلوك السلبي سرعان ما يعود للتفجر. إن بناء تغيير مستقر ودائم يحتاج إلى التغيير في الأبعاد الثلاثة للمثلث، كما أن من أهداف هذه المقاربة أن تبين للوسيط ثلاثة أبعاد للنزاع بين الأطراف، وهو ما يساعد الوسيط بأن يوجه التساؤلات إلى أطراف النزاع وبما يمكن هذه الأطراف من الوعي بموقف النزاع وفي ذات الوقت تمكينها في أن تضع أطراف النزاع نفسها مكان الطرف الآخر.[3]

المبحث الثاني: منطقة شمال مالي: دراسة جيو– سياسية

في هذا المبحث سيحاول البحث الوقوف على الواقع الجغرافي والإجتماعي لمنطقة شمال مالي، والتعرف على التركيبة السياسية والاقتصادية للأقاليم الشمالية المالية.

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية والسكانية لمنطقة شمال مالي

جمهورية مالي هي دولة غير ساحلية تقع غرب أفريقيا، إحداثياتها الجغرافية تتمثل في 17 درجة شمالا و 4 درجات غربا، وتمتد شمال خط الاستواء حتى مدار السرطان. بحيث تحدها الجزائر شمالا، والنيجر شرقا، وبوركينافاسو وساحل العاج في الجنوب، وغينيا من الغرب والجنوب، والسنغال وموريتانيا في الغرب. تزيد مساحتها عن 1,240,000 كم² ويبلغ عدد سكّانها 18.135.000مليون نسمة (حسب إحصائيات 2016). عاصمتها باماكو. تتكون مالي من ثماني مناطق وحدودها الشمالية تصل إلى عمق الصحراء الكبرى، أما المنطقة الجنوبية من البلاد حيث يعيش فيها أغلبية السكان، فيمر بها نهري النيجر والسنغال .ويتمحور التركيز الاقتصادي في البلاد حول الزراعة وصيد الأسماك .ويوجد في مالي بعض الموارد الطبيعية مثل الذهب واليورانيوم والملح.

[1] Nadine lyamouri-baja and others, «**youth transforming conflict** », Yael Ohana (Editor), Council of Europe Publishing , T-KIT.12 (2005), p. 78.

[2] شتيفان كلاوس، مرجع سابق. ص.13.

[3] المرجع نفسه، ص. 24.

بحيث يحد مالي شمالا الجزائر، وشرق النيجر، وجنوبا بوركينافاسو وساحل العاج وغينيا، أما غربا فتحدها كل موريتانيا والسنغال.[1] **(أنظر الخريطة رقم (01) أدناه)**

نقسم مالي إلى ثلاثة أقاليم طبيعية. الصحاري القاحلة في الشمال، والسهول شبه الصحراوية في الوسط، وأراضي الحشائش المنبسطة في الجنوب. وتوجد مرتفعات جبلية قليلة في مالي، تصل أعلى قمة إلى نحو 1155 م فوق مستوى سطح البحر وهي قمة جبل **همبوري تندو** في الجنوب[2]. **(أنظر الخريطة رقم (01) أدناه)**

الخريطة رقم(01): خريطة توضح الحدود السياسية لجمهورية مالي وأهم المدن الكبرى فيها في الشمال والجنوب

المصدر:ولوج الموقع(2018/04/04): **https://www.actualitix.com/carte-mali.html#regions**

ونركز في هذا المبحث على منطقة شمال مالي التابعة سياسيا إلى جمهورية مالي الحديثة، والتي تحصلت على استقلالها من قبل فرنسا في 22 سبتمبر 1960م. وشمال مالي يعرف ايضا بمنطقة الأزواد.

حيث تضم منطقة شمال مالي سلاسل جبلية ومناطق صحراوية، وهي التي تربط جمهورية مالي بجيرانها من جهة الشمال، اذ يحادي هذا الاقليم الحدود الموريتانية والجزائرية والنيجيرية، ومن

[1] دولة مالي، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ولوج الموقع(2018/04/03)
https://ar.wikipedia.org/wiki/

[2] مادي ابراهيم كانتي، "**التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991**"، ط.1 (مصر: المكتب العربي للمعارف، 2016)، ص.16.

أهم مدنه نجد غاو، وتمبكتو، وكيدال، ويتربع على 822 ألف كلم مربع، أي ما يقارب 66% من مساحة جمهورية مالي أي تمثل المساحة الأكبر من الجمهورية[1].

الجزء الشمالي مكون من سهول رملية جافة والقليل من الأشجار[2]. ويسود الإقليمَ مناخ صحراوي أو شبه صحراوي، فمعظم أراضيه هي جزء من الصحراء والكثبان الرملية. ويحتوي باطن أرضه على بحيرات من الماء، وتتغذى الوديان والبحيرات الموسمية من فيضانات نهر النيجر[3].

وبدوره ينقسم هذا الإقليم الشمالي من دولة مالي إلى ثلاث مقاطعات او ولايات كبيرة تتوزع فيها قبائل التوارق، وبعض الجماعات الاثنية الاخرى وبهذا يجدر بنا التعريف بهذه المدن الثلاثة الكبرى.

أولا: مدينة غاو

منطقة جاو هي المنطقة الإدارية السابعة في مالي. وتعتبر **أكبر مدن شمال مالي،** وهي تقع في الشمال الشرقي من البلاد بين خطي الطول 15 و 22 درجة غرباً، وتحدها من الجنوب بوركينا فاسو والنيجر، ومن الشرق النيجر، ومن الغرب منطقة تمبكتو، ومن الشمال منطقة كيدال. وتغطي مساحة قدرها 176.715 كم^2 تنقسم منطقة جاو بين أربع دوائر (أنسونغو، بورام، جاو ومينكا) و 24 بلدية و 348 قرية وأجزاء بدوية.[4]

أعلنتها حركة تحرير أزواد عام 2012 عاصمة للإقليم الشمالي الأزوادي. تقع مدينة غاو شمال شرق جمهورية مالي، على الضفة الشرقية لنهر النيجر الذي يتجه منها إلى تمبكتو شمالا مخترقا أربع دول من غرب أفريقيا، هي: نيجيريا والنيجر ومالي وغينيا، بطول يبلغ 4180 كيلومترا. وترتبط بالعاصمة باماكو بطريق معبّد يبلغ طوله 1200 كيلومتر، وهي تقع أيضا على تقاطع طرق غير معبدة يربط عاصمة النيجر نيامي –في الجنوب– بكيدال المالية شمالا، والتي تكون مع تمبكتو وغاو إقليم الأزواد من جانب واحد. وتبلغ المساحة الإجمالية لإقليم غاو –الذي تعتبر مدينة غاو عاصمة له– نحو 170 ألف كيلومتر مربع، وهو إقليم مقسم إلى ثماني مناطق[5].

---

[1] إقليم أزواد التاريخ والموقع، ولوج الموقع (03/افريل/2018)
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://essirage.net/archive/index.php/news-and reports/8360-2012-06-25-19-28-25.html

[2] مالي،السمات الجغرافية، المقاتل، ولوج الموقع (2018/04/03)
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Mali/Sec02.doc_cvt.htm

[3] إقليم أزواد، موسوعة الجزيرة، ولوج الموقع(2018/04/03)
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions

[4] Guadence Nyirabikali, Aissé Diarra et d'autres, **« Causes et Manifestations Des conflits Au Mali : Une Perspective de la société civile** », Rapport : CONASCIPAL et SIPRI (Mali : Bamako) et (Sweden : Stockholm) (Nouvembre 2014), p. 19.

[5] غاو، مرجع سابق، ولوج الموقع (2018/04/03)
/http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2014/11/6

عدد سكان منطقة غاو يبلغ 609 000 نسمة حسب إحصاء عام 2012 ويسكن المنطقة عدد من العرقيات، هي : التوارق والسونغاي والبامبارا[1].

ثانيا: مدينة كيدال

تعتبرالمنطقة الإدارية الثامنة في مالي، عاصمتها مدينة كيدال، التي كانت تعتبر محطة مهمة للقوافل التجارية، ويقطنها بالدرجة الأولى التوارق والبدو الرحل من الأمازيغ. و تقع منطقة كيدال في شمال شرق مالي، تحدها الجزائر من الشمال، والنيجر من الشرق، ومنطقة تمبكتو من الغرب وغاو من الجنوب. تتمتع المنطقة بمناخ صحراوي ذو أمطار منخفضة جداً مما يؤدي إلى مجالين رئيسيين للتطوير وهما: منطقة زراعية رعوية تمتد في وادي كتلة أدرار من يفوغاس (تماسنا – تيلمسي). ومنطقة صحراوية بالكامل بدون قيمة رعوية زراعية ولكن يقال إنها تحتوي على "مجموعة متنوعة من الموارد المعدنية" مثل النحاس والنفط والذهب واليورانيوم وغيرها.[2]

من حيث المساحة السطحية ووفقاً لمعهد الخريطة المالية، يُقدر أن كيدال تغطي مساحة قدرها 148027كم^2، لتحتل المرتبة الثانية بعد تمبكتو، و أكبر منطقة في مالي والتي تشترك معها تقريباً في جميع الصحراء المالية.

وتقع عاصمتها مدينة كيدال على بعد 1000 كلم تقريبا شرق العاصمة باماكو، ومن مدن كيدال: تيساليت وأغويل هوك. يقدر عدد سكان المنطقة بنحو 76 ألف نسمة(إحصاء 2012)، وهي مأهولة بالدرجة الأولى من قبل التوارق والبدو الرحل من الأمازيغ الذين يكتبون لغتهم بأبجدية تيفيناغ.[3]

و هطول الأمطار في كيدال منخفض جدا ويتناقص من الجنوب إلى الشمال. يتراوح متوسط السقوط بين 121 و 75 ملم / سنوياً، الاختلافات في درجة الحرارة مهمة جداً. هناك منطقتان متجانستان للتنمية تشتركان في المنطقة: منطقة الكتلة المركزية في أدرار دي إيفوغاس (Telemsi – Tamasna) وهي منطقة رعوية شاسعة ومنطقة صحراوية بدون قيمة زراعية ولكن لديها قيمة تعدين وقيمة إستراتيجية عالية. بالنسبة للمنطقة الأولى، تجمع الكتلة المركزية لـ Adrar des Ifoghas جميع مناطق البستنة في السوق تقريبًا.[4]

ثالثا: مدينة تمبكتو

---

[1] منطقة غاو، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، ولوج الموقع (2018/04/03)
https://ar.wikipedia.org/wiki/

[2] Guadence Nyirabikali, Aissé Diarra et d'autres, Op.cit., p. 35.

[3] كيدال، مرجع سابق، ولوج الموقع (2018/04/03)
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions

[4] AG Intazoume Moussa, « **Quelle sécurité pour le nord? cas spécifique de kidal** », rapport final (nouvembre 2015). accédé (03/04/2018)
http://library.fes.de/pdf-files/bueros/mali/

مدينة تاريخية في دولة مالي، تلقب بـ "جوهرة الصحراء"، كما كانت ملتقى للتبادل التجاري بالمنطقة عبر القرون. حيث تقع مدينة تمبكتو، عاصمة المنطقة الإدارية السادسة في مالي، عند باب الصحراء المالية، وتقع بالكامل في الجزء الشمالي من مالي بين خطي العرض 15 و 25 بالتوازي مع خط العرض الشمالي. و بين 3 و 4 درجات من خط الطول في الغرب [1]، تغطي منطقة تمبكتو مساحة قدرها 497.926 كيلومتر مربع، أي حوالي 40٪ من الأراضي الوطنية، ويقدر عدد سكانها ب758000 نسمة (حسب إحصاء 2012)، يحدها من الشمال جمهورية الجزائر، بمسافة 620 كم ومن الشرق إقليم غاو وجمهورية بوركينا فاسو، ومن الغرب جمهورية موريتانيا الإسلامية على بعد 1240 كم ومنطقة سيجو, ومن الجنوب منطقة موبتي و تقع نقطة المنطقة الأقرب إلى العاصمة الوطنية أكثر من 660 كم, وتنقسم إلى ثلاث مناطق طبيعية: جورما (الضفة اليمنى للنيجر) Haoussa (الضفة اليسرى للنيجر) ومنطقة البحيرات الكبرى.[2]

يدير بها نظام الكثبان الرملية ما يدل على بداية الصحراء، ويدير في جميع المواسم نهر النيجر يسمى "عيسى – بير"، والنهر الكبير، بلغة سونغوي. المدينة منكشفة على السهل الكبير الناجم عن وادي نهر النيجر.[3] ومن الناحية الإدارية، تتألف من خمس دوائر (غوندام، ديريه، نيافونكي تمبكتو وغورما راروس)، بما في ذلك تنقسم بدورها إلى ثلاث بلديات حضرية (تمبكتو وغوندام ودري) و 49 بلدية و 528 قرية و 348 من البدو الرحل.[4]

وتبعد نحو 13 كلم عن نهر النيجر، وعن العاصمة باماكو حوالي ألف كلم شمالا. تشكل مساحة تمبكتو والقرى الريفية التابعة لها أزيد من ربع مساحة البلاد. وتمثل الكثبان ما يزيد على 95% من مساحة المدينة والمناطق التابعة لها[5].

تغطي مناطق غاو وكيدال وتمبكتو ثلثي بلد أكبر 3.5 مرة من ألمانيا ويبلغ عدد سكانها 1.5 مليون نسمة، أو 9٪ من السكان الوطنيين. ونموها السكاني منخفض نسبيا، لا سيما بسبب انخفاض معدل الخصوبة منه في بقية البلاد. إن تنقل السكان هو ظاهرة مهمة لا تُبرزها الإحصاءات

[1] République du Mali Ministère de la Culture, La Direction Nationale du Patrimoine Culturel du Mali et La Mission Culturelle de Tombouctou, ***Plan de conservation et de gestion de Tombouctou – Mali,*** (2006-2010), p.19.

[2] Aboubacar Diallo, étude «Jeunes – chomage et radicalisation au Mali», Rapport Tombouctou (Mai 2016), p.10.

[3] Loc.cit.

[4] Guadence Nyirabikali, Aissé Diarra et d'autres, Op.cit., p. 51.

[5] تمبكتو، موسوعة الجزيرة، مرجع سابق. ولوج االموقع:(2018/04/06)
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2014/11/12

بشكل كامل يستحق أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل السياسات، أهم المجموعات الإثنية اللغوية هي حسب ترتيب أهميتها، سونراي (45٪) والتوارق (32٪).[1] **(أنظر الخريطة رقم(02) أدناه)**

البيئة الطبيعية هي من النوع الصحراوي، والتي تتميز بتغير كبير في السقوط بين السنين مما يتطلب إنشاء أنظمة مناسبة للإنذار بالطقس. إن أشعة الشمس الاستثنائية تفتح آفاقا واعدة لإنتاج الطاقة الشمسية، وادي النيجر الذي يعبر الجزء الجنوبي من المنطقة مهددة بالوحل. ومن المتوقع بناء برنامج سد وإزالة التحسس، يحتوي باطن الأرض على موارد مائية متجددة منخفضة المتجددة، بالإضافة إلى احتياطيات معدنية، فالفوسفات والحجر الجيري وبشكل أقل المنغنيز، تقدم آفاقاً أكثر تشجيعاً على المدى القصير والمتوسط من النفط واليورانيوم.[2]

تتركز الغالبية العظمى من السكان في الوادي في حين أن المناطق الصحراوية قليلة السكان، تتخللها بعض المراكز الحضرية. المدن والقرى معزولة للغاية. شمال مالي هي "بلد غير ساحلي" والنقل النهري يصعب من سنة إلى أخرى. هذه العزلة تعيق الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وتحافظ على بقاء غالبية سكان الريف في نظم الإنتاج قريبة من الكفاف. يتم تنفيذ خطة متماسكة وطموحة للانفتاح جزئيا من خلال المشاريع الجارية أو المخطط لها.[3]

المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية والثقافية لمنطقة شمال مالي

تتنوع وتتعدد البنية الاجتماعية والثقافية في شمال مالي من حيث اللغة والدين و تواجد بعض المجموعات الاثنية التي تتوزع على المناطق الثلاث الكبرى غاو وتمبكتو وكيدال المشكلة بدورها لإقليم الازواد، والذي نركز بالحديث عليه خصوصا وذلك لأنه يشمل موضوع البحث.

غالباً ما يتم الدفاع عن المجموعات العرقية بلغتها، وهو تعبير عن ثقافتها وتاريخها. إن اللغة الأم التي ذكرها الماليون في التعدادات السكانية تعطي فكرة عن الحجم والتوزيع المكاني لهذه المجموعات في الفضاء الوطني. غير أن هذه المعلومات لا تشهد على الوزن النسبي للغات التي يستخدمها الأفراد في حياتهم الاجتماعية والمهنية. Bambara البامبرا: هي لغة مشتركة تستخدمها الغالبية العظمى من السكان، أبعد بكثير من المجموعة العرقية التي تأتي منها. يتم التحدث باللغات الأخرى بشكل أساسي بين أعضاء نفس المجموعة. والبامبارا يشكلون غالبية في وسط وجنوب أكثرها سكانا، باستثناء منطقة موبتي حيث دوغون المهيمنة (دوغون التحدث العشرات من اللهجات المختلفة الفولاني هو لغة مشتركة في المنطقة). إلى الغرب، في منطقة كايسkayes، تمثل بامبارا

[1] Laurent Bossard, **« les régions maliennes de Gao, Kidal et Tombouctou perspectives nationales et régionales »**, Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (CSAO/OCDE),(22/10/2015),p.11. accédé (03/04/2018) https://www.oecd.org/swac/.../Les-regions-maliennes-de-Gao-Kidal-et-Tombouctou

[2] Loc.cit.

[3] Loc.cit.

Bambaraوسونينكي Soninké ومالينكي Malinké وفولاني Fulani جزءًا متساوًا تقريبًا من السكان. في المناطق الشمالية الثلاث، الأقل كثافة سكانية، تستحوذ سونرا / جرما 1 على 45٪ من السكان والتوارق (الذين تمثل لغة تماشاق) 32٪. سونراو هي الأغلبية في أقاليم تمبكتو (54٪) وغاو (43٪) ولكنها تظل غائبة عمليا في منطقة كيدال (3٪). تتمتع التوارق بأغلبية كبيرة في منطقة كيدال (86 ٪) وتمثل نسبة كبيرة من السكان في مناطق تمبكتو (29 ٪) وغاو (28٪). ينص دستور عام 1992 في المادة 2 على حظر أي تمييز على أساس الأصل الاجتماعي واللون واللغة والعرق والجنس والدين والرأي السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرسوم 159 1992 PG – RM يعترف ب13 لغة رسمية: البامبارا، بوبو، بوزو، دوغون، الفولاني، السونينكي،السونراو، سينوفو/مينيانكا وتماشاق.[1] **(أنظر الخريطة رقم(02)أدناه)**

وعليه فإن تحديد منطقة شمال مالي التي نعنيها في موضوع بحثنا هي تقتصر على قبائل التوارف وتوزّعها على المناطق الشمالية الثلاثة.

و قبائل التوارف التي تتمركز غالبيتها في شمال مالي وتمثل أغلبية سكانها، حيث أنها لم تنغلق على نفسها عرقيا وإنما تم التزاوج مع الوافدين من العشائر العربية وأيضاً مع جيرانها من القبائل الإفريقية، وفي نفس الوقت احتفظت دوماً بتقاليدها وأعرافها وسماتها وخصائصها المتميزة إذ يشكل التوارف المجموعة الأمازيغية الأكثر توغلا في الصحراء الكبرى وخصوصا في النيجر ومالي، والأكثر انفصالا عن السكان العرب والأفارقة. و الاختلاف الموجود أنهم في أسلوب عيشهم ونمط حياتهم هم أقرب الناس إلى البدو العرب.[2]

[1] Ibid, p.13.

[2] نبيل بويبية، *"المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى"*، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدوليـة، تخصص: دراسات مغاربية (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2010-2011)، ص.18.

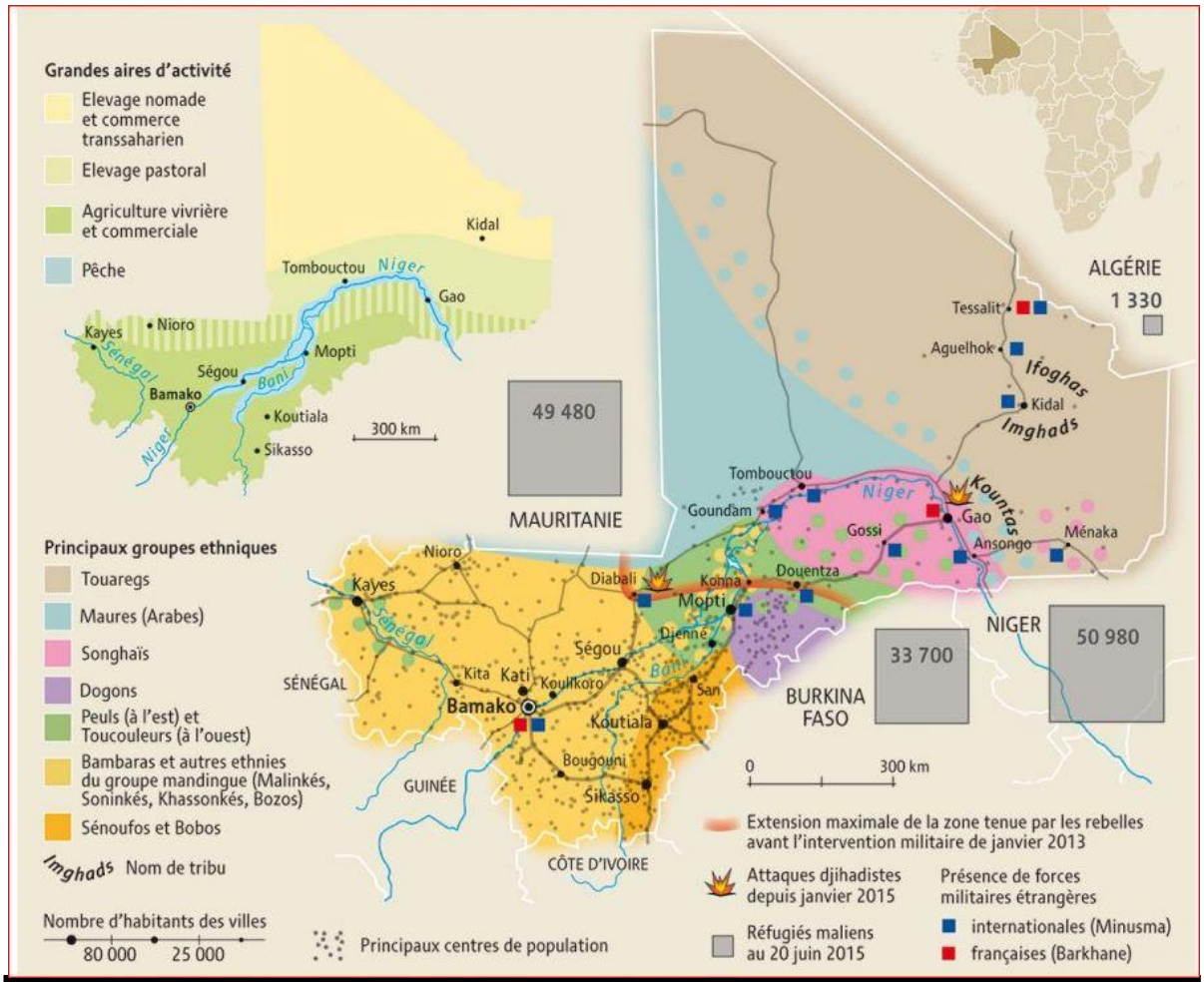

الخريطة رقم (02): توضّح توزيع مختلف العرقيات والإثنيات في مختلف أقاليم مالي، تَمرْكُز قبائل التوارق في شمال مالي.

المصدر:

-OCHA, juin2015 ; UNHCR, juin2015 ;Usaid ;Atlas du Mali, Les Editions Du Jaguar, 2010 ;Jacques Leclerc, « L'aménagement linguistique dans le monde », université Laval, Quebec, 2013 ;Intitut natioanl de la statistique du Mali.

وتعتبر البداوة من أهم السمات التي تميّز مجتمع الصحراء الكبرى عن المجتمعات المحيطة به عامة، ومنطقة شمال مالي خاصة، وذلك لأن البيئة لا تسمح للسكان في معظم مناطق الصحراء بالاستقرار لمحدودية الموارد كندرة المياه واستحالة ممارسة الأنشطة الزراعية في أغلب الأحيان مما يجبر القبائل على تغيير مناطق إقامتها بحثاً عن الماء والمرعى وحتى الآن لم تنجح معظم حكومات المنطقة وخاصة مالي في جذبهم نحو حياة مستقرة تتوفر فيها خدمات أساسية كالتعليم والصحة. أما التنظيم الاجتماعي لسكان المنطقة فيعتمد على القبيلة أو العرش وهو شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي عرفته مجتمعات عديدة من بينها على وجه الخصوص مجتمعات شمال افر يقيا. ومنطلق القبيلة في الصحراء الكبرى عموما وفي شمال مالي خصوصا، هو العائلة إذ إن حلم الفرد فيها يتمثل

في أن يكون والد أبناء كثيرين ينجبون بدورهم أبناء آخرين فيكون رئيسًا لعشيرة صغيرة يمكن أن يوسعها في حالة ما إذا تمكن من جذب أسر أخرى عن طريق القرابة الدموية أو بتوفير الحماية لها وشيئا فشيئا تتضخم العشيرة ويحتفظ أبناء الجد المؤسس لها بالزعامة وتتكون أغلبيتها من مجموعات أخرى قد لا تربط بينها علاقات الدم. وتعتبر القبيلة مسؤولة عن حماية أفرادها الذين يعيشون ولا يعيشون بين ظهرانيها في حالة تعرضهم لسوء من أي كان[1].

و اللثام أو النقاب أو كما يطلق عليه بلغة التماشاق بـ: – Tagelmust (تاكلموست) هو محور ملابس الرجال. ووفقا لشارل دي فوكو، "إن اللثام يغطي الجبين والفم، والسراويل هي الملابس المميزة للرجل... و من العار أن يكشف شاب النقاب عنه علنا أمام شخص عجوز. ويكشف وجهه فقط بشق حيث تلمع عيناه ويدخل زجاج الشاي تحت النقاب أو اللثام دون أن يكشف عن فمه.[2]

وأهم الشخصيات في مجتمعهم البدوي كبار السن الذين يعتبر مجلسهم بمثابة المحكمة العامة ويسمى ب"إمغار" أما الأفراد العاديون فيسمون "إيكلان "ويترأس هذا المجلس شيخ القبيلة الذي يعرف ب"امنوكال" Aménoukal "وهو الذي ينطق بالحكم الذي يقرر المجلس بعد السماح لكل طرف من المتنازعين بإدلاء حجته والدفاع عن موقفه، وهم يعتدون بأحكام كبرائهم وزعمائهم و ينفذونها بشكل تلقائي وعفوي دون تذمر أو محاولة اللجوء إلى أي من إدارات ومؤسسات الدولة، فطابع المجتمع بشكل عام هو الفخر والاعتدال والاستقلالية عن الآخرين.[3]

ورغم تمسك المجتمع التوارقي بالدين، إلا انه مثل المجتمعات التقليدية البدوية، بحيث ينقسم بدوره إلى طبقات اجتماعية تحدد انتماء كل فرد إلى طبقة محددة في المجتمع، وهي كمايلي:

1- إيماجغن (Imajeren): وهم السادة والقادة في المجتمع مهمتهم تسيير شؤون القبيلة.

2- إينسلمن (Ineselmen): وهم رجال الدين ومهمتهم تعليم القرآن والشريعة الإسلامية لأطفال القبيلة.[4]

3- إيمغاد (Imrad) : الطبقة الغارمة مهمتها الرعي، وقد تكونت هذه الطبقة من الأسر والعشائر التي لم تساعدها الظروف على التمسك بالعادات والتقاليد التارقية. ولم يلزم أصحابها أنفسهم بالمحافظة على الضوابط الاجتماعية الصارمة التي يلتزم بها النبلاء.

---

[1] المرجع نفسه، ص.21.

[2] Edmond Bernus, « Les Touaregs, traditions nomades et réalités du désert », (Juillet 2002). accédé (08/04/2018)
https://www.clio.fr/BIBLIOTHEQUE/les_touaregs_traditions_nomades_et_realites_du_desert.asp

[3] نبيل بويبية، مرجع سابق، ص.22.

[4] التينبكتي، "**الطوارق:عائدون لنثور**"، منشورات منظمة تامانيوت، ص.30.

4- إينادن (Inaden) : طبقة الصناع التقليديون مهمتها تلبية حاجيات القبيلة من أدوات ومعدات عن طريق الأعمال اليدوية، ويقول التوارق أن النقوش والكتابات القديمة في الصخور والكهوف هي من صنع هذه الطبقة.

5- بلاس أو"بزوس": وهم الأرقاء المحررون يقومون بنفس مهام الطبقتين السابقتين.

6- إيكلان / ايدرفان(Iklan): وهي طبقة العبيد القدامى تتكون من أفارقة سود البشرة مهمتهم خدمة باقي طبقات المجتمع من خلال الأعمال المنزلية، وقد جاءوا في البداية كرقيق من افريقيا عن طريق الشراء أو الخطف، ولكن آخرين منهم قدّموا أنفسهم كعبيد بطوع أنفسهم لينقدهم أسيادهم الجدد من الجوع في سنوات القحط والمجاعة.[1]

وهكذا يعتبر مجتمع التوارق مجتمع تقليدي، فاغلب علماء الأنثروبولوجيا شبه التقسيم الطبقي للمجتمع التارقي بالنظام الإقطاعي، اذ ان الطبقة المهيمنة في المجتمع التقليدي هي الطبقة الارستقراطية المحاربة التي تسيطر على القوافل التجارية والحصيلة التي تفرض على التابعين لهم أما السلطة فكانت تقتصر فقط على فئة الأحرار.[2]

وهكذا يبقى المجتمع التوارقي يحافظ على تركيبته الاجتماعية، والتمسك بعاداته وتقاليده التي يجد فيها ما تساعده على حفاظه على ولاء قبائل التوارق دائما إلى الأحكام العرفية والقوانين التي تصدر من الهيئة العامة التي تترأس القبيلة.

ونرى أيضا أن ضعف الدولة المالية بالتحكم في هذه القبائل المسيطرة على الإقليم الشمالي بالإضافة إلى التعسف التي تمارسه اتجاههم (التوارق) وعزلهم عن الممارسة السياسية في الحكومة المركزية.

المطلب الثالث: الوضع الاقتصادي والسياسي لمنطقة شمال مالي

تحتوي منطقة شمال مالي أو منطقة الأزواد على مصادر للطاقة ومن بينها النفط واليورانيوم والذهب. وتمتلك فرنسا عددا كبيرا من الشركات ذات الاستثمارات الضخمة داخل مالي، كشركة الاتصالات الفرنسية "أورانج"، وشركات أخرى تعمل في مجال التنقيب عن الذهب والنفط واليورانيوم. لكن معظم سكانه من البدو يعتمدون في معاشهم على الرعي[3].

---

[1] محمد سعيد القشاط، *"التوارق: عرب الصحراء الكبرى "* ،(ليبيا: مطابع اديتار، ط.2، 1989)، ص ص.66-71.

***(محمد سعيد القشاط، "التوارق: عرب الصحراء الكبرى")** كتاب مصور منشور على الموقع أدناه، ولوج الموقع (2018/0704)
https://fr.scribd.com/document/366208028/

[2] مليود عامر حاج، مزارة زهيرة، "**أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية و الانفصال- مالي أنموذجا**-"، مجلة آفاق للعلوم، ع.10(جانفي 2018)، ص.291.

[3] إقليم أزواد، موسوعة الجزيرة،مرجع سابق. ولوج الموقع (2018/04/11)
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/2/11/

لعبت الأقاليم الشمالية دورا كبيرا في ما يعتبر الآن مالي، من خلال تألقها التاريخي والازدهار الاقتصادي. في زمن الإمبراطوريات العظيمة (من القرن الحادي عشر إلى القرن السادس عشر)، كانت المدن الشمالية من تمبكتو أو غاو كانت أهم الأماكن في مالي، حيث جمعت السلطة السياسية والهيمنة الاقتصادية. بعد الاحتلال المغربي (القرنان السادس عشر والسابع عشر)، ساعد التشرذم الإقليمي لمالي (في الممالك المحلية و "الهوسا") على تحويل مركز الثقل السياسي نحو المناطق الجنوبية. مع الهيمنة الاستعمارية الفرنسية (1880 / 1890–1960)، تحرك مركز الثقل نحو الجنوب، و نزل شمال مالي إلى موقع ذو أهمية ثانوية.[1]

كانت المناطق الشمالية تمثل عنصرا رئيسيا في ثروة مالي ولعبت دورا هاما في التأثير الإقليمي للبلد. ومع ذلك، أدى الانقلاب الاستراتيجي الذي قاد باماكو إلى تأكيد سيطرتها السياسية والاقتصادية إلى حدوث فاصل طويل الأمد بين الشمال والجنوب. فصعوبة التنمية الداخلية (بما في ذلك العوائق التقنية والأمنية لاستغلال الموارد الطبيعية)، وتدخل البلدان الأجنبية والضعف العام للدولة المالية في نهاية المطاف كانت تفضّل المصالح الاقتصادية للجنوب. وكانت النتيجة النهائية هي تحول الشمال إلى منطقة اقتصادية قاحلة تعاني من انعدام الأمن، وتفتقر إلى أي نوع من البنية التحتية التي كان يمكن أن تساعد في تطوير اقتصاد فعال.و تعتمد المناطق الشمالية بشكل كبير على الثروة الحيوانية والزراعة (42.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والسياحة، وفي المقابل لم ينجو إقليم الشمال من التأثيرات الطبيعية والخارجية وذلك يظهر في تأثير موجات الجفاف في السبعينات والثمانينات، أو الأزمات الغذائية في الأعوام 2005 و 2010 و 2012 بشكل كبير على السكان الشماليين الذين يعتمدون على مشتريات الحبوب والإنتاج الذاتي في مزيج استهلاكهم الإجمالي.[2]

كما أدت الأزمات الإقليمية إلى إضعاف الاقتصاد الشمالي، خاصة فيما يتعلق بتصدير الماشية. وكذلك إن انعدام الأمن المتزايد في شمال مالي، خاصة بعد الاستيلاء على الرهائن في عام 2003 (عندما تم أسر 32 من الأوروبيين من قبل جماعة الدعوة والقتال((GSPC) ، عمل أيضا على عزل المناطق الشمالية وتفاقم الأزمة الاقتصادية. كانت السياحة تمثل أكثر من 80 مليار فرنك أفريقي من الدخل (121 مليون يورو، فقط 1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني لكن أحد المصادر الرئيسية للدخل للمناطق الشمالية، حيث توجد المواقع السياحية)، ووفرت وظائف لـ17000 شخص في عام 2005. أكثر من 8000 شخص فقدوا وظائفهم بين عامي 2009 و2011، وتراجعت عائدات هذا القطاع بمقدار 50 مليار فرنك أفريقي (76.2 مليون يورو).

[1] Régory Chauzal, Thibault Van Damme, **« The roots of Mali's conflict : Moving beyond the 2012 crisis »**, Netherlands Institute of International Relations Clingendael (Netherlands, March 2015), p.24

[2] Ibid, p.25.

والحضور المستمر في الشمال للجماعة السلفية للدعوة والقتال، الذين تحول أعضاؤهم إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في عام 2007، قد أثنت جميع الأنشطة السياحية[1].

ورغم هذا كله يبدو أن الاقتصاد الشمالي في مالي هامشي للغاية في الاقتصاد الوطني. على المدى المتوسط و البعيد، من غير المحتمل أن يتغير هذا الوضع، ولذلك فإن المناطق الشمالية لها مصلحة في تحسين الاتصال بالاقتصاد المالي، الذي تعتبر آفاق نموه ملحوظة. إذا عاد السلام والاستقرار، فإن معدلات النمو الاقتصادي لنحو 7٪ سنوياً يمكن تصوره. وهذا من شأنه أن يضاعف الناتج المحلي الإجمالي لمالي في غضون 10 سنوات. ومع ذلك، فإن الشمال له أصوله الخاصة، التي يمكن أن يؤدي تقييمها إلى تحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعبه بشكل كبير والمساهمة في التنمية الشاملة للبلد.[2]

واشتهرت كذلك منطقة شمال مالي –على مر العصور– بكونها ملتقى طرق القوافل التجارية التي تجوب الصحراء الأفريقية الكبرى، ففيها كانت تتبادل البضائع القادمة من شمال أفريقيا وشرقها (الملح والبهارات والقماش والنحاس) بالسلع المتوفرة في جنوب الصحراء وغربها (الذهب والعاج والرقيق). وتقتصر نشاطات المعيشة في المنطقة على تربية الماشية، وقد تم تطوير الزراعة لأغراض تجارية في بعض المناطق. لكن المنطقة تعتبر شبه معزولة، مع غياب الطرق السريعة المعبدة أو الأنهار لأغراض النقل. ويعتمد الآن سكان مناطق شمال مالي بشكل عام على النشاط الزراعي والرعوي إضافة إلى الصيد التقليدي. و وفق دراسة رسمية صادرة 2010، فإن نحو 75% من القوى العاملة في بعض المدن الشمالية يمارسون النشاط الزراعي.[3]

وفي المقابل لم يكون للتوارڤ على مدى التاريخ نظام سياسي، ولم تقم لهم أية دولة متعارف عليها كغيرها من الدول إذا ما استثنينا دولة المرابطين (الملثمين) التي قامت من القرن العاشر إلى الخامس عشر الميلادي، وكان التوارڤ يمثلون جزءا كبيرا من جنودها وكل قياداتها السياسية والعسكرية. كما أن التوارڤ جعلوا لأنفسهم نظاما سياسيا واقتدوا به وبأسسه فيما بينهم على مر التاريخ، وتنشب حروب داخلية ضد من يحاول الإخلال بهذا النظام والخروج عليه.[4]

وتوارق شمال مالي هم من توارق الساحل، حيث يطلق عليهم **بأولمدن** أو **أدغاغ بالأدغاغ إفوغاس.**

إن أهم ما يميز المجتمع التوارڤي عن باقي المجتمعات المغاربية هو تنظيمها السياسي إذ يتميز بوجود سلطة مركزية يشغلها أمنوكال Aménoukal (حاكم أسمى) كسلطة تنفيذية يساعد

[1] Loc.cit., p.25.
[2] Laurent Bossard, op.cit,25.
[3] موسوعة الجزيرة، مرجع سابق.
[4] محمد سعيد القشاط، مرجع سابق، ص.39.

مجلس الشيوخ القبلي، والأعيان كهيئة استشارية في اتخاذ القرارات والمتكون في الغالب من رؤساء القبائل المنضوية تحت لواء الكونفدرالية وينته عن ذلك تكامل وظيفي بين الفاعلين السياسيين في المجتمع. ويتكون نظام الحكم في الكونفدراليات التوارقية من الهياكل التالية:

1- منصب الأمنوكال Aménoukal رئيس الكونفدرالية.

2- منصب إمغار وهو شيخ القبيلة.

3- مجلس الشيوخ والأعيان.

هذا التنظيم السياسي مازال مُعتمدا إلى يومنا هذا وان كان قد واجه ويواجه الكثير من التحديات الخارجية المتمثلة في الاستعمار الفرنسي ومن بعده الدول الوطنية التي قامت على أنقاضه.[1]

أولا: الأمنوكال :Aménoukal

يتولى هذا المنصب شيخ أقوى قبيلة من القبائل التي تشكل الاتحاد ويسمى (أمنوكال) ويساعده في حكمه رؤساء مجموعات القبائل لأن كل رئيس تحت إمرته مجموعة من شيوخ القبائل(الأمغار).

ويُعيّن الأمنوكال من طرف مجلس رؤساء المجموعات. وهو بالتالي يمكن أن يعزله وكذلك المجلس يكون تحت رئاسة الأمنوكال الذي له وحده الحق في إعلان الحرب أو نشر السلام. ومجلس الرؤساء المجموعات هو الذي يتبنى ويتخذ الوسائل الخاصة بالأمن والإقتصاد والمسائل الدينية والاجتماعية. ويحيط بالأمنوكال قانونيين وحكماء بمثابة مستشارين وقضاء وغيرهم من ذوي المنزلة في المجتمع.[2]

و كل هذه القضايا تعني الأمنوكال وتخصه، ويأتي بعده في الأهمية والترتيب الوظيفي الشيخ (أمغار).

ثانيا: شيخ القبيلة: (أمغار)

حسب محمد عبد الرحمن عبد اللطيف يقول: "وإلى جانب السلطان يوجد شيخ على رأس كل قبيلة يتولى الاشراف على شؤون قبيلته، ويمثلها في الاجتماعات العامة ويحمي مصالحها ويجمع منها حصتها من الأموال المطلوبة لخزانة الاتحاد أو لتمويل الحرب. ويقود رجال قبيلته في حالة الحرب او للغارة على إحدى الجهات المعادية ويسمى شيخ القبيلة ب:(أمغار)".[3]

---

[1] نبيل بوبيبة، مرجع سابق، ص.25.

[2] محمد سعيد القشاط، مرجع سابق، ص.49.

[3] المرجع نفسه، ص.53.

ثالثا: مجلس الشيوخ أو الأعيان

يتكون المجلس العام عند التوارق من جميع شيوخ القبائل الممثلين في أعلى السلطة ويجتمعون بدعوة من (الأمنوكال) حيث تعرض عليهم الأمور المهمة ويقررون الحرب والسلم والقضايا المهمة في التجارة وارسال القوافل الكبيرة وحمايتها، وقضايا الغزو وصد الغزو وحتى قضايا رحيل المنتجع بصفة جماعية طلبا للكلأ أو خوفا من العدو.

ويقومون بعزل الامنوكال إذ ما بدا منه الضعف وعدم قدرته على القيادة وإدارة منصبه ويعينون بعده حاكم أخر من العائلة الحاكمة وفق لمعايير محددة.[1]

وهكذا يناقش مجلس الأعيان مختلف القضايا السياسية والاجتماعية و الاقتصادية الطارئة وذلك للمحافظة على السير الحسن لأمور الاتحاد داخل هذا النظام.

[1] المرجع نفسه، ص.54.

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أنّ كلّ من إدارة وحل وتسوية النزاع هي مفاهيم مترابطة ومتداخلة من جهة، وذلك إذا ما لاحظناها–المفاهيم– نظريّا، أمّا من الزاوية العملية أو التطبيقية لهذه المفاهيم فنلاحظ بأنها تحتوي على نوع من المفارقات الواضحة من خلال أساليب تجسيدها على أرض الواقع. و بالنسبة لأدوات ومقاربات تفسير وحل النزاعات فنخلص إلى أن هناك علاقة بين مختلف الأدوات في تفسير النزاعات وإدارتها، وذلك بصورة تكاملية ومكملة لبعضها البعض، ويظهر ذلك من خلال تقنيات عملها. وأمّا بالنظر للمقاربات التفسيرية لتحليل النزاعات فهي تكمن في مدى قدرتها على تفسير وتحليل موضوع البحث، وهو إدارة النزاع في فترات مختلفة بإعطاء صورة مبسطة لتفكيك والوصول لأسباب وطبيعة النزاع في شمال مالي. وكذلك نخلص من خلال جيو–سياسية منطقة شمال مالي أن هذه المنطقة تميّزها عن الضفة الجنوبية لمالي، من خصائص جغرافية و تضاريس وطبيعة المناخ، واحتوائها على العديد من الموارد والثروات الطبيعية التي لا يستفيد منها سكان المناطق الشمالية (قبائل التوارق) بصفة خاصة، وتتميّز كذلك في التركيبة الاجتماعية و الثقافية التي لا يزال قاطنيها متمسكين بعاداتهم وتقاليدهم، ونظام عيشهم منذ عصورٍ مضت. وهكذا إذا ما نظرنا من الناحية السياسية والاقتصادية فسكان شمال مالي والتوارق خصوصًا، يعتمدون نظام قبلي، يُقسِّمون من خلاله المجتمع إلى طبقات مختلفة، تتقيّد كل طبقة بمهامها في الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

الفصل الثاني:
إدارة النزاع في شمال مالي
قبل 2013

تمهيد:

شهدت مالي منذ الاستقلال عدم الاستقرار السياسي والأمني، وهذا نظرًا للتمردات التوارق المتعاقبة من 1960 إلى غاية 2014، وكان امتداد جذور النزاع منذ الاستعمار الفرنسي، حيث كان الاضطهاد الممارس ضد جماعات التوارق وإقصائهم في الحياة الاجتماعية والسياسية هذا ما ولّد فيهم اللجوء إلى الثورات والتمرّد على الحكومة المالية.

في هذا الفصل تقوم الدراسة بالتعريف بماهية النزاع في شمال مالي وذلك بمعرفة أهم الأسباب المؤدية للنزاع، بالإضافة إلى تقسيم النزاع على فترات محددة منذ 1990 إلى غاية 2013، وأهم اتفاقيات السلام التي أفرزتها هذه المراحل والموقعة بين أطراف النزاع، والتعرف على أهم الفواعل الرئيسية في كل فترة وجهود الحل والتسوية المبذولة لإدارة وحل هذا النزاع.

المبحث الأول : ماهية النزاع في شمال مالي

منذ استقلال الدولة المالية عن الاستعمار الفرنسي مع مطلع الستينيات من القرن العشرين لم تستطع السلطة المركزية من ضبط النزاعات و التّمردات المتكررة والدورية التي تطفو على السطح السياسي في مالي كلما ظهر تأزم أو مرحلة انتقالية في هذه الأخيرة، وكذا ظهور أطراف النزاع وتغيرها من فترة لأخرى، لكن بثبات موضوع النزاع في كل تمرد إلى حد ما، وهذا ما يجعلنا نصنف هذا النزاع من النزاعات التي واجهت فيها الدولة المالية وبعض الأطراف الأخرى صعوبات في معالجتها وإيجاد حلول نهائيا لها.

المطلب الأول : جذور النزاع في شمال مالي

تعود قضية التوارق في شمال إفريقيا إلى الحقبة الاستعمارية، فالحدود الجغرافية التي وضعتها فرنسا لمستعمراتها سنة 1895 لم تراعي الخصائص الأنثروبولوجية و التنوع العرقي والتجانس بين السكان، فالمعيار الأساسي التي اتبعته في التقسيم هو معيار الثروات الطبيعية التي تمتلكها كل مستعمرة من المستعمرات الثماني في غرب إفريقيا، وبهذا وجد التوارق أنفسهم مقسمون بين خمسة دول هي **الجزائر ليبيا النيجر بوركينافاسو ومالي**، وطالما أراد التوارق الحصول على استقلالهم لذلك قاموا بعدة ثورات أهماها كانت سنة 1916 وهي ثورة جاءت ردا على فرنسا التي خلفت وعدها بإعطائهم منطقة خاصة بهم ليحكموها تسمى منطقة أزواد.(AZAWAD)[1]

ولفهم النزاع القائم في مالي وخصوصا في المنطقة الشمالية يجب علينا التطرق إلى الجذور التاريخية لمختلف الثورات التي قامت على فترات مختلفة ومعرفة الأسباب الحقيقة التي أدت إلى انفجارها في مرات عديدة، مطالبة بذلك الانفصال و الحصول الحكم الذاتي وعلى الحقوق المدينة والسياسية لهذا الشعب التو ارقي المضطهد منذ الاستعمار، بفعل السياسيات العنصرية الموجهة له.

ونرى أن حينما حصلت جمهورية مالي على الاستقلال من فرنسا 1960م،كان إقليم أزواد يتربع على 822 ألف كلم مربع، أي ما يقارب 66% من مساحة جمهورية مالي. وهذا قد تبعه سلسلة من الهبات الانفصالية رغبة في الاستقلال[2]. واتضح قبل ذلك في يونيو 1957، عندما انضمت الأراضي الواقعة تحت السيطرة الفرنسية إلى نظام شبه مستقل (حكم شبه ذاتي)، بموجب القانون المعروف باسم قانون ديفير في 23 يونيو 1956، أن الميول إلى الانفصال بدأت تولد من جديد. في

---

[1] بودن زكرياء، ***اثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري و استراتيجيات مواجهتها 2010-2014***"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية و ودراسات استراتيجية (بسكرة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015)، ص. 77.

[2] أحمد عبد الدايم، "**تاريخ القضية الأزوادية وتطوّرها**"، قراءات افريقية، العدد.16 (أفريل ـ جوان،2013)، ص، ص.16-23.

السودان الفرنسي، أو مالي حاليا.[1] وبالطبع كان الترتيب الفرنسي لضم أزواد لمالي قد جاء عِقاباً على استمرار تمرد الإقليم على سلطات الاحتلال، فالمنطقة الشمالية شكلت حلقة وصل بين الجزائر ومالي فكان لا بد من إخضاعها تحقيقاً لهذا الهدف.[2]

وعلى غرار الشعوب الأفريقية الأخرى، تأثر شعب التوارق بموجة التغيير في بداية الستينات بحيث كانوا متحمسين لوضع ما بعد الاستعمار. وبدأ العديد من التوارق في مالي (ودول مجاورة) في الحلم بدولة مستقلة هي "**أزواد**" تتألف من أراضٍ مليئة بالتوارق في شمال مالي وشمال النيجر وجنوب الجزائر[3] .

كانت السنوات التالية بعد الاستقلال مباشرة، مليئة بخيبة الأمل لجميع مواطني مالي. لم تستطع الحكومة الوطنية الجديدة أن تلبي التوقعات العالية للتحسن الكبير في ظروف الحياة. وثبت أن قلة الخبرة الإدارية المقترنة بسياسات اجتماعية واقتصادية غير قابلة للتنفيذ كانت كارثية على اقتصاد مالي وعلى الحريات المدنية للشعب. إضافة إلى البؤس العام، حيث كان هناك إدانة بين التوارق بأنهم قد اختصوا بتمييز معين، وكانوا أكثر إهمالًا من الآخرين في توزيع فوائد الدولة.[4]

وهذا قد أظهر تخوفا كبير لدى التوارق من خلال احساسهم بالتهميش من قبل الحكومة الجديدة في باماكو بعد الاستقلال، وذلك واضح من خلال السياسات العدائية والاستغلالية الموجهة لسكان الصحراء في الشمال (التوارق)، والتوجس من محاولة السلطة على طمس الهوية الثقافية للتوارق تحت غطاء تحسين ظروف المنطقة.

ولما كانت فرنسا لم تعطي أي اهتمام لتنمية الإقليم، فقد أثر هذا في منحنى الأحداث بعد الاستقلال، على اعتبار أن جمهورية مالي ستكون دولة الجميع، وتحظى كل مكونات الشعب بالقدر نفسه من الرعاية والتنمية والتعليم والحضور للهوية العربية والطارقية، و لكن مع سياسة التهميش من قبل حكومة باماكو بعد الاستقلال بدأ التاريخ النضالي الأزوادي، ولعل اتهام الأزواديين للفرنسيين بتعمد ضمهم لدولة مالي الناشئة لإبقاء نفوذهم في المنطقة، كشف ذلك على نيتهم الحقيقة.[5]

حيث بدأ أول تمرد للتوارق في شمال مالي في أوائل عام 1962 من خلال غارات صغيرة ضد أهداف حكومية، عندما انطلقت حركة تمرد التوارق من شمال أدرار إلى كيدال مبتدئة كفاحها المسلح

---

[1] Modibo Keita**, « La résolution du conflit touareg au mali et au Niger, groupe de recherche sur Les interventions de paix dans les conflits intra-étatiques** » , GRIPCI, no.10 (Canada, Juillet 2002), p.06.

[2] أحمد عبد الدايم، مرجع سابق، ص.21.

[3] Kalifa Keita, **« Conflict and Conflict Resolution in the Sahel:The Tuareg Insurgency in Mali** », Strategic Studies Institute (May1,1998), p.9.

[4] Ibid, p.10.

[5] أحمد عبد الدايم، مرجع سابق، ص.21.

بأسلحة بسيطة واعتمادهم على جمالهم في النقل، ومنذ ذلك التاريخ تعيش مالي الحديثة على إيقاع أعمال العنف التي تجري في شمالها مع المجموعات التوارقية المسلحة.[1]

وتصاعدت الهجمات من حيث الحجم والتدمير في15 مايو 1963، مما أدى إلى ظروف غير مستقرة للغاية بالنسبة لسكان التوارق في شمال مالي. ومع ذلك، فإن هجمات التوارق لم تعكس قيادة موحدة، أو إستراتيجية منسقة بشكل جيد أو أدلة واضحة على رؤية أجندة سياسية او عسكرية متماسكة.. كما فشلوا كذلك في تعبئة مجتمع التوارق ككل. في حين أيضًا أن تقديرات أعدادهم تتسم بقدر كبير من المحدودية، فمن غير المرجح أن يكون عدد المقاتلين المتمردين أكثر من 1500 شخص.[2]

ونرى أن هذا التمرد أظهر عدة تباينات في مواجهة تحديات ما بعد الاستعمار وجمع جميع المجتمعات المالية في كيان سياسي واحد، و إن الخيار الذي اتخذته سلطات ما بعد الاستعمار في مالي لقمع التمرد، ورفضها معالجة الأسباب الجذرية للأزمة (أي الاعتراف السياسي بالخصوصيات الشمالية و وضع خاص للمنطقة)، ساعد على استمرار النزاع لسنوات. و يوضح قرار السلطات منع السياحة وإقامة قانون الأحكام العرفية والإدارة العسكرية في المناطق الشمالية باعتباره النهج المناسب المتبع لمعالجة القضايا الشمالية.[3]

وقد كان رد الحكومة المالية بزعامة موديبو كايتاModibou.Kaita بقسوة وقمع شديد من الجيش المالي، وكذا قامت القوات المالية بتسميم آبار المياه، وذبح الماشية شديدة الأهمية للوجود الرعوي، وتدمير مخازن الغذاء، وإجبار المدنيين على الدخول إلى معسكرات العمل وإعدام العديد من المدنيين (بما في ذلك أفراد عائلات مقاتلي التوارق والقادة العرب والقادة الدينيين).[4]

وهكذا تمكنت السلطات المالية في نهاية المطاف من إخماد التمرد، وتم وضع مناطق التوارق في الشمال تحت إدارة عسكرية في نهاية سنة 1964م.

وبعد مرور حوالي ثلاثين سنة من التمرد الاول، بدأت المجموعات التارقية تفكر جدياً في بعث "روح الثورة" في الدول القاطنة فيها، مما ولد نزعة متجددة في التوجهات الانفصالية وخصوصا

---

[1] الحافظ النويني، "**أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد.422 (أفريل2014)، ص.65. ولوج الموقع (14/04/2018)
http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine.php?emagID=288&screen=0

[2] Kalifa Keita, Op.cit., p.10.

[3] Grégory Chauzal and Thibault van Damme, **« The roots of Mali's conflict: Moving beyond the 2012 crisis »**, Netherlands Institute of International Relations Clingendael, CRU report (Netherlands, March 2015), p.30.

[4] Alexander Thurston and Andrew Lebovich, **Handbook on Mali's 2012-2013 Crisis**, Institute for the Study of Islamic Thought in Africa, The Roberta Buffett Center for International and Comparative Studies, Working Paper No. 13 (Northwestern University, September 2, 2013),p.21.

في شمال مالي، التي عرفت الكثير من النزعات الانفصالية، ابرزها بداية الستينات الذي أُجهض من قبل الجيش المالي، كانت حركة التمرد الأولى، وبعدها تلك التي اندلعت في عام 1990م، تحت إمرة إياد آغ غالي مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير أزواد يعتبر أحد قدامى المحاربين في الجيش الليبي وعضو في عشيرة كل أداغ النبيلة (إيرياكين)، والذي تحول بعد ذلك من ثوري يساري إلي شيخ سلفي يقود حركة أنصار الدين.[1]

وقد كانت سنة 1990م بداية التمرد الحقيقي في مناطق التوارق، وكانت أول شرارة للتصادم بين الحركة التوارقية والحكومة المالية، بعد الهجوم على مقر الدرك الوطني في " تشين تبرادين" في 07 ماي 1990م، ومنذ ذلك الوقت دخل التوارق في صراع مسلح ضد السلطات المركزية دامت حوالي عشر سنوات قادها عدد من الحركات، وبعدها بدأت عمليات مسلحة أخرى وذلك بالإستلاء على مدينة " منكا" في 26 جوان 1990 ثم الإستلاء على قاعدة " تايكاري" وذلك للتزود بالأسلحة وتمكنت الحركة من بناء ثلاث قواعد عسكرية وهي" تايكاري"، وهي على بعد 400 كيلومتر من مدينة غاو، وقاعدة " بروسا" على بعد 250 كيلومتر من مدينة كيدال، وقاعدة "إن أغرغر" على بعد 200 كيلومتر من مدينة كيدال، وتقول الحركة أنهم استطاعوا إلحاق الضرر بالجيش المالي، وامتدت الحركة حتى شملت كل المدن الأزوادية "تمبكتو"، "غاو" بعدما كانت تشمل قبائل "آضاغ إيفوغاس" لتمتد إلى قبائل عربية وتارقية أخرى، وبعد هذه الهجمات التي قامت بها الحركة، أصبح السكان الماليون الأزواد عرضة للقمع، حيث استعملت الحكومة المالية كل أنواع الأسلحة لإسقاط هذه القواعد[2].

وسرعان ما تطور النزاع و تدخلت بعض الأطراف الإقليمية للإشراف على وضع معاهدات السلام والتوقيع عليها من قبل الأطراف المتنازعة أي بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية (الحركة الشعبية لأزواد والجبهة الإسلامية العربية لأزواد)، وتمثلت في اتفاقية تمنراست 1991م.

وأفضى نفس الاتفاق إلى توقيع الميثاق الوطني في أفريل سنة 1992م، مع الحكومة المالية والذي تقبل بموجبه منح صلاحيات محلية موسعة لأقاليم الشمال، ووضع خطة تنموية خاصة بها تشمل زيادة وتوسيع الاستثمار الحكومي في التنمية المحلية بخلق البني التحتية، وتأمين مواطن الشغل للمقاتلين التوارق ودمجهم في المنظومة الإدارية والعسكرية والأمنية للدولة المالية[3].

---

[1] عبد الله ممادو باه، "**آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي**"، مركز الجزيرة للدراسات (12 أوت 2012)، ص. 3.

[2] أحمد إيدابير، "**التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدراسات الأمنية والإستراتيجية (الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2011-2012)، ص.127.

[3] عبد الله ممادو باه، مرجع سابق، ص. 4.

ثم تجددت المواجهات في أفريل 1994م واتهم المسلحون الجيش المالي بقتل مئات الأزواديين. وفي عام 1996م تم توقيع اتفاق سلام في تمبكتو بالشمال، وسلّم المسلحون التوارق ثلاثة آلاف قطعة سلاح، وتم في هذه المناسبة – رسميًّا– حل الجماعات التوارقية المقاتلة.[1]

وهكذا بعد حوالي عشر سنوات توالت الأحداث في مالي، وكانت المحاولة الثالثة للتمرد سنة 2006، وحدثت عندما شن متمردي التوارق من حركة نشأت حديثا بقيادة إياد غالي تدعى "**تحالف 23 ماي الديمقراطي من أجل التغيير**" هجمات على حاميات عسكرية في كيدال ومينك انتهت بتوقيع اتفاق سلام في الجزائر (جويلية2006) بين الحكومة المالية والتحالف.[2]

حيث كان هذا الإتفاق مواتي للغاية لأجندة أياد غالي الشخصية، وحققت الحكومة بناء عليه بعض مطالب التوارق باستثناء الاستقلال طبعاً. وكان من أبرز بنود الاتفاق قيام الدولة بتنفيذ عدة برامج تنموية في المناطق التي يقطنها التوارق كونها كانت دائماً مناطق منسية وخارجة عن حسابات السلطة المركزية في باماكو، ثم إشراك عناصر تابعة للحركة المسلحة المتمردة مع القوات المالية في الحفاظ على الأمن في المناطق التي شهدت أعمال عنف واستمر الوضع هكذا إلى أن قامت بعض الجماعات المتمردة التي اعتبرت أن الاتفاق مجحف في حقها ودون سقف مطالبها.[3]

ثم تبعه تمرد جديد في 26 أوت 2007 متزامن للتوارق في كيدال بشمال شرق البلاد وأغاديز بشمال النيجر استمر حتى 2009 نفذه تحالف متمردين من البلدين رفضا منهم لاتفاق السلام انتهى بوساطة ليبية وتوقيع "بروتوكول تفاهم".[4] و في عام 2009م نجحت القوات المالية في تفكيك قواعد للمتمردين التوارق في الشمال، وقد نص بروتوكول التفاهم على تسليم المتمردين أسلحتهم للحكومة وتضمن تفاهمات جديدة بشأن دمجهم في القوات المسلحة، بيد أن قسما من المتمردين رفض الانخراط في مسار التسوية.[5]

وبعد سقوط نظام العقيد الليبي الراحل" معمر القذافي "عاد آلاف التوارق الذين كانوا يقاتلون ضمن جيش القذافي إلى شمال مالي مدججين بأسلحة ثقيلة ليبدأ التحضير لتمرد جديد يهدف إلى إقامة دولة للتوارق ما عجّل ذلك بانفجار الأزمة في مالي.[6]

---

[1] الشيخ ابراهيم كونتاو، "**النزاع المسلح في مالي**"، قراءات افريقية، العدد.16 (أفريل– جوان، 2013)، ص.33.

[2] مصطفى دلة أمينة، "**العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد. 49 (ربيع 2016)، ص. 120.

[3] الحافظ النويني، مرجع سابق، ص. 66.

[4] مصطفى دلة أمينة، مرجع سابق، ص. 120.

[5] الشيخ ابراهيم كونتاو، مرجع سابق، ص. 33.

[6] International Crisis Group**," Mali: Avoiding Escalation"**, Crisis Group Africa Report, n°189 (Dakar :18July 2012), p.8.

حيث تجددت أعمال العنف بشكل مفاجئ عبر الهجمات الصاعقة التي شنتها " الحركة الوطنية لتحرير أزواد " على عدد من المدن المالية يوم الثلاثاء 17 جانفي 2012، وجاء في بيان للحركة أن انطلاق العمليات الحربية ضد القوات المالية "جاء بعد رفض الحكومة في باماكو الاستجابة لدعوات ومطالب الحركة الداعية إلى حل القضية بشكل سلمي عبر الحوار". وقالت الحركة إن أولى عمليات القتال مكنتها من تحرير مدينة "مينكا" في الجنوب الشرقي من مالي، وبسط سيطرة قواتها عليها وطرد وحدات الجيش المالي التي كانت ترابط في المدينة التي تعتبر ثالث أهم مدينة في إقليم أزواد من حيث الكثافة السكانية والأهمية الإستراتيجية بعد مدينتي تمبكتو وغاو[1].**(أنظر الخريطة رقم(03))**

تطورت الأحداث وآلت إلى إنقلاب عسكري على الحكومة المركزية بالعاصمة "باماكو" بقيادة النقيب "أمادو سانوغو Amadou Haya Sanogo " * برفقة ضباط آخرين متوسطي الرتب الخميس 22 مارس 2012 للإطاحة بنظام الرئيس "أمادو تومانى توري" (*)Amado Toumani Touré والذي كان– الانقلاب العسكري– قبل أيام قليلة من انعقاد انتخابات رئاسية كان موعدها في شهر أفريل 2012.[2]

وهكذا يتبيّن لنا مما سبق ذكره أن دولة مالي آلت إلى الإنقسام إلى شمال تحت سيطرة التوارق، و جنوب تحت سيطرة الانقلابيين من العسكر بقيادة الكابتن "أمادو سانوغو "، الذين أطاحوا بالرئيس "**أمادو تومانى توري**".

المطلب الثاني: أطراف النزاع في شمال مالي

تنوعت وتعددت أطراف النزاع في مالي حيث توجد الحكومة المالية المركزية والجيش المالي من جهة، و بعض الحركات المتمردة في شمال مالي وأبرزها **الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA وأنصار الدين**، وغيرها من الحركات الأخرى العابرة للحدود.

---

[1] الجزيرة نت، "**أزواد.. من "ثورة تحرر" إلى "حرب ارهاب"**"، ولوج الموقع (2018/04/22)
http://www.aljazeera.net/home/print/da0ab622-b258-4054-a0b5-461d1ae32092/647ff0b3-7718-4beb-ad67-c7a98b48bcbc

[2] شليغم عبير، "**التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2012 – 2013**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية (الجزائر: قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2013–2014)، ص. 7.

*Amado Toumani Touré : ولد في 1948/11/04، هوسياسي مالي شغل منصب رئيس جمهورية مالي بين2002–2012، انقلب على الحكم العسكري لموسى تراوري في 1991م سلّم الحكم للسلطات المدنية في العام الذي تلاه، بعد عشر سنوات قدم تقاعده من الجيش،ودخل السياسة كمدني حيث فاز في الانتخابات الرئاسية لعام، 2002 تعرض لمحاولة انقلاب بعد اشتداد المعارك شمال البلاد. لمزيد من المعلومات على سيرته الذاتية أنظر في موسوعة ويكيبيديا. ولوج الموقع (2018/04/22)
https://ar.wikipedia.org/wiki

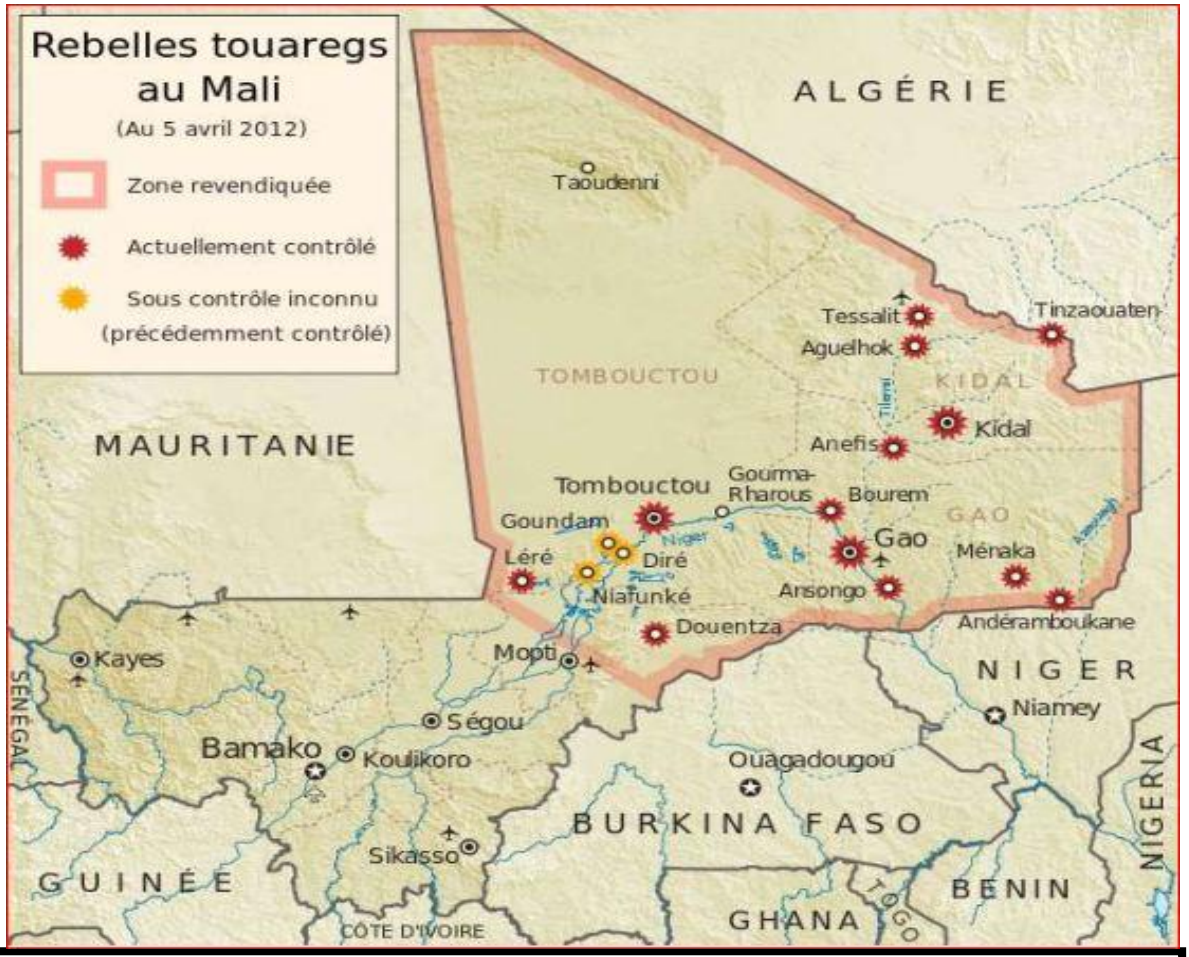

خريطة رقم(03): خريطة توضح انتشار المتمردون التوارق في الأقاليم الشمالية في 5 أفريل2012.

المصدر:

Territory of the Azawad in April 2012. CC image courtesy of Orionist/GeoEvan on Wikimedia Commons (CC-BY-SA-3.0)

-ترجمة لمفتاح الخريطة: المتمردون التوارق في مالي (في 5 أفريل 2012)

وردي: المنطقة المطالب بها

أحمر: مناطق تحت السيطرة

أصفر: تحت تحكم غير معروف (تم التحكم فيها سابقًا)

أولا: الحكومة المركزية المالية

بعد حصول مالي على الاستقلال في 1960، تولى رئاسة الدولة "موديبو كيتا Keit Modibo "، وقد عانى سكان كل من منطقتي كيدال و تمبكتو من انحياز ثقافي ضد الهوية العربية والإسلامية، و تهميش اقتصادي واجتماعي وغياب العدالة من قبل الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال التي تتكون جل أعضاء الحكومة من جنوب البلاد، حيث الأغلبية الافريقية من السود. وقد بعث هذا الاضطهاد في أوساط قبائل التوارق إلى الثورة في العام الموالي للاستقلال مباشرة، وكانت البداية من مدينة

كيدال، وبذلك وُجهوا من قبل الجيش المالي بطريقة عنيفة جدًّا، وسياسيات القمع والترهيب المنتهجة من قبل الرئيس موديبو كايتا Modibo Keita ضد الثوار التوارقيين.

وفي عهد الرئيس **موسي تراوري** Moussa Traoré تطلّع التوارق إلى أوضاع أفضل، بيد أن ذلك لم يتحقق، ومن ثم قاموا بالكثير من الأعمال الاحتجاجية والتّمردات المسلحة، التي كانت تنتهي دوما باتفاقات سلام هشة مع الحكومات المركزية بوساطة ليبيا والجزائر، إلاّ أن الحكومات في مالي لم تكن تلتزم بتنفيذ تلك الاتفاقيات، وإنما كانت تعمد إلى عزل التوارق في صحراء الشمال المالي، التي باتت تعرف بـ "المثلث الأصفر" مع التشهير بالتوارق، والإدعاء بأنهم ليسوا إلا مجموعات من قطّاع الطرق والإرهابيين.[1]

بعد الإطاحة بنظام الرئيس المالي السابق "**أمادو تومانـي توري**" Amadou Touré Toumani في انقلاب عسكري بقيادة النقيب "أمادو سانوغو " و في مارس 2012، تسلّم بعده السلطة **دي كوندا تراوري** Doncoundé Traoré كرئيس مؤقت لمالي يوم الخميس 12 أفريل من نفس السنة حيث صرح بقوله: "لن نتردد في خوض حرب شاملة وشرسة"، وطالب المتمردين بالانسحاب من المدن التي سيطروا عليها منذ انقلاب 22 مارس، مضيفا أنه سيعمل على طرد القاعدة AQMI* ومهربي المخدرات من شمال البلاد كما تم تعيين "**الشيخ موديبو ديارا**" رئيسا للوزراء[2].

لكن الرئيس الانتقالي "تراوري" سرعان ما تعرض لاعتداء بدني على أيدي جمهور غاضب من مواطنيه، مما استلزم نقله للخارج لتلقي العلاج، وبعد عودته سالما إلى مالي اتخذ أول قرار يقضي بانتزاع بعض الصلاحيات من رئيس الحكومة "الشيخ موديبو ديارا"، ذلك الذي أعلن استقالته من منصبه بأشهر وكان ذلك بعد ساعات من اعتقاله في ديسمبر2012 من قبل قائد الانقلاب العسكري السابق "أمادو هايا سانوغو"، و نُقل بعد اعتقاله إلى مقر المجلس العسكري السابق في "كاتي" البلدة التي بها ثكنات عسكرية خارج العاصمة باماكو، وكلف الرئيس المؤقّت " ديونكوندا تراوري" بتعيين "ديانجو كيسوكو" لتوليه منصب رئيس الوزراء.[3] **(أنظر الخريطة رقم (04) أدناه)**

---

[1] شليغم عبير، مرجع سابق، ص.23.

[2] المكان نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص. 24.

* **AQMI:** تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي هو تنظيم سلفي مسلح نشأ عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية التي غيرت اسمها وأعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن، وانبثق التنظيم الذي يتزعمه عبد المالك دروكدال "أبو مصعب عبد الودود" في 25 يناير 2007 بعد أن غير اسمه من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.و يقول التنظيم إنه "يسعى لتحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي والموالين له وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية." ولوج الموقع (2014/04/28)
http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/7e9ce3a6-5846-4d6e 9dd4d2acf976b3be

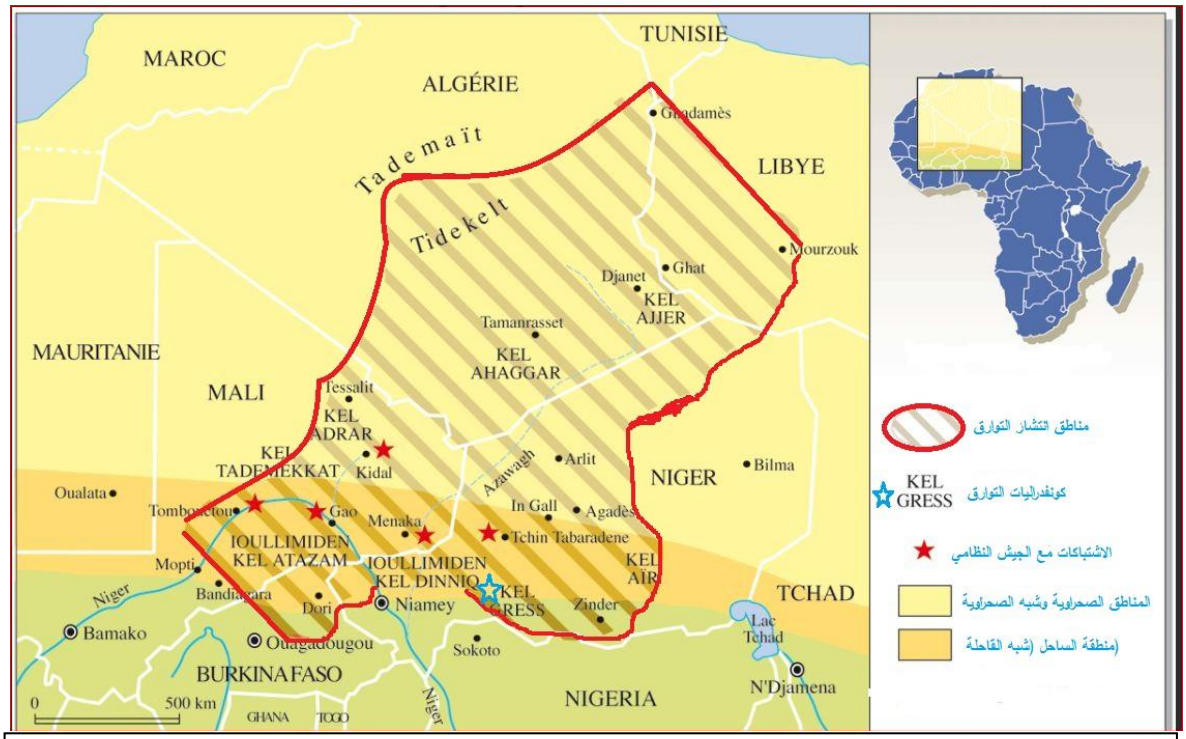

خريطة رقم(04): توضح الخريطة مناطق انتشار التوارق في شمال مالي والدول المجاورة (الجزائر،النيجر،ليبيا،بوركينافاسو)، وبعض بؤر الاشتباكات مع الجيش المالي.

المصدر: ولوج الموقع (2018/05/10) **https://www.monde-diplomatique.fr/cartes/touaregs** **Philippe Rekacewicz, avril 1995**

ثانيا: الجيش المالي

منذ الاستقلال والمواجهة متكررة بين الحركات التوارقية والجيش المالي، الذي يستعمل دائما أساليب القمع والتعذيب الشنيع، في مواجهته للانتفاضات التوارقية في كل مرة مرورا بأربع محاولات تمرد منذ فجر الاستقلال للدولة المالية في 1960.

قام مجموعة من العسكريين تحت قيادة الكابتن أمادو سانوغو Amadou Haya Sanogo في 22مارس2012 باقتحام القصر الرئاسي والسيطرة على التليفزيون الرسمي في مالي، وأعلنوا استيلائهم على السلطة مؤكدين على إطاحتهم بالرئيس أمادو توماني توري Amadou Toumani Touré جاءت كنتيجة لتهاونه في السيطرة على تمرد التوارق المتأجج في شمال البلاد منذ منتصف جانفي لنفس السنة، وإهماله لتسليح الجيش الوطني. فكان وراء هذا الانقلاب مجموعة من الأسباب لعل أبرزها ما يلي:[1]

1 – ضعف جيش مالي بسبب الفساد في معظم قياداته العليا.

[1] المرجع نفسه، ص. 25.

2- إسناد قيادة الفرق المقاتلة في الشمال إلى بعض التوارق برغم خيانات متكررة منهم للجيش وللشعب وللرئيس توري نفسه، وبخاصة العقيد الطارقي" **الحاجَ غمو**" فهو متمرد سابق، وقد كثُر شك أفراد الجيش الذين تحت قيادته بكيدال وما حولها في مدى إخلاصه، ورفعوا أمره عدة مرات إلى الرئيس توري الذي كان يدافع عنه في كل مرة.

ولقد شهدت دولة مالي كذلك العديد من الحركات و التنظيمات التي ساهمت بتأجيج النزاع مع القبائل التوارقية المتمردة، وقد سيطرت هذه الجماعات على الأقاليم الشمالية الثلاثة وهي: تمبكتو، غاو وكيدال. ويمكن ذكر أهم هذه الحركات فيما يلي:

أولا: الحركة الوطنية لتحرير أزواد "MNLA":

أُسست الحركة الوطنية لتحرير أزواد(MNLA) مطلع العام في 01 جانفي 2010، و تشكلت هذه من "توماستيين" (نسبة إلى كلمة توماست وتعني القومية باللغة التوارقية) وليبراليين ومستقلين وآخرين لا يُعرف لهم انتماء أيديولوجي.[1] تسعى لاستقلال إقليم أزواد إقامة دولة مدنية فيه، ولها جناحان أحدهما عسكري والآخر سياسي، وبالرغم من محاولاتها الترويج في أدبياتها لنفسها باعتبارها حركة تُمَثّل كل سكان الإقليم بَمن فيهم العرب والفولان و السونغاي بالإضافة للطوارق، إلا أن الواقع يعكس لوحة أخرى للحركة، قوامها بعد قومي قبلي، فرغم وجود عناصر عربية ومجموعات من بعض قبائل التوارق المختلفة في صفوف الحركة، تبوأ بعضهم مناصب قيادية فيها، إلا أن السود الأعظم من مقاتلي الحركة، ينتمون إلى قبائل "**الإيدينان**" التوارقية، وإليهم أسندت القيادة العسكرية، التي تولاها الضابط السابق في الجيش الليبي "محمد ناجم " ومعه قادة آخرون انضم إليهم مقاتلون من أبناء قبائلهم، كما هو حال العقيد السابق في الجيش المالي "الصلاة خضي" الذي يقود فيلقًا من مقاتلي قبيلة "شمان مس" والقائد الميداني "أباه موسى" الذي انحاز إليه مقاتلون من قبائل "الإيفوغاس" قبل أن يعودوا بمعيته أدراجهم إلى "حركة أنصار الدين" الإيفوغاسية المنشأ. وكانت الحركة الوطنية لتحرير أزواد سباقة إلى إطلاق الشرارة الأولى للحرب ضد الجيش المالي، عبر هجومها على مدينة "منيكا" بشمال شرق مالي في شهر يناير 2012، وسيطرتها لاحقًا على مدينة "ليره" في القسم الغربي لأزواد قرب الحدود مع موريتانيا، بيد أن الظهور القوي للحركة الوطنية عشية انطلاق شرارة الحرب بدأ يتراجع شيئًا فشيئًا، لصالح الفصيل الثاني من المتمردين التوارق، وهو "حركة أنصار الدين" ذات التوجه السلفي الجهادي.[2]

---

[1] أحمد عمرو، "**طوارق مالي و سيناريوهات حل الأزمة** "، قراءات إفريقية (2012). ولوج الموقع (2018/04/28) http://www.qiraatafrican.com/view/?q=572.

[2] مادي ابراهيم كانتي، "**الأزمة السياسية المالية منذ مارس 2012**"، دورية آفاق افريقية، العدد. 36 (ب د س)، ص. 10.

ثانيا: الجبهتان: الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد (FIAA) و الجبهة الشعبية لتحرير أزواد (FPLA):

1- الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد (FIAA)

تأسست في 1978 في موريتانيا: وهي إطار سياسي يعكس الهوية العربية الإسلامية للإقليم خصوصا بقيادة أحمد ولد سيدي محمد ولد عبد الوهاب وهو دبلوماسي من مدينة أروان في الشمال المالي المجاورة للشرق الموريتاني، يقيم أحمد في العاصمة نواكشوط، وقد عمل في الرئاسة الموريتانية بديوان الرئيس" المختار ولد داداه"، وهو ذو توجه إسلامي تأثر بفكر الإخوان المسلمين أيام دراسته بالأزهر في الستينيات.[1] شاركت الجبهة في انتفاضات التسعينيات، و في 6 جانفي1991، وقعت MPLA و FIAA على اتفاقيات تمنراست المدعومة من الجزائر مع حكومة مالي. ومع ذلك، فشل الاتفاق في منع المزيد من النزاع. و في ديسمبر 1991، انضم الاتحاد إلى الحركات المتحالفة مع جبهات أزواد (MFUA)، التي وقع بعد ذلك على معاهدة السلام الوطنية للسلام.[2]

2- الجبهة الشعبية لتحرير أزواد (FPLA)

و تأسست الجبهة الشعبية لتحرير أزواد (FPLA) سنة 1991 يقودها السيد "عيسي آغ محمد" ولم توقع اتفاقية مع الحكومة المالية، ولذلك يحظى قائدها باحترام كبير في أوساط السكان عرف بمهاجمته للجبهة العربية الإسلامية التي يتهمها بأنها تمثل مجموعة قليلة من السكان ذوي الأصول العربية، وهم في الأصل مهاجرون طارئون على الإقليم ولم يكونوا يوما من السكان الأصليين.[3] و في جانفي 1991، اجتمعت حكومة مالي مع اثنتين من الجماعات المتمردة الرئيسية في تمنراست للتفاوض على وقف إطلاق النار. لكن جبهة تحرير شعبية أزواد عارضت اتفاقيات تمنراست وواصلت هجماتها. في 26 مارس 1991، تمت الإطاحة بحكومة مالي في انقلاب عسكري وتم تأسيس ديمقراطية متعددة الأحزاب. في ديسمبر 1991، انضمت الجبهة الشعبية لتحرير أزواد إلى الحركات الموحدة لجبهة أزواد، وتم توقيع اتفاقيات أخرى بين الجماعات المتمردة والحكومة في عامي 1992 و 1995، مما أدى إلى إنهاء التمرد بفعالية.[4]

---

[1] شليغم عبير، مرجع سابق، ص. 26.

[2] Wikipedia, Arab Islamic Front of Azawad. Accessed (30/04/2018) https://en.wikipedia.org/wiki/Arab_Islamic_Front_of_Azawad

[3] شليغم عبير، مرجع سابق، ص. 25.

[4] Popular Liberation Front of Azawad. Accessed (30/04/2018) https://www.revolvy.com/main/index.php?s=Popular+Liberation+Front+of+Azawad&item_type=topic

ثالثا: حركة 23 ماي أو التحالف الديمقراطي من أجل التغيير ADC

تأسست في 2006، و هو جماعة متمردة تشكلت من قبل المقاتلين السابقين في التسعينيات من تمرد التوارق في مالي، وقامت بعملية هجومية ضد ثكنتين عسكريتين للقوات المالية في كيدال في 23 ماي 2006. في عام 2007، عادت شظايا المنظمة إلى القتال في شمال مالي، وبدأت العنصر المالي في تمرد التوارق في عام 2007. وبقيادة إبراهيم أغ باهانغا، استمر هذا الجناح التابع للجنة مكافحة الإرهاب في العمل تحت هذا الاسم، بالرغم من بقاء معظم العناصر في إطار وقف إطلاق النار. في يوليو 2008، توصلت معظم هذه العناصر، إلى جانب الكثير من الانشقاقات في أعقاب أغ باهانغا، إلى اتفاق آخر مع حكومة مالي في الجزائر العاصمة. وقد رفض آغ باهانغا و فصيل من تلك المجموعة الاتفاق وفروا إلى ليبيا. في نهاية عام 2008، عاد هذا الفصيل إلى القتال، ومنذ عام 2007، صرّحت حكومة مالي بأن فصيل "آغ باهانغا" من "إيه دي سي" هو "عصبة من الهامش" التي كانت معزولة عن " قلب مجتمع التوارق"، مدفوعة في الأساس بعمليات تهريب مربحة عبر الصحراء تعمل من منزل أغ باهانغا. مدينة تين زاواتين. يؤكد آغ باهانغا والقادة الآخرون في فصيله أن حكومة مالي تضطهد سكان التوارق في الشمال، وفشلت مراراً وتكراراً في الوفاء باتفاقاتها مع شركة تطوير العقبة وغيرها من الجماعات. وتكهن مراقبون خارجيون أيضا بأن المنافسات الداخلية بين التوارق من كيل أداغ (حول كيدال) واتحادات أويليمندين قد أحبطت محاولات السلام.[1]

رابعا: حركة أنصار الدين:

هي حركة شعبية ارهابية سلفية أسسها الزعيم التقليدي أياد آغ غالي وهو من أبناء أسر القيادات القبلية التاريخية لقبائل اللإيفوغاس التوارقية، و تُعَدُّ "حركة أنصار الدين" أكبر الجماعات في شمال مالي وأهمها، إذ يمكن اعتبارها بمثابة حركة طالبان في أفغانستان نظرا لأنها حركة محلية معظم قياداتها ومقاتليها من أبناء مالي،تمكنت من بسط سيطرتها بشكل كامل على مدينة تمبكتو الأثرية شمال غرب مالي، فعملت على هدم أضرحة الصوفية والعتبات الدينية –التي أدرجتها اليونسكو UNESCO– على لائحة التراث العالمي عام 1988، وهو ما لاقى ردود فعل شديدة على المستوى الدولي ولدى منظمة اليونسكو، فأعادت هذه المشاهد للأذهان ما قامت به حركة طالبان في عام 2001 من تفجير لتمثال بوذا في "باميان"، فقد اتبعت الجماعات المتشددة المسلحة شمال مالي نفس البداية التي تعتمد عليها كافة الجماعات المسلحة التي تريد تطبيق الشريعة الإسلامية وتعطى بذلكّ مبررا لتدخل القوى الأجنبية.[2]

---

[1] Wikipédia, Alliance démocratique du 23 mai pour le changement, accessed (0105/2018) https://fr.wikipedia.org/wiki/Alliance_d%C3%A9mocratique_du_23_mai_pour_le_changement

[2] شليغم عبير، مرجع سابق، ص. 29.

وقد أسس إياد غالي هذا التنظيم الجديد بعدما عاد من السعودية، حيث كان قنصلا عامًا هناك لدولة مالي. فتأثر بعدها بالتيار الديني وأدى به ذلك إلى اعتناقه الفكر السلفي الجهادي. وقد بادا هذا بشكل واضح ظهر في استثماره لمكانته الاجتماعية و قطف ثمار عشر سنوات من عمل عناصر "تنظيم القاعدة" في المنطقة فجاءت الاستجابة لدعوة أياد غالي مزدوجة اليوم حيث تلبي البعد القبلي والقومي لدى التوارق والبعد الانفصالي وتتناغم مع الدعوى الجهادية المنتشرة هناك. وقد دشن إياد غالي نشاطه العسكري بالهجوم على مدينة "أغيلهوك" في أقصى الشمال المالي حيث توجد قاعدة عسكرية محصنة تابعة للجيش المالي سيطر عليها ثم ما لبث أن هاجم قاعدة تساليت العسكرية وتمكن من اقتحامها والسيطرة عليها وأعلن عزمه تطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق الواقعة تحت سيطرة حركته والعمل على إنماء شؤون المدن والبلدات التي سقطت في يد مقاتليه.[1]

خامسًا: حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا

هي إحدى أهم الحركات الارهابية المسلحة التي تنشط بالمناطق الشمالية، وهي حركة منبثقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ويقودها **(محمد ولد نويمر)**، ومعظم عناصرها من العرب على غرار القيادي الجزائري **(مختار بلمختار)** الذي يتخذ من مدينة (قاو) مركزًا له مع ابنه أسامة. تدعو الحركة إلى الجهاد في غرب أفريقيا، وتتمركز سيطرتها في مدينة (قاو) الواقعة على نهر النيجر في شمال شرق مالي، وكانت "التوحيد والجهاد" تتقاسم السيطرة على المدينة مع "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" بعد طرد الجيش المالي منها، وقبل أن تطرد . فيما بعد . عناصر الحركة الأزوادية على خلفية صراع بين الطرفين استمر نحو شهرين. وبينما باتت الحركة تسيطر على عدد متزايد من مدن الشمال أعلنت تطبيق الشريعة الإسلامية فيها، فإنها أكدت على لسان القيادي العسكري، عمر **ولد حمه**، أنهم لا يهدفون إلى الوصول للعاصمة "باماكو". وقالت "التوحيد والجهاد" إن بإمكانها السيطرة على العاصمة المالية في غضون 24 ساعة إن أرادت. وأضاف **ولد حمه:** إن الحركة "تملك ترسانة عسكرية هائلة تمكنها من الاستيلاء على باماكو وقهر جيوش المنطقة في حالة المواجهة العسكرية". وعن الظروف المعيشية للمناطق التي تسيطر عليها الحركة، اعتبر **ولد حمه** أن السكان في هذه المناطق يعيشون حياة خالية من الغلاء المعيشي بسبب دعم الحركة للأسعار ونشر العدل والإنصاف بين الناس. وبفضل ما يتوفر لديها من موارد مالية، وما تملكه من روابط قبلية، وما لها من حضور ميداني، استطاعت حركة "التوحيد والجهاد" طرد جميع مناوئيها التوارق من مدينة اسونغو بعدما ألحقت بهم هزيمة كبرى في 27 جوان في مدينة غاو، إحدى المدن الثلاث الكبرى في شمال مالي. ومن بين الأسباب التي سهلت للحركة تواجدها أنه كان ينظر إلى "التوحيد والجهاد" من

[1] مادي ابراهيم كانتي، مرجع سابق، ص.12.

قبل السكان المحليين بعين الرضا خاصة في قاو لأنهم كانوا يواجهون المتمردين التوارق في "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" الذين اشتهروا كقطاع طرق ومتهمين بارتكاب العديد من أعمال العنف والتعديات في المدينة قبل أن تطردهم الحركة بعد معارك طاحنة. وكباقي حلفائها المسلحين وقفت "حركة التوحيد والجهاد" وراء اختطاف دبلوماسيين وأجانب ومن بينهم جزائريون كانوا قد اختطفوا في منطقة غاو في شهر أبريل/نيسان الماضي. كما نفذت الإعدام بحق دبلوماسي جزائري بعد أن رفضت السلطات الجزائرية إبرام اتفاق معها، يقضي بالإفراج عن إسلاميين معتقلين وفدية تقدر بنحو 15 مليون يورو[1].

سادسًا: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

يعد تنظيم **"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"** منظمة إرهابية نشأت سنة 2007 بعد انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية إليه، وكان التنظيم وراء اختطاف الرهينة الفرنسية **بيار كامات** في نوفمبر 2009 في مالي، الذي أفرج عنه شهر فبراير 2010.

كما أعلن التنظيم نهاية 2011 مسؤوليته عن خطف 5 أجانب منهم فرنسيان و3 من دول أوروبية لم يكشف عنها من شمال مالي في نوفمبر من العام نفسه. و كان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد حذر في رسالة وجهها إلى باريس من دعوتها أو انخراطها في أي مشروع يهدف إلى اجتياح مالي، مهددا بقتل الرهائن الفرنسيين المحتجزين لديه. وقال التنظيم في رسالة نشرها موقع إليكتروني موريتاني إن **"القيادة الفرنسية الجديدة بدل معالجة تلك الأسباب وإصلاح تلك الأخطاء المتمثلة في احتلال بلاد المسلمين ومحاربة الإسلام وأهله، نراهم في المدة الأخيرة يزيدون الطين بلة بتهورهم ومناداتهم بغزو بلاد المسلمين في مالي".**[2]

المطلب الثالث: موضوع النزاع في شمال مالي

يبرز موضوع النزاع في شمال مالي على أنه نزاع سياسي يتعلق بالسيادة على إقليم أزواد في الأقاليم الشمالية لجمهورية مالي، وقد نشب بين الحكومات المالية ومعظم سكان الإقليم من التوارق والعرب منذ فجر استقلال البلاد عن المستعمر الفرنسي، وقاد أطرافها في مُعظم الأحيان إلى نزاعات مسلحة سبّبت مآسي مجتمعية وتدهور في الأوضاع الصحية والتعليمية والسياسية، ما أدى بذلك هجرة مُعظم القبائل إلى البلدان المجاورة.

يُعتبر النزاع في شمال مالي نتاج الإقصاء والتهميش والحرمان من قبل الحكومة المالية على فترات مختلفة، حيث كان المنبع الأساسي لهذا النزاع منذ الحقبة الاستعمارية، حيث تراكمت مُعظم

[1] علي عبد العال، "الجماعات المسلحة في مالي خريطة معلوماتية". ولوج الموقع (2018/05/01)
http://islamion.com/news/

[2] السكينة، "الجماعات المسلحة في مالي"، ولوج الموقع (2018/05/01)
https://www.assakina.com/center/parties/21126.html

المظالم السياسية والاجتماعية ضاربة بذلك الجذور التاريخية لشعب التوارق والقضية الأزوادية عموما. ولم تنجح الدولة الحديثة الاستقلال –دولة مالي– بتجاوزها لصياغة وعاء اجتماعي تتعدى من خلاله مشكلة التنوع والتعدد الاثني والديني، بجعل ولاء الجماعات الاثنية لصالح الدولة الأم، والسيطرة على هذه الحركية الاجتماعية بخلق أرضية للتعايش السلمي بين الاثنيات والديانات المختلفة، والتي من شأنها أدت إلى زعزعت أمن واستقرار الدولة بمرور عقود من الزمن.[1]

إن قضية "أزواد" في مالي تُعَدّ المعضلة البارزة والنواة النشطة في استقطاب التنظيمات الإرهابية، ومنطقة النزاع تعتبر المجال الحيوي لتنقل الجماعات المتاجِرَة بالأسلحة، وغيرها من التهديدات التي تزعزع استقرار الوضع الأمني والسياسي في منطقة الساحل عموما وفي شمال مالي خصوصا.وقد لعبت الحكومة المالية أيضا دورا كبيرا في تأجيج النزاع على فترات مختلفة من الزمن باضطهاد وإقصاء الشعب التو ارقي في شمال البلاد.

وهذا ما أدى إلى قيام هذا الشعب بثورات مسلحة ضد حكومته، لتغيير هذا الوضع المزري الذي تعيشه هذه القبائل، بهدف إعادة كرامتهم وحقوقهم المسلوبة، منذ أن كان الاستعمار الفرنسي إلى مجيء استعمار آخر ولكن من نوع جديد، ولقد زادت هذا الوضع السنين العجاف التي مرت على الصحراء، مما أدى بهذه القبائل بالهجرة إلى دول الجوار، ولعل هذه العوامل كلها اجتمعت على أبناء الشعب الواحد بين أكثر من ستة دول، وكان هذا الواقع المُر الأثر البالغ في تدني المستوى التعليمي لدى أبناء التو ارق و انعدامه، وكانت حجة مالي في ذلك أنها دولة فقيرة، وتنعدم للإمكانات، وظلت مناطق أو ما يُعرف بمنطقة الأزواد، منطقة تشهد تخلفا واضحا في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية و التعليمية، وتعد منطقة التو ارق شمال مالي من أكثر مناطق البلاد المتضررة، إذ لم تشهد أية بنى تحتية أو مرافق عامة منذ مغادرة الاستعمار، ويركز التو ارق في مطالبهم على خلق أرضيّة أساسية تتوفر بها أدنى مؤشرات العيش الكريم.[2]

وعلى هذا ظلت علاقات الشعب التو ارقي مع الحكومة في باماكو وتوالي السلطات منذ الاستقلال في الإقليم الشمالي يسودها التوتر وعدم الثقة بين الطرفين. فلا تنظيمات التوارق حققت أهدافها، ولا سلطات بماكو نجحت في السيطرة على مناطقها الواسعة الأرجاء وصعبة التضاريس في الأقاليم الشمالية.[3]

---

[1] اكناته ولد النقرة، *الطوارق من الهوية إلى القضية*"، (المغرب: طوب بريس الرباط،د.ط. 2014)، ص. 100.

[2] مامين أحمد أحمادو، "**المتمردون التوارق يقولون أن الحكومة غير جادة شمال مالي**". ولوج الموقع (2018/05/01) http://www.aljazera.net/index.hmtl/

[3] نبيل بوبيبة، "*مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة في طرق التوظيف*"، الملتقى الوطني الأول حول إشكالية الأمننة في المغرب العربي، جامعة محمد الصديق بن يحى، جيجل، 2011، ص. 06.

المبحث الثاني : إدارة النزاع في شمال مالي من 1990 – 2001

سنتناول في هذا المبحث تأثير مختلف الفواعل الرئيسية على النزاع في الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى غاية 2001، والمتمثلة أساسا في حركات التمرد وبعض التنظيمات، و كذلك الحكومة المالي و ومساعي بعض الدول المجاورة في محاولتها لتسوية وإدارة هذا النزاع في الشمال المالي.

المطلب الأول: الفواعل الرئيسية في النزاع خلال هذه المرحلة

تعددت وتنوعت مختلف الفواعل في هذه الفترة، ومن المعروف أن هذه الفواعل تغيرت أساليبها من الطريقة السلمية إلى المطالبة بالحقوق باستعمال القوة والأسلحة، ونركّز في بحثنا هذا على هذه الفواعل الرئيسية التي لعبت دورا بارزا في هذا النزاع، ومدى تأثيرها فيه. فنجد الفاعل الرئيسي وهو الحكومة المالية في مجابهة مختلف الحركات والتنظيمات التي نشأت منذ الاستقلال والبعض الآخر هي حديثة النشأة أي في الثمانينيات. وقد اتحدت فيما بينها لأنها تسعى إلى نفس الأهداف.

حيث تعتبر الحركة الشعبية لتحرير أزوادMPLA من أكبر الحركات المسلحة في منطقة أزواد وهي بمثابة التنظيم الرئيسي الأول الذي كان يناضل من أجل قضية التوارق تاريخية ضد الحكومة المركزية في باماكو، وكان يقود هذا التنظيم إياد أغ غالي، وهو شخصية وطنية تحظى باحترام واسع ومصداقية كبيرة في صفوف التوارق و حكومات المنطقة. وهو ينحدر من منطقة كيدال. وقع العديد من الاتفاقيات مع الأنظمة المالية. له علاقات واسعة مع الجزائر, شارك في قيادة وتوجيه الانتفاضات في تسعينيات القرن الماضي وكذا النشاط السياسي والدبلوماسي بالإقليم.[1]

وقد انضم إلى MPLA كل من الجبهة العربية الإسلامية أزواد(FIAA)*، والجبهة الشعبية لتحرير أزواد (FPLA)** والجيش الثوري لتحرير أزواد(PMRA) ، حيث اندمجت هذه المجموعات لتكون بذلك حركات وجبهات أزواد الموحد (MFUA) ***على الأقل للتوقيع على اتفاقية سلام إلا أنها احتفظت بهويتها الخاصة. وفي جوان 1990، هاجم المقاتلون الجدد في وقت واحد السجن وحامية ميناكا. حيث ما زالوا يمتلكون ما يكفي من الأسلحة والسيارات والخبرات العسكرية لإحراج الجنود المحبطين ذوي الأجور الضئيلة الذين يقاتلون من أجل نظام يواجههم بسرعة. الاحتجاجات الضخمة في الجنوب التي يمكن الإطاحة بها بعد أقل من عام في مارس 1991.[2]

---

[1] مهدي دهب حسن دهب، "**الأبعاد الأمنية والسياسية للتطورات الأخيرة في منطقة الساحل مع التركيز على قضية الأزواد بدولة مالي**"، مجلة كلية العلوم الاقتصاد العلمية، العدد.3 (جامعة افريقيا العالمية، يناير 2013)، ص. 250.

[2] Guerre et paix au Mali – un cycle sans fin (03/04/2012), accessed (01/05/2018) https://reliefweb.int/report/mali/guerre-et-paix-au-mali-un-cycle-sans-fin

*أنظر الملحق رقم (01) من المذكرة.

** المكان نفسه.

*** المكان نفسه.

قاتلت جميع الحركات والجبهات المسلحة في تلك الانتفاضة القوية من أجل ظروف معيشية أفضل واعتراف بالهوية السياسية الشمالية، ولكنهم طلبوا أيضًا السماح للطوارق بأن يكونوا مقاتلين في الجيش الوطني المالي، من خلال اتخاذ قرار بتجاهل الدوافع السياسية للمتمردين وتفضيل وصفهم بـ "عصابات الطرق السريعة"، قام الجنرال موسى تراوري بتكرار أخطاء موديبو كيتا وساهم مرة أخرى في تطرف الحركة الشعبية لتحرير أزواد. وتسببت الانتهاكات، وخاصة من جانب الجيش المالي في مناطق غاو وكيدال وميناكا، في تفاقم مظالم الشمال. ونظراً لمعرفتها بالمنطقة والتواطؤ المشتبه به بين المتمردين والنظام الليبي، فقد اختار النظام المالي الجزائر على أنه الوسيط في الأزمة.[1]

ولم تلبث الحركة الأم أن عانت من انشقاقات ولدت حركات جديدة، كان من أبرزها:

- الجبهة الشعبية لتحرير أزواد ومن أبرز قادتها عيسى أغ سيد محمد.
- الجيش الثوري لتحرير أزواد بقيادة عبد الرحمن كلا.
- الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد، ومن أبرز قادتها الذهبي ولد اميا، وأحمد ولد سيد محمد.

وكان الطابع القبلي والتنازع العرقي بين مكونات إقليم أزواد من التوارق والعرب أبرز أسباب هذا التناسل المتصارع داخل حركات التحرر الأزوادية، حيث يتشكل الإقليم من قبائل عربية غالبيتها في الناحية الشمالية والغربية من إقليم أزواد، وقبائل طارقيه في الشمال والشرق من ذات الإقليم. وقد استطاعت هذه الحركات رغم خلافاتها وانشقاقاتها أن تكبد القوات الحكومية المالية خسائر فادحة، كما سيطرت على مناطق واسعة من الإقليم، وأحكمت قبضتها على عدة مدن فيها.[2]

المطلب الثاني: جهود تسوية النزاع خلال هذه المرحلة

لقد ساهمت عدة أطراف إقليمية ومنها الجزائر بالخصوص في تسوية النزاع في شمال مالي في الفترة الممتدة من 1990-2001، حيث عملت على وضع اتفاقيات ومواثيق لوقف إطلاق النار، وإرساء السلام في المنطقة وفق بنود تعتمدها أطراف النزاع، لكن حدث في هذه المرحلة وأن تم رفض متكرر ومخالفة اتفاقيات السلام من قبل أحد أطراف النزاع بنقضه لها، و الرجوع إلى الاعتداءات والتمرد مرة أخرى من طرف الحركات المناهضة للحكومة في باماكو، لعدم امتثالها لبنود الاتفاقيات المبرمة.

لقد جلس أطراف النزاع في طاولة واحدة بموجب "اتفاقية تمنراست" المؤلفة من 13 مادة في جانفي 1991 والموقعة من الحكومة المالية و"الحركة الشعبية لتحرير أزواد" و"الحركة العربية الإسلامية لتحرير أزواد" ممثلتين للأزواديين، على إعطاء "وضع خاص" لولايات الشمال يقضي

---

[1] Guerre et paix au Mali – un cycle sans fin, Loc.cit.

[2] أحمد ولد محمد المصطفى، "**حراك إقليم أزواد الجديد: عوامل النجاح ومزالق الفشل**"، ولوج الموقع (2018/05/02)
http://elmohit.net/archive/rai/2573-2012-02-16-00-32-17.html

بالاعتراف بتخلف مناطق الأزواديين وتأمين الدعم المالي لتنمية إقليمهم و وضع آليات للتحقق من تنفيذ ذلك، مع التشديد على تخليهم عن السلاح.[1]

ولقد لعبت الجزائر على مر فترات النزاع في شمال مالي دور الوسيط في حل وتسوية النزاع، وذلك بجمع أطراف النزاع في طاولة واحدة والعمل على إبرام اتفاقيات سلام بينهم بوقف إطلاق النار والتعهد بإيقاف الاعتداءات من كلا الطرفين، ومطالبة الحكومة المالية بالتقيّد بالاتفاقيات، وذلك بإعطاء حقوق وتحقيق مطالب الشعب التارقي الاجتماعية و والاقتصادية والسياسية، في الأقاليم الشمالية لدولة مالي.

واتضح دور الجزائر في **اتفاقية 06 جانفي1991**[*] حيث ركزت الجزائر في موقفها على الحفاظ على الوحدة الترابية للدول وذلك خشية من انتقال عدوى الانفصال إلى جنوب البلاد.

ولقد تبنت الحركة الشعبية الأزوادية بقيادة "إياد أغ غالي" مطالب أخرى تختلف عن المطالب التي صاغتها في اللقاءات السابقة **(قمة جانت في سبتمبر1990/ اجتماع1990)**، والتي اعتبرتها الحكومة المالية مطالب تعجيزية وتمثلت في:[2]

- خلق منصب نائب لرئيس الجمهورية.
- منح وزارات الداخلية و الخارجية و الدفاع و الشؤون الصحراوية للطوارق.
- إدماج المقاتلين التوارق في الجيوش النظامية لمالي.
- إعادة تنمية المناطق الشمالية و اعمارها بمستشفيات، مدرسة عسكرية، إنشاء مدارس، إنشاء مطارات، بنك فلاحي وتمويله وتسيره تحت مراقبة جزائرية.

تم عقد هذه الاتفاقية في تمنراست بحضور ممثل الحركة **إياد أغ غالي** وقائد أركان الجيش المالي **عثمان كوليبالي**" **Osmane Goulibaly**" وبحضور وزير الداخلية الجزائري **محمد صالح محمدي** وبعد مد وجزر تم الاتفاق على:[3]

- وقف إطلاق النار بين الطرفين.
- إنشاء لجنة مكلفة بفض النزاعات برئاسة الجزائر ابتداءًا من 19 جانفي1990.
- منح مناطق الشمال الحرية في تسيير شؤونهم الجهوية والمحلية.

---

[1] أزواد.. من " ثورة تحرر" إلى "حرب إرهاب"، مرجع سابق.

[*] **إتفاقية تمنراست 6/5 جانفي 1991**: التقى أطراف النزاع في شمال مالي و المتمثلة في الحكومة المالية والحركات المتمردة كل من الحركة الشعبية لتحرير الأزواد (MPLA) والجبهة العربية الإسلامية للأزواد (FIAA) برعاية الوساطة الجزائرية في ولاية تمنراست جنوب الجزائر في 06 جانفي 1991، توجت هذه الوساطة بالتوقيع على" إتفاق تمنراست "، وقد أشرف الرئيس الجزائري"عبد العزيز بوتفليقة" على هذه الوساطة التي قام بها الدبلوماسي الجزائري" عبد الكريم غريب".

[2] ليلى قارة، مرجع سابق، ص. 81.

[3] "**اتفاقية تمنراست 6 جانفي 1991**"، المادة 01-05، ص. 01.

– إدماج المسلحين التوارق في صفوف الجيش المالي.
– إلغاء بعض المناطق العسكرية المتواجدة في الأماكن السكنية وإبعادها وتحويلها عنها.

وتبع لهذه المحاور الأساسية صِيغة اتفاقية تمنراست لسنة 1991 التي جاء في مضمونها ثلاثة عشرة **(13) مادة.**

ومنه يتضح أنّ الاتفاقيات كانت إنجازًا هامًا لكلا الطرفين، لم تكن الجزائر بموجب هذه الاتفاقية سوى بداية (على الرغم من كونها واعدة). و ظل انعدام الثقة كبيراً على كلا الطرفين، ولم يكن جميع مقاتلي التوارق ممثلين على طاولة المؤتمرات. ولم ينخفض مستوى العنف في الشمال إلا بشكل تدريجي، مع وجود العديد من الاتهامات (من كلا الجانبين) بعدم احترام وقف إطلاق النار. ومع ذلك فإن القادة الرئيسيين لكلا الطرفين أظهروا الصبر والرؤية، وواصلوا العمل نحو التوصل إلى تسوية نهائية. ومما له أهمية كبيرة حقيقة أنه على الرغم من التغيير في حكومة مالي نتيجة للانقلاب في مارس1991 والانتخابات الوطنية لعام 1992، فقد أكدت جميع الأطراف أحكام اتفاقات تمنراست.[1]

وعُقد لقاء ثاني في الجزائر في 22–24 جانفي 1992 حيث توصل فيه الأطراف المشاركة فيه إلى الاتفاق على النقاط التالية:[2]

–توقيع هدنة.
–إطلاق صراح المسجونين.
–تنصيب لجنة مكلفة مستقلة للتحقيق وإعادة الوحدة إلى الحركة.
–إنشاء خلية أزمة وذلك لتجاوز الخلافات.

ونظرا لوقوع خروقات أعقبت توقيع الاتفاقية فقد دُعمت "بالميثاق الوطني" الموقع في باماكو في11 أفريل 1992،[3] وهذا ما أدى إلى الضغط من الجزائر لإحضار جميع جماعات الثوار والعرب المتمردة إلى ائتلاف واحد، هو حركات وجبهات أزواد الموحدين (MFUA)، التي بدأت في نهاية المطاف المفاوضات مع الحكومة الانتقالية بقيادة أمادو توماني توري. في 11 أفريل 1992، وقعوا في نهاية المطاف نصًا جديدًا يعرف باسم الميثاق الوطني، والذي قدم إلى حد كبير نفس التنازلات مثل اتفاق تمنراست.[4]على وجه الخصوص، و يحتوي الميثاق على ستة ألواح رئيسية: وضع إداري خاص لشمال مالي، ضريبة إعفاءات لمدة 10 سنوات في الشمال، وإنشاء صناديق لإعادة الاعمار

[1] Kalifa Keita, Op.cit., p. 17

[2] ليلى قارة، مرجع سابق، ص. 82.

[3] أزواد من "ثورة تحرر" إلى "حرب ارهاب"، الجزيرة نت، مرجع سابق.

[4] Stephanie Pezard, Michael Shurkin, **" Achieving Peace in Northern Mali: Past agreement, Local Conflicts, and the Prospects for a Durable Settlemnt",** The RAND, National Defense Research Institute (Santa Monica: California 2015), p. 14.

في الشمال، وإعادة نشر القوات المسلحة المالية إلى المدن الرئيسية في مالي وبعيدا عن المناطق النائية، وإبداعات الهياكل لتعزيز عودة اللاجئين، والتكامل من المتمردين في قوات الأمن في مالي والإدارة.[1] وستنقل باماكو بعض امتيازاتها إلى الجمعيات الإقليمية والمحلية المنشأة حديثاً. كما وافقت باماكو على تقليص وجودها العسكري في الشمال وتوجيه المزيد من الأموال لبرامج التنمية نحو الشمال. وسيتم إنشاء منصب مفوض للشمال للإشراف على تنفيذ الميثاق الوطني للسنوات الخمس المقبلة. كان الميثاق الوطني اتفاقاً تمّ إعداده بعناية نتيجة نقاش وطني حقيقي وتوافق وطني.[2]

وبيد أن المواجهات تجددت في ماي 1992، مما أدى إلى نزوح العديد من العائلات من مالي نحو موريتانيا والجزائر. ثم تجددت المواجهات في أفريل 1994 واتهم المسلحون الجيش المالي بقتل مئات الأزواديين، لكن الأوضاع عادت إلى التهدئة بعد توقيع "اتفاقية الجزائر" بين المتصارعين في نفس السنة.[3] وقد تم في هذا اللقاء تقييم مدى تطبيق الإتفاق الوطني (الميثاق الوطني) وتحديد الطرق والوسائل التي تساعد على تطبيق الاتفاق، وتفعيل سيره في أبعاده الأمنية والعسكرية والمؤسساتية والسياسية والتنموية.[4]

المطلب الثالث: تسوية النزاع بعد عقد اتفاقية السلام 1996

لقد بقي الاتفاق بين تجاذب أطراف النزاع من كلا الجهتين، إلى غاية 26 مارس 1996 حيث تم التوقيع على هذا الاتفاق "شعلة السلام" في تمبكتو. وقد كان في فيفري 1996، أين سخرت المعارضة المالية من فكرة الرئيس ألفا عمر كوناري لإلقاء الضوء في تمبكتو على "شعلة السلام" التي ترمز إلى عودة السلام في الشمال بعد تمرد التوارق في التسعينات. ومع ذلك، يبدو أن الدبلوماسية المالية قد نسيت ذلك. ولكن، يجب علينا أن نعطي الرئاسة لصاحبها في دولة مالي، تحت قيادة ألفا وقد حققت أشياء جميلة، ويستمر حفل "شعلة السلام" الذي نظمته مالي في فيفري 1996، الذي أنهى النزاع المسلح رسميا في شمال البلاد.[5]

ولقد جاء في مضمون **اتفاقية السلام 1996**، بأن يتم ارساء السلام في مُجمل الأقاليم الشمالية ودفع عجلة التنمية بإدراج مشاريع تنموية قيْد التنفيذ، وذلك لتهيئة أرضية آمنة يعمها السلام، وإرجاع العائلات التي هاجرت إلى البلدان المجاورة عند اندلاع النزاع في بداية التسعينيات، ما أدى إلى تشريد

---

[1] Alexander Thurston, Andrew Lebovich, Op.cit., p. 23.
[2] Stephanie Pezard, Michael Shurkin, Op.cit., p. 14.

[3] أزواد من "ثورة تحرر" إلى "حرب ارهاب"، مرجع سابق.

[4] ليلى قارة، مرجع سابق، ص. 83.

[5] Abdrahamane Dicko, **« Flamme de la paix : Quand le Mali fait des émules »,** (Afribone Mali SA, 02/08/2007). Accédé (02/05/2018)
http://www.afribone.com/spip.php?article7435

وقتل العديد من الشعب التوارقي و غيره من العرقيات المتواجدة في شمال البلاد. وكذلك حثت الاتفاقية على عدم التمييز العرقي والإثني، والتوزيع العادل للثروات بين الشمال والجنوب والاندماج الوطني باعتبار أن مالي دولة واحدة وغير قابلة للتجزئة.[1]

وقد جاء أيضا في الاتفاقية كل ما يتعلق بقوانين العفو وارتكاب الجرائم كما هو مُبيّن في المواد الأربعة (04) من قانون العفو المنصوص عليه في الاتفاقية و المنصوص بتنفيذه في 07 مارس1997.[2]

وقد تم بذلك إعلان نهاية الاشتباكات في هذا الحفل في تمبكتو، أين قاموا بإحراق جميع الأسلحة أي بما يقارب حوالي 3000 قطعة سلاح. وشاركت فيه الجزائر بممثليها مصطفى بن منصور وزير الداخلية والجماعات المحلية والذي حمل معه رسالة من رئيس الجمهورية إلى مالي، وأعرب الرئيس ألفا عمر كوناري في هذا الاحتفال قائلا: "هذا الاحتفال نكرّس ديناميكية السلام ونبيّن أنه من الآن وصاعدًا ليس من الضروري رفع السلاح لحل مشالك من هذا النوع، إن الجزائر ومالي مقتنعتان بضرورة تجاوز مرحلة النوايا نحو الاستثمار في مجال العمل.[3]

وهكذا استقرت الأوضاع لفترة بعد تسوية النزاع بعقد اتفاقية السلام لعام 1996، وحل الجماعات التارقية المقاتلة، إلاّ هذا لم يمنع من عودة التأزم في العلاقات بين أطراف النزاع، وتوترت الأوضاع من جديد في المنطقة.

المبحث الثالث : إدارة النزاع في شمال مالي من 2002-2013

سنتطرق في هذا المبحث إلى الفواعل الرئيسية التي لعبت دورًا كبيرًا في تسوية النزاع من جهة و الأطراف التي عملت على تأجيجه من جهة أخرى. حيث انعقدت في هذه الفترة اتفاقيتان مهمتان وتعتبران نقطة تحول في تغير منحى النزاع في عام 2006، وفي 2013، ونحاول بذلك من خلال محتوى هاتين الاتفاقيتين بمعرفة مدى انسياق أطراف النزاع وراء ما جاء فيها من بنود متفق عليها ومدى تقيّدهم بها. والعمل على تفسير مطالب الأطراف في كل مرة من انعقاد الاتفاقية لوقف إطلاق النار وإعادة الأوضاع إلى حالة أمن وسلام في منطقة شمال مالي بين الأطراف المتنازعة.

---

[1] "**اتفاقية شعلة السلام 1996 بتمبكتو**"، ص ص، 03-04. مأخوذة من كتاب:

-Robin Edward Poulton, Ibrahim ag Youssouf, **« La paix de Tombouctou : Gestion démocratique, développement et construction africaine de la paix** », Institut des Nations Unies pour la recherche sur le désarmement Genève, Nations Unies (New York et Genève, 1999), pp. 317-324.

[2] المرجع نفسه، ص ص، 06-07.

[3] ليلى قارة، مرجع سابق، ص. 84.

المطلب الأول: الفواعل الرئيسية في النزاع خلال هذه المرحلة

لقد تعددت أطراف النزاع في كل مرحلة وتجددت، لكن الهدف هو نفسه، بحيث تسعى الحركات إلى الانفصال والمطالبة بالحقوق السياسية و الاقتصادية والاجتماعية التي تتوعد بها الحكومة المالية في كل مرة وفقًا للاتفاقيات المبرمة لكن سرعان ما تتماطل **الحكومة المالية** على عدم الإيفاء بوعودها ويتكرر التمرد في كل مرة على إثره، من قبل الحركات والتنظيمات الأزوادية. التي تنهض في كل مرة بحمل السلاح في وجه الجيش المالي مما يُؤدي ذلك في تردي الأوضاع السياسية والاجتماعية في الأقاليم الشمالية.

بعد الاستقرار الذي عرفته منطقة شمال مالي منذ اتفاقية تمنراست عاد التوتر مرة أخرى بين المتمردين التوارق بقيادة "ابراهيم أغ باهنغا" على رأس حركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير والحكومة المالية، هذا ما استدعى الحكومة المالية الاستنجاد بالجزائر للتوسط في النزاع مرة أخرى وقد عملت الجزائر على إقناع الأطراف المتنازعة بالجلوس في طاولة مفاوضات واحدة.

وقد هاجم نشطاء التوارق، أعضاء **التحالف الديمقراطي من أجل التغيير ADC***، **بقيادة إبراهيم أغ باهانغا**، الثكنات **العسكرية الحكومية** في كيدال و ميناكا في 23 ماي 2006، مما أسفر عن مقتل جنديين حكوميين. و انتهت بتوقيع اتفاق سلام في4 جويلية 2006 في الجزائر بين الحكومة المالية والتحالف.[1]

وقد كان "ابراهيم أغ باهنغا" ممثل التوارق في هذا الاتفاق، إضافة إلى جنرال في الجيش المالي "كوفوغونا كونى" ووزير الخارجية محمد البجاوي، والوزير المنتدب للشؤون الإفريقية عبد القادر مساهل وسفير الجزائر في باماكو عبد الكريم غريب الذي يُعد مهندس هذا الاتفاق بإشراف من الولايات المتحدة.[2]

حيث لم يكن **أغ بهنغا** من المؤدين لهذا الاتفاق لأنه كان يتوقع عدم تنفيذ أي بند من بنوده، كون هذا الاتفاق لم يكن الأول الذي يتم توقيعه بين مالي وثوار التوارق بوساطة جزائرية فقد سبقته اتفاقيات أخرى ولم ينفذ منها شيء، وبالفعل لم يتم تنفيذ أي بند من بنود هذا الاتفاق[3].

---

* يعتبر المجندون السابقون **في تحالف 23 مايو 2006** الذي كان يرأسه إبراهيم أغ باهانغا قبل موته، سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقات السلام وملحقاتها والذين هربوا منه عند اندلاع الأزمة الأخيرة أو من لم يدخلوا الجيش النظامي أصلا وتمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر 2006. وينحدر غالبية زعماء ومجندي هذه الحركات من قبيلة "أيفوغاس" وهي قبيلة طارقية قليلة العدد ولكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا.

[1] Mali Tauregs(1960-present), University of Central Arkanas, Political Science. accessed (02/05/2018)
http://uca.edu/politicalscience/dadm-project/sub-saharan-africa-region/malitauregs-1960-present/

[2] ليلى قارة، مرجع سابق، ص.85.

[3] الموسوعة الحرة، مرجع سابق. ولوج الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/(2018/05/02)

وقد وقعت أيضا العديد من الهجمات علي الجيش المالي وبعض المنشآت بعد هذا الاتفاق لعام 2006، لكن التحول المهم هو تأسيس **الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA)** في جانفي 2010 من قبل التوارق وقاموا بإطلاق شرارة أخرى ضد الجيش المالي، وهجومها على مدينة "مينكا" بشمال شرق مالي في 17 جانفي 2012 ومطلبهم الأساسي الذي لايقبل التفاوض هو فصل المناطق الشمالية عن بقية الدولة المالية.[1]

وإذا كانت مطالب حركات تحرير إقليم أزواد قد دارت في مجملها حول مطلب الاستقلال، مع تفاوت في أساليبه ومداه الزمني، ومدى احتياجه لفترة انتقالية أو حكم ذاتي، أو اتحاد كونفدرالي، فإن رد الحكومة المركزية في باماكو كان الرفض لذلك جملة وتفصيًلا، والإصرار على إبقاء الدولة المركزية، مع وعود بمشاريع تنموية وتطوير للبنى التحتية، لكن ذلك حال دون الوفي الوعود، هذا ما أدى إلى الرغبة في الانفصال عن دولة مالي.[2]

ونجد أيضا فاعلا أساسيا في هذا النزاع وجبهة مناهضة للنظام المالي، وهي **جماعة أنصار الدين وحلفائها**، وهي حركة إسلامية طارقية بشكل أساسي، تهدف إلى تطبيق الشريعة بما فيها الحدود في جميع أرض مالي، وقد تحالفت الجماعة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، حتى مع جماعة بوكو حرام النيجيرية، وهي كلها حركات إسلامية مسلحة، تتبنى الفكر الجهادي ضد الحكومات الإسلامية التي لا تطبق الشريعة في العقوبات. وقد تعاونت الجماعات الإسلامية مع الحركة العلمانية الانفصالية لطرد القوات النظامية من الشمال، الأمر الذي تم لها بتاريخ 1 أبريل 2012م بالسيطرة على مدينة تمبكتو، بعد سيطرتهم على جاوو وكيدال قبل ذلك.[3]

المطلب الثاني: جهود تسوية النزاع خلال هذه المرحلة

في ظل الأحداث والأوضاع التي شهدتها منطقة شمال مالي، إلاّ وجعلت المنطقة محل استقطاب الفواعل الإقليمية لحل وتسوية هذا النزاع، فمنهم من اتجه إلى خيار الحوار والتفاوض والبحث على الحلول الدبلوماسية لاحتواء النزاع من جهة، وهناك من رجّح تنفيذ الخيار العسكري من أجل إعادة الأمور إلى نصابها، واسترجاع الحكومة المالية سيادتها على التراب الوطني.

تقدم الجزائر بخبرتها الدبلوماسية والسياسية السابقة في إدارة النزاع في شمال مالي (اتفاقية تمنراست1991- واتفاقية الجزائر2006) فرصة لأطراف النزاع في مالي لبعث مسار التسوية وفق

---

[1] مادي إبراهيم كانتي، مرجع سابق، ص. 11.

[2] أحمد عبد الدايم محمد حسين، مرجع سابق، ص. 23.

[3] سيدي المختار محمد الصالح ديالو، "**الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي**"، قراءات افريقية، العدد.16 (أفريل-جوان.2013)، ص.27.

الاتفاقات التي تم التوصل إليها على المستوى الجهوي وعلى المستوى الثنائي، خصوصا وأن دور الوساطة جاء بطلب من الحكومة الشرعية في باماكو وبرضا أغلبية الأطراف الممثلة لشمال مالي. وهذا راجع إلى قدرة الجزائر على تقديم إغراءات لأطراف النزاع لإنجاح مسار التسوية من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع محلية في شمال مالي.[1]

إن جميع اتفاقات السلام التي عقدت بين الحكومة المركزية والحركات التوارقية المسلحة، كانت برعاية دولٍ مجاورة وعلى رأسها الجزائر، قد استنفدت إمكانيات استمرارها لأنّها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي، ولم تنعكس إيجابيا على سكان شمال مالي. ومنذ اتفاقية 2006 لم تعاود الجزائر طرح أي مبادرات لاتفاقات بين طرفي النزاع. بل لم يكن هنالك تتّبه أو اهتمام من وسطاء اتفاقية سلام 2009 لمتابعة تطبيقها. ولذا، فإن محاولات الوساطة السلمية التي تجّددت خلال عام 2012 سواء تلك التي قامت بها الجزائر أو تلك التي رعتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جاءت متأخرة لأّن الوضع على الأرض قد تغّير لفائدة حركة التمّرد، إضافةً إلى أّن العناصر الفاعلة في حركة التمرد الجديدة كانت مختلفة عن الفاعلين في حركات التمرد السابقة، فالحركات الإسلامية المتطّرفة وكذلك الجناح السلفي للمتمّردين التوارق (جماعة أنصار الدين) أصبحت أطرافًا فاعلة في التمرد، وقيادة هذا التمرد غير معنية أو مهتمة بما يمكن أن تقّدمه هذه التسوية لها أو لسكان شمال مالي. كما أّن جهد دول الجوار للوصول إلى اتفاق تسوية لم يكن مجدًيا على الإطلاق، إذ كان المستهدفون منها والمدعوون للحوار هم الحركات الوطنية التوارقية التي لا تملك أن تغير شيًئا على أرض الواقع بعد أن طُردت من شمال مالي حين أصبح الإقليم تحت سيطرة الحركات الإسلامية المتطّرفة.[2]

وقد شكل الدور المهيمن **لأغ غالي** في النزاع في مالي وعلاقاته مع الجزائر ضغطا هائلا على الجزائريين كي يستخدموا نفوذهم معه ومع جماعته المسلحة. وبشكل أعم، واستنادا إلى عقود من الخبرة، فإن الجزائر تعرف ديناميكية النزاع في مالي، ولديها القدرة على الضغط والتأثير على صاحب القرار في الأطراف المسلحة الرئيسة في البلاد وأصبح المجتمع الدولي يعتمد في الواقع على مساعيها الحميدة وتدخلها الدبلوماسي للمساعدة في التوسط في أو تفادي النزاعات في مالي منذ العام 1990.[3]

---

[1] مصطفى صايج، "**الجزائر والأمن الجهوي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الجهوي**"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3. ص. 10.

[2] "**أزمة مالي والتدخل الخارجي**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي (فبراير 2013)، ص. 4.

[3] أنوار بوخرص، "**الجزائر والصراع في مالي**"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (الشرق الأوسط، أكتوبر.2012)، ص. 12.

وفي المقابل نجد التدخل الفرنسي بداعي تسوية وحل النزاع عسكريًّا بخلاف الجزائر وبعض الدول المجاورة التي عملت على تسوية النزاع في شمال مالي بالطرق السلمية.

وقد جاء التدخل العسكري الفرنسي مباشرة بعد إعلان حالة طوارئ في مالي، وبطلب من الحكومة المركزية في باماكو، وجاء هذا بداعي مساعدة دولة صديقة بدلاً من الانتقاص من سيادتها، وذلك تبعًا للقضاء على الجماعات الإسلامية المتطرفة، وقد جاء هذا التدخل في كونه حربًا على الإرهاب، أين أصبح مبرّر شرعي وقانوني على المستوى الدولي وشرعنة هذا التدخل في شؤون الدول الأخرى.[1]

المطلب الثالث: تسوية النزاع بعد عقد اتفاقية السلام 2006

عملت مختلف الجهات الإقليمية والمحلية على الوقوف وراء تسوية وحل النزاع في شمال مالي بعد عقد اتفاقية السلام 2006 بالجزائر، لكن كلٌّ يتحرك حسب توجهاته ومواقفه في حل النزاع أو مصلحته في بقاء الأوضاع متأزمة في شمال مالي، وذلك يرجع إلى طبيعة النزاع في تلك المناطق الشمالية.

وفي هذا الصدد نجد أن الجزائر قد قادت عملية المفاوضات بإشراف الرئيس الجزائري وتحت قيادة الدبلوماسي عبد الكريم غريب سفير الجزائر بباماكو بعد طلب الوساطة الجزائرية على إثر تمرد التوارق أفضى لتوقيع **اتفاق سلام في04 جويلية 2006**. وقد نص هذا الأخير على عدة بنود مُتفق عليها من قبل أطراف النزاع نختصرها فيما يلي:[2]

-الحرص على السلام و وأمن سائر البلاد من الشمال إلى الجنوب

-التكيف مع التنوع الثقافي والاجتماعي لدولة مالي وخاصة في الشمال تبعًا للميثاق الوطني ل1992.

-وضع هياكل قاعدية ضرورية لتطوير المناطق الشمالية وخاصة "كيدال".

-إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة لمختلف النشاطات السياسية والإدارية والتنموية.

-وضع نظام صحي يتماشى وطبيعة حياة الأهالي الرّحل.

-الاهتمام بالمجال الأمني وذلك بإنشاء وحدات الأمن الخاصة، ومهمتها حماية الأشخاص والمعالم العامة، وهي مرتبطة أساسا بوحدات الدفاع الوطني وتزود كذلك الوحدات بالمستخدمين والإمكانات وفقا لتدابير مسطرة.

- وضع آليات للمتابعة تكون مضمونة من طرف لجنة تسهر على اتخاذ الإجراءات الأولية كإدراج هذا الاتفاق في الجريدة الرسمية لجمهورية مالي وتحرير جميع الأشخاص المحجوزين بعد أحداث 23 أيار 2006.

---

[1] أزمة مالي والتدخل الخارجي، مرجع سابق، ص. 6.

[2] "**اتفاقية إعادة السلام والأمن والتمية في منطقة كيدال الموقعة بالجزائر 2006**"، ص ص، 03-08.

–و تسهيل عملية إعادة الهياكل العسكرية والأمنية إلى ما قبل 23 أيار 2006، وإنشاء صندوق التنمية وإعادة الإدماج.

وجاء بعدها في العام الموالي توقيع ثلاث بروتوكولات تنفيذية لهذا الاتفاقية في20 /02/2007 ثم عادت مرة أخرى لعقد جلسات وساطة بغرض انقاد اتفاق السلام ل2006 بقيادة وزير الخارجية مراد مدلسي في أكتوبر2007 بعد تجدد الاشتباكات، ورجعت للتدخل مرة أخرى في 2008 حيث جمعت أطراف النزاع في مفاوضات دامت أربعة أيام للفترة من 24 إلى 27 جويلية 2008 توجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال.[1]

وفي عام 2009 نجحت القوات المالية في تفكيك قواعد للمتمردين التوارق في الشمال، وفي العام نفسه جرى في كيدال توقيع اتفاق سلام بوساطة ليبية، ينهي التمرد الذي بدأ عام 2007م، ونص الاتفاق على تسليم المتمردين أسلحتهم للحكومة، وتضمن تفاهمات جديدة بشأن دمجهم في القوات المسلحة، بيد أن قِسماً من المتمردين رفض الانخراط في مسار التسوية.[2]

وكان اجتماع جوان 2009 تاريخ وساطة جديدة للجزائر برعاية السفير غريب مع الثوار السابقون المنضوون تحت حلف 23 ماي الديمقراطي من أجل التغيير، هذا الأخير طالب بالتطبيق الصارم لاتفاقية السلام 2006 كما دعى "حما أغ سيدي أحمد" الجزائر إلى التدخل لدى الحكومة المالية لإحداث التغيير والتقدم بالقضية إلى الأمام، و خرج هذا الاجتماع بمؤتمر خلال الثلاثي الأول من سنة 2010.[3]

وفي عام 2010، أدار الرئيس توريه ظهره لإستراتيجية التجريد من الأسلحة في شمال البلاد التي اعتمدها في البداية وحاول معالجة انعدام الأمن المتزايد في تلك المنطقة من خلال تنفيذ برنامج خاص، من أجل السلام والأمن والتنمية في شمال مالي. وبميزانية إجمالية قدرها 48.6 مليون يورو ينظر إلى هذا البرنامج في البداية على أنه التزام تاريخي تجاه سكان الشمال على أساس الميثاق الوطني لعام 1992 واتفاق الجزائر لعام 2006.[4]

المطلب الرابع: تسوية النزاع بإبرام اتفاقية واغادوغو 2013

إذ تحمل هذه الاتفاقية الموقعة في جوان 2013 بعاصمة بوركينافاسو –واغادوغو– في مضمونها أن تحرص على صون السلام والأمن في جميع أرجاء البلاد، وخاصة الأقاليم الشمالية من

---

[1] رؤوف بوسعدية، " **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد. 9 (جامعة محمد لمين دباغينن سطيف 2، جوان 2016)، ص. 165.

[2] التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2013–2014، مركز البحوث والدراسات الإفريقية (الخرطوم، ديسمبر 2014)، ص. 46.

[3] ليلى قارة، مرجع سابق، ص. 88.

[4] Arthur Boutellis, Marie-Joëlle Zahar, « **Un processus en quête de paix: Les eneignements tirés de l'accord intermalien** », Traduction (Traduit de l'anglais et mis à jour en janvier 2018): Jacques Roland, Thierry Chambon, International Peace Institute (New York, janvier 2018). p. 7.

مالي، وذلك بضمان حقوق المواطنين، و تنمية متناغمة ومستدامة بين الشمال والجنوب. وأقرّت أيضا بتمسكها بدستور جمهورية مالي المؤرخ في 25 فيفري 1992. وكذلك العزم على إيجاد حل سياسي عادل ودائم للنزاع في شمال مالي من خلال الحوار والتفاوض، وذلك للحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لدولة مالي.

وتحتوي الاتفاقية على ثلاث فصول بحيث يُقرّ **الفصل الأول** في مضمونه على أحكام عامة ويتكون من **3 مواد** تعبّر في مضمونها على ما يلي:[1]

– الاتفاق على بدء عملية الحوار لنهاية النزاع في مالي على مرحلتين وهما قبل وبعد الانتخابات الرئاسية وتأسيس الحكومة.

– موافقة الطرفين على تنظيم الانتخابات الرئاسية الحرة في يوليو 2013، بشفافية في جميع أنحاء الإقليم وخاصة في كيدال.

– بعد تشكيل الانتخابات وتشكيل الحكومة يتفاوض الطرفان على إيجاد حل نهائي للنزاع.

وهكذا حسب الأمم المتحدة و التزاما لبنود الاتفاقية فإنّ تحقيق السلامة الإقليمية وتنظيم انتخابات شفافة وذات مصداقية من أسسها الهامة المتفق عليها، وبينما لم ينفذ العديد من المهام المنصوص عليها في هذا الاتفاق، فقد انتهت ولاية الحكومة الانتقالية في 04 سبتمبر وعُيّن **إدّاك بوبكار كيتا** رئيسا جديدا لمالي عقب الانتخابات الرئاسية السلمية التي نظمت في جميع ربوع البلاد يومي 28 جويلية و 11 أوت. وفي 05 سبتمبر، عُيّن **عمر تاتام لي** رئيسا للوزراء. وأُعلن في 8 سبتمبر عن قيام الحكومة الجديدة بتشكيلة تضم 34عضوا. وأُنشئت وزارة جديدة هي وزارة المصالحة وتنمية المناطق الشمالية.[2]

وهنا يتبيّن أن هناك إلتزام من طرف الحكومة المالية والأطراف الموقعة على الاتفاق، ومدى التزامهم بأحكامها.

ونعرّج على ما ورد في **الفصل الثاني** من الاتفاقية نجد الاتفاق على وقف الاعمال العدائية حيث احتوى هذا الفرع على **7 مواد** نلخصها فيما يلي:[3]

– وقف اطلاق النار يبدأ من تاريخ توقيع الاتفاقية.

– اتفق الطرفان في اليوم التالي لتوقيع هذا الاتفاق تحت رئاسة لجنة الأمن الفنية المشتركة من قبل قائد MINUSMA* و **.MISMA وهذه الهيئة هي المشرفة على صنع القرار المتعلق بوقف اطلاق النار. وكذلك الإشراف على نزع السلاح للمجموعات المسلحة في شمال مالي.

---

[1] "***اتفاقية واغادوغو2013***"، المادة، من 01–03، ص. 03.

[2] بان كي–مون، "**تقرير الأمين العام عن الوضع في مالي**"، الأمم المتّحدة، تقرير رقم: 582 (2013/10/04)، ص. 01.

[3] "***اتفاقية واغادوغو2013***"، المادة، من 04–10، مرجع سابق، ص ص. 04–06.

– القيام بعملية التحقق والتحكم في الترتيبات الأمنية.

– في حين ينتظر الطرفان صياغة شروط وقف إطلاق النار، في المقابل يتفقان على بعض التدابير الخاصة بوقف جميع العمليات العسكرية، وأعمال العنف، ونشر مراقبي حقوق الإنسان.

– نشر قوات الدفاع والأمن المالية في منطقة كيدال قبل الانتخابات المقرر إجرائها في 28 جويلية 2013 وذلك بنشر عناصر قوات الدرك والشرطة الوطنية، والنشر التدريجي لجيش مالي في منطقة كيدال بالتعاون مع بعثة MISMA و .MINUSMA

وقد كان احترام للاتفاق الموقع لوقف اطلاق النار بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد والحكومة المالية أثناء الفترة ما بعد الاتفاق، لكن تم انتهاك لوقف اطلاق النار من كلا الطرفين بسبب عدم تنسيق حركة القوات في منطقة كيدال في بداية سبتمبر، وفي أواخر نفس الشهر حدثت اشتباكات ما بين القوتين في مدينة كيدال، وهذا ما أضعف في فعالية الاتفاق التمهيدي للسلام.

وجاء أيضا في الفرع الثاني بعنوان عملية **التوحيد والتسوية** من نفس الفصل**3 مواد** نصت على:[1]

– نشر الخدمات الاجتماعية الأساسية في شمال مالي، والعمل على تيسير نشر المساعدات الإنسانية وتشجيع العودة الطوعية للمشردين واللاجئين إثر اندلاع النزاع المسلح بشمال مالي.

– التعهد بين الطرفان على ضمان حرية حركة الأشخاص والبضائع.

وتضمّن الفرع الثالث بعنوان **تدابير التنفيذ والدعم والثقة** من **الفصل الثاني 6 مواد** تحمل في طيّاتها مايلي:[2]

– امتناع الطرفان على أي عمل يُخلّ بعملية السلام.

– اتفاق الطرفان على انشاء لجنة للرصد والتقييم يترأسها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. ومن مهامها ضمان تنفيد الترتيبات الأمنية.

---

* **MINUSMA** : أنشئت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) بموجب قرار مجلس الأمن 2100 المؤرخ 25 أبريل 2013 لدعم العملية السياسية في مالي، وتم نشرها في 1 يوليو 2013.وقد طلب مجلس الأمن من البعثة المتكاملة مساعدة السلطات الانتقالية المالية في تحقيق الاستقرار في البلد وتنفيذ خريطة الطريق من أجل الانتقال، في أعقاب عملية سيرفال.

** **MISMA** : هي مهمة عسكرية تقودها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) لتقديم المساعدة إلى أحد أعضائها، مالي، التي تقع شمالها في قبضة تمرد إسلامي منذ اندلاع الصراع المالي للفترة 2012–2013. هذه المهمة مأذون بها بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2085 بتاريخ 20 ديسمبر 2012 والذي "يخول نشر بعثة دعم دولية في مالي لمرحلة مبدئية مدتها عام واحد.

[1] المرجع نفسه، المادة من 11– 13، ص.07.

[2] المرجع نفسه، المادة من 14– 19، ص ص. 08– 09.

وأخيرًا **الفصل الثالث** الذي يحتوي على **5 مواد** مقسمة على فرعين الأول إطار **للحوار** والثاني عبارة عن **أحكام نـهائية** تتعلق بالتقيّد ببنود هذه الاتفاقية.

وقد احتوت هذه المواد على حث الحكومة على التقيّد بالبنود المنصوص عليها وذلك بالتعاون مع المناطق الشمالية، ومع الجماعات المسلحة التي تسعى لتحقيق سلام شامل ونهائي. ويتم ذلك بالادارة للموارد والثروة الوطنية، والعدالة والمصالحة. وتبع هذا مجموعة من الأحكام المختلفة تجلت في:

-التعهد بإيجاد حل من خلال التشاور في غياب اتفاق، باعتمادهم على رئيس MINUSMA/MISMA و وسيط الجماعة الاقتصادية لدول فرب إفريقيا (الايكواس).

- تقر هذه الاتفاقية بأنها مفتوحة للجماعات الغير موقعة بالانضمام ولكن دون شرط لجميع أحكامها، حيث تبقى تمثل هذه الاتفاقية الإرادة المؤكدة للأطراف في إعادة توحيد مالي واستعادة وصون السلام في جميع أنحاء التراب الوطني، وتدخل حيّز النفاذ من يوم تاريخ توقيع الاتفاقية.[1]

وقد تم إحراز تقدم هام في عملية إعادة إرساء النظام الدستوري بشكل كامل، مع إجراء انتخابات تشريعية شفافة وجيّدة التنظيم. كما بُذلت جهود ملحوظة من أجل إجراء المشاورات الوطنية وإعادة الاعمار. غير أنه سُجّل تقدم أقلُّ شأنا في مجالات هامة أخرى، وخاصة فيما يتعلق بإعادة بسط سلطة الدولة وتوفير الخدمات الأساسية في الشمال، وتنفيذ الاتفاق الأوليّ، بما في ذلك تجميع عناصر الجماعات المسلحة في مواقع. ولم تُعقد اجتماعات لجنة المتابعة والتقييم واللجنة التقنية المشتركة للأمن التي حُدد موعدها في نوفمبر وديسمبر من عام 2013.[2]

وهكذا لم تحظى هذه الاتفاقية بسلام على مدى طويل بل كان نسبيًّا نوعًا بين أطراف النزاع وهي كسائر الاتفاقات الأخرى منذ الاستقلال بين الحكومة المالية والجماعات المسلحة في الشمال وعلى وجه الخصوص، أدى ذلك إلى الشعور بأن الاتفاقات لا تنفّذ أبداً، مما خلق انعدام ثقة في كلا الجانبين، وبدأت مناوشات أخرى في العام الموالي مباشرة بعد اتفاقية واغاداغو2013، وذلك في 17 ماي 2014، أين أثارت زيارة رئيس وزراء مالي **موسى مارا** إلى **كيدال** اشتباكات بين الجيش المالي ومتمردي **الحركة الوطنية لتحرير أزواد**، و **الحركة العربية الأزوادية**.

[1] المرجع نفسه، المادة من 20- 24، ص ص. 09- 10.

[2] بان كي-مون،"**تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم:01 (2014/01/02)، ص. 01.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نستنتج أنّ أسباب النزاع في شمال مالي ما هي إلاّ بقايا سياسات الاستعمار الفرنسي في المنطقة، وقد تداول هذه السياسات الاستبدادية الإقصائية لعنصر التوارق في شمال مالي مُعظم الرؤساء الماليين، وهذا ما أدى بالتوارق إلى الانتفاضة والتمرد في مراحل مختلفة. وقد قادت هذه التمردات حركات وجبهات متنوعة ومختلفة التوجهات وذلك للدفاع عن حقوقهم المنتهكة من طرف حكومة باماكو، وقد لعبت هذه الحركات دورًا كبير في حشد الشعب التوارقي في كل مرّة لحمل السلاح في وجه الحكومة المالية وذلك للمطالبة بالحقوق و النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية و السياسية في المناطق الثلاثة لشمال مالي (كيدال، تمبكتو، غاو). وقد كانت اتفاقية كل من تمنراست 1991، و اتفاق شعلة السلام 1996، واتفاق 2006، و اتفاق واغادوغو2013 ما هي إلاّ اتفاقيات لإدارة النزاع لفترات وجيزة وإرساء لسلام نسبي، حيث تُنقض هذه الاتفاقيات من قبل الحكومة المالية تارة، ومن الحركات المتمرّدة تارة أخرى، وظلّت قبائل وشعوب المناطق الشمالية هي الضحية الأولى لهذه الاشتباكات الحاصلة هناك. ولقد لعبت بعض الأطراف الإقليمية والدولية في محاولة حل وإدارة النزاع وكانت الجزائر بجهودها المكثفة الفاعل البارز بمساهمة في العمل على إدارة النزاع وإرساء السلم في مختلف فترات النزاع منذ 1990.

الفصل الثالث:
إدارة النزاع في شمال مالي وفقا لاتفاقية خارطة طريق الجزائر2015

تمهيد:

بما أن مالي شهدت وما زالت إلى الآن في حالة من عدم الاستقرار واللاأمن عمومًا والمناطق الشمالية خصوصا، وذلك نتيجة لانتهاك المعاهدات واتفاقيات السلام المبرمة منذ الاستقلال إلى غاية 2015، من طرف الجماعات المسلحة المنتشرة في تلك المناطق الشمالية تارة، ومن قبل الحكومة المركزية في باماكو تارة أخرى، جعل هذا يزيد من تدهور الأوضاع الأمنية وعرقلة مشاريع التنمية، وذلك لإعادة بعث الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإرساء قواعد العدالة. شهدت مالي أربع تمردات للطوارق، مما أدى إلى ظهور خمسة اتفاقات سلام مختلفة.

ومنه يحاول البحث في هذا الفصل من خلال مضمون مباحثه الثلاثة تغطية أربعة مواضيع أساسية بنيت عليها اتفاقية خارطة طريق الجزائر لإدارة النزاع وإرساء السلام في شمال مالي وتتمثل في مبادئ وأسس حل النزاع، و المسائل السياسية والمؤسسية، و مسائل الدفاع والأمن، و التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمصالحة والعدل والقضايا الإنسانية. حيث يتم تحليل المبادئ والالتزامات والأسس التي نصت عليها اتفاقية خارطة طريق الجزائر2015، ومدى إعادة تنظيمها للأوضاع المتدهورة في شمال مالي، وكذلك محاولة معرفة الخطط والاستراتيجيات المتفق عليها من أجل التنمية والعدالة والقضايا الإنسانية. وكذل النظر في القضايا الأمنية وتهيئة مناخ مناسب لإرساء الأمن وبناء السلام، ومحاولة من خلال خارطة طريق الجزائر بناء السلام و حل هذا النزاع في شمال مالي، بتبني مشاريع تنموية في مختلف المجالات على المدى : القصير، المتوسط والطويل.

المبحث الأول: المبادئ والالتزامات والأسس من أجل استدامة لإدارة للنزاع

في هذا المبحث يتم تحليل و معالجة مضمون الفصل الأول من خارطة طريق الجزائر الموقعة في الجزائر العاصمة، بين جمهورية مالي والحركات المتمرّدة في 15 ماي 2015 واستُكملت في 20جوان من نفس العام في باماكو، والمؤرخة قبل 8 أشهر بعد مفاوضات متعددة بدأت في 24 جويلية 2014، التي تقضي إلى التوصل إلى اتفاق من أجل سلام شمال ودائم، يضمن التوصل إلى حل النزاع، والقضاء على الأسباب الجذرية له، وبناء وحدة وطنية مؤسساتية تحترم التنوع الإثني فيها.

المطلب الأول: المبادئ والالتزامات من أجل إدارة النزاع

تندرج هذه المبادئ والالتزامات ضمن الفصل الأول من **اتفاقية خارطة طريق الجزائر 2015** * ويحمل في مُجمله 4 مواد حيث جاء فيها:[1]

في **المادتين (01-02)** أن الأطراف تؤكد، انطلاقا من روح خارطة الطريق، التعهد بتنفيذ أحكام هذا الاتفاق بالكامل وبِنيّة حسنة بالاعتراف بمسؤوليتهما الرئيسية في هذا الصدد. و التزامها بالمبادئ التالية:

- ✓ احترام الوحدة الوطنية وسلامة أراضي دولة مالي وسيادتها، فضلا عن شكلها الجمهوري وطابعها العلماني.
- ✓ الاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي وتعزيزه وتعزيز مساهمة جميع عناصر الشعب المالي، ولا سيما النساء والشباب، في أعمال البناء الوطني.
- ✓ يتحمل الناس المسؤولية عن الإدارة الفعالة لأنفسهم من خلال نظام الحوكمة أي يأخذ بعين الاعتبار تطلعاتهم واحتياجاتهم المحددة.
- ✓ تعزيز التنمية المتوازنة لجميع مناطق مالي مع مراعاة إمكانيات كل منها.
- ✓ رفض العنف كوسيلة للتعبير السياسي واللجوء إلى الحوار والتشاور من أجل تسوية المنازعات.
- ✓ احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والحريات الأساسية والدينية.
- ✓ مكافحة الفساد والإفلات من العقاب.
- ✓ مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ومنه يتبيّن أن هذه الاتفاقية تساهم في تعزيز ثقة الأطراف المحلية، ويمكن أن تسهل تنفيذها. وبعد ثلاثة أشهر من الجمود والركود، حققت آخر اجتماعات لجنة مراقبة الاتفاق (CSA) تقدما كبيرا، خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني. ومع ذلك، من المهم توضيح المسؤوليات في توجيه اتفاق خارطة طريق الجزائر لتجنب العوائق المحتملة. الاتفاق هو في الواقع موضوع قراءات متناقضة.

* انظر **الملحق رقم (01)** من المذكرة.

[1] **« Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger »,** 20 juin 2015, Art.01-02, p. 03.

من ناحية معظم الحركات السياسية والعسكرية و وساطة أعضاء مثل الجزائر يجب أن تلعب دورا محوريا في تنفيذ هذا وتفسير هذه القضايا. في نظرهم، لجنة مراقبة الاتفاق هي الهيئة الوحيدة التي تجمع كل الأطراف الموقعة.[1]

كما يتبّن أن في كل من **المادة03 و04** مؤسسات الدولة المالية تعتمد التدابير التنظيمية أو التشريعية أو حتى الدستورية اللازمة، وذلك بالتشاور الوثيق مع الأطراف وبدعم من لجنة المتابعة (CSA)المنصوص عليها في هذا الاتفاق. كما تُنفّذ أحكام النطاق الوطني المنصوص عليها في هذا الاتفاق أساسا في المناطق الشمالية من مالي، دون الإخلال بالتدابير المحددة المتفق عليها في هذا الجزء من البلد. وتنطبق هذه الأحكام على مناطق أخرى من البلد[2].

ويتضح هنا حسب هاتين المادتين و تبعًا للحكومة وبعض أعضاء الوساطة كالاتحاد الأوروبي، أن يجب على دولة مالي أن تتولى سيادتها بالكامل وأن تتولى تنفيذ ما نصت عليه الاتفاقية، وهذا راجع إلى أن لجنة مراقبة الاتفاق تجتمع في بعض الأحيان طموحة بذلك للحصول على وسائل لمراقبة الأطراف.

المطلب الثاني: أسس إدارة دائمة للنزاع

وفي هذا المطلب نعرّج على الأسس التي ينص عليها الاتفاق لإدارة دائمة للنزاع، وقد نصت المادة 5 في الفصل الثاني من الاتفاق على: أن الاتفاق يهدف إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام عادل ودائم في مالي، مما يسهم في الاستقرار دون الإقليمي، فضلا عن الأمن الدولي. ويكرس رسميا التسوية المتسقة للنزاع على الأسس التالية:

-تسمية "أزواد"

يغطي اسم أزواد مظهرا اجتماعيا وثقافيا وتذكاريا وواقعا رمزيا يشترك فيه مختلف السكان في شمال مالي، ويشكلون مكونات للمجتمع الوطني. و ينبغي أن يشكل الفهم المشترك لهذه التسمية أساس توافق الآراء الضروري، مع احترام الطابع الموحد للدولة المالية وسلامة أراضيها، وذلك بتحليل الأسباب الجذرية للنزاعات الدورية التي شهدتها مالي.[3]

-التدابير الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية

ويتطلب البعد الاجتماعي – السياسي للأزمات الدورية التي تتخلل شمال مالي معاملة سياسية. و في هذا الصدد، سيجري تنظيم مؤتمر وطني للوفود خلال الفترة الانتقالية، بدعم من لجنة الرصد وعلى أساس التمثيل العادل للأطراف، بغية إجراء مناقشة مستفيضة بين عناصر الأمة المالية.

[1] « **Mali : la paix venue d'en bas ?** », International Crisis Group, Rapport Briefing Afrique, n°115 (Bruxelles, 14 décembre 2015), p. 13.
[2] Loc.cit.
[3] **« Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger »,** Op.cit., p. 04.

عن الأسباب الجذرية للنزاع. وسيتعين على هذه المناقشة أن تهتم، في جملة أمور، بمشاكل أزواد. وسيتعين عليها أن تحدد عناصر الحل الذي سيسمح لمالي بتجاوز محنتها المؤلمة، وتقدير مساهمة مختلف مكوناتها في هوية البلد، وتعزيز المصالحة الوطنية الحقيقية. والميثاق من أجل السلام والوحدة والمصالحة الوطنية، على أساس توافقي، من أجل السيطرة على ذاكرة الأزمة المالية وهويتها وأبعادها التاريخية وإغلاق وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية[1].

-تدابير لضمان إدارة أفضل[2]

وبالإضافة إلى التدابير المشار إليها أعلاه، تتطلب التسوية النهائية للنزاع و الحوكمة التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والتي تدور حولها في أعقاب العناصر التالية:

-إنشاء بنية مؤسسية تقوم على المجتمعات المحلية والأقاليم التي لها أجهزة تنتخب بالاقتراع العام ولصلاحيات واسعة النطاق.

-إدارة سكان المناطق المعنية لشؤونهم الخاصة على أساس مبدأ الإدارة الحرة.

-زيادة تمثيل السكان الشماليين في المؤسسات الوطنية.

-تعزيز سيادة القانون بجعل العدالة أقرب إلى الشعب.

-إنشاء نظام للدفاع والأمن يقوم على مبادئ التفرد والشمول والتمثيل.

-المشاركة النشطة والهادفة للسكان، ولا سيما سكان الشمال، في إدارة الأمن المحلي.

-إعادة الانتشار التدريجي للقوات المسلحة وقوات الأمن المعاد تشكيلها في مالي.

-إنشاء منطقة تنمية في المناطق الشمالية، مع مجلس استشاري إقليمي وإستراتيجية إنمائية محددة تتكيف مع الواقع الاجتماعي، الثقافي والجغرافي، فضلا عن الظروف المناخية. وستمول هذه الإستراتيجية صندوق للتنمية المستدامة ستأتي موارده من المصادر العامة الوطنية والمساهمات الدولية.

وأخيرًا يجب التزام المجتمع الدولي بكفالة التنفيذ والاحترام الفعالين لأحكام هذا الاتفاق، فضلا عن دعم الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية من خلال الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي والتقني و اللوجستي.

و من خلال ما ذكر يمكن القول بأن الهدف البارز من هذه التدابير هو تحقيق الاستقرار في شمال البلاد. و قد ظلت المنطقة الشمالية لسنوات عديدة تخضع لأسس عدة و انتفاضات التوارق المتكرّرة منذ الستينيات. وكما لاحظ **بيزارد وشوركين (Pezard et Shurkin)**، الطرفان المتحاربان في النهاية تعهدان على الالتزام بأسس اتفاق خارطة طريق الجزائر لـ2015. و لم يسيطر متمردو التوارق على الحركة إلا بعد التأكد من ضم مقاتليهم إلى قوات الأمن النظامية للبلاد. وأن سكان

[1] Loc, cit.
[2] Ibid, p. 05.

المنطقة الشمالية سيكونون ممثلين إلى حد ما في المؤسسات الحكومية، من بين تنازلات أخرى. و قد اعتبرت اتفاقية السلام هذه واحدة من الخطوات الأولى نحو تحقيق حل سلمي دائم في مالي. إنه واجب على المنفذين الآن أن يلتزموا بالشروط المتفق عليها في هذا الاتفاق.[1]

المطلب الثالث : إعادة تنظيم إقليم شمال مالي وإنشاء إطار مؤسساتي

يضم هذا المطلب **المادة 6** من الاتفاق حيث يتفق الطرفان على إنشاء هيكل مؤسسي يسمح للسكان الشماليين، بروح من المواطنة التشاركية الكاملة، بإدارة شؤونهم الخاصة، على أساس مبدأ الإدارة الحرة وضمان تمثيل أكبر لهؤلاء السكان داخل المؤسسات الوطنية. و لهذا الغرض، ترِد الأحكام التالية:[2]

أولاً: على الصعيد المحلي

–تتمتع المنطقة بجمعية إقليمية تنتخب بالاقتراع العام المباشر وتتمتع بنقل واسع جدا للسلطات والموارد وتتمتع بالصلاحيات القانونية والإدارية والمالية المناسبة.

–سيتعين على السكان الماليين، ولاسيما في المناطق الشمالية، إدارة شؤونهم الخاصة في هذا السياق على أساس مبدأ الإدارة الحرة.

–ينتخب رئيس الجمعية بالاقتراع العام المباشر. وهو أيضا رئيس السلطة التنفيذية والإدارة في المنطقة.

–الدوائر والبلديات لها أجهزة تداولية (مجلس الدائرة والمجلس الطائفي) تنتخب بالاقتراع العام المباشر وتصدرها مكاتب لها وظيفة تنفيذية برأسها رئيس مجلس الدائرة ورئيس البلدية المنتخب.

–يحق لكل منطقة اعتماد الاسم الرسمي الذي تختاره في إطار الأحكام المتعلقة بالوضع القانوني للمناطق وتشغيلها.

ثانيا: على الصعيد الوطني[3]

–إعادة تفعيل وتسريع عملية إنشاء مجلس النواب الثاني تحت اسم مجلس الشيوخ ومجلس الأمة أو أي تسمية أخرى ذات قيمة في طبيعتها ودورها، وجعلها مؤسسة لها مهامها و يعزز التكوين أهداف هذا الاتفاق.

–تحسين تمثيل السكان في الجمعية الوطنية عن طريق زيادة عدد الدوائر الانتخابية أو أي تدابير مناسبة أخرى.

---

[1] John Bosco Nizeimana, « **The Malian Crisis: Multiple Actors with Diverse Interests and Values** », Journal of Public Administration and Governance, Vol. 5, n^0. 3 (2015), p. 128.
[2] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit.,art.06. p. 5.
[3] Ibid, p. 6.

-على المدى القصير، اتخاذ خطوات نحو فتح المجلس الأعلى للسلطات المحلية، ولاسيما لممثلي العوائق التقليدية والنساء والشباب.

-ضمان تمثيل أفضل لسكان شمال مالي في المؤسسات والخدمات العامة الكبيرة وهيئات وإدارات الجمهورية.

وقد وُضعت هذه الأسس لتنظيم شؤون الأقاليم الشمالية لكن لتجسيد وتنفيذ هذه المبادئ على المستوى المحلي والوطني، حسب **معهد البحوث المالي أجل السلام** IMRAP * يتم من خلال مبدئين هما:[1]

1- يجب أن يتم السلام محليا: تبدأ بالدعم المحلي بالتأكد من تحديد أولويات بناء السلام محليًا. إذا تم تضمين المجموعات والأشخاص المحليين في تعريف المشكلة، فقد يكونوا ملتزمين بدعم الحلول أيضًا. يعمل الدعم الفكري على أساس أنه إذا شعر الناس أن السلام ملك لهم، فمن الأرجح أن يتحملوا المسؤولية الشخصية لتجنب انهياره. وبهذه الطريقة، يصبح كل مواطن حارسًا للسلام ويصبح السلام مستدامًا.

2- التواصل مع جميع الأطراف في هذه العملية: و تندرج هذه العمليات التشاركية في صميم نهج ما بين السلام لبنائه. من خلال التواصل مع جميع الفئات المعنية في المجتمع في عملية الحوار وتحديد الأولويات، يتم ترسيخ الجهات الفاعلة من كل مجموعة اجتماعية بشعور من المسؤولية عن عملية إعادة الإعمار والمصالحة. من خلال إتباع نهج شامل، فإنها تمكن المجتمعات من إيجاد حلول وسط وتطوير علاقات بنّاءة بين جميع قطاعات ومستويات المجتمع.

ومن خلال هذه المطالب الثلاثة يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن للحفاظ على استمرارية إدارة وحل النزاع يجب العمل على مباشرة المزيد من الاستثمارات، والتدفقات إلى المجتمعات القائمة في الشمال. ومع ذلك، يعتمد نجاح هذا التحديد على مستويات المساءلة والشفافية الموجودة في المؤسسات العامة وكذلك الخاصة. ومما له دلالة، أن مضمون هذه المواد من الاتفاق تهدف إلى تحقيق إدماج أكبر لشعوب الشمال في المؤسسات الوطنية. للقيام بذلك، يتضمن إطار السلام مقاعد أكثر انتخابا في الجمعية الوطنية للزعماء التقليديين في مجلس الشيوخ الجديد ويضمن التمثيل في المؤسسات

* **معهد مالي من أجل من أجل السلام** IMRAP: هو اتحاد مالي أنشئ استجابة لأزمة 2012 والحاجة إلى إعادة بناء النسيج الاجتماعي. وهدفهم هو المساهمة في تجديد الرغبة المتناغمة في العيش سوية وتثبيت الحوار الشامل كآلية لمواجهة التحديات المشتركة للسلام وبناء سلام دائم واستعادة الثقة بين الماليين. على المدى البعيد. ولوج الموقع (2018/05/09)
https://issat.dcaf.ch/Share/People-and-Organisations/Organisations/L-Institut-Malien-de-Recherche-Action-pour-la-Paix

[1] « Conflits : Mali »**, L'Institut malien de recherche-action pour la paix(IMARAP), accédé (09/05/2018)**
https://www.peaceinsight.org/fr/conflicts/mali/peacebuilding-organisations/interpeace-imrap/

الحكومية. و لكي يكون هذا فعالا، هناك حاجة لأن تكون لدى الحكومة مؤسسات قوية خالية من الفساد. يجب أن تتم عمليات الإصلاح بعناية لضمان تنفيذ أحكام خارطة طريق الجزائر2015.

وهذا ما نص عليه بوضوح في **المادة07** إلى **المادة16** من الفصل الرابع والخامس والسادس من اتفاق خارطة طريق الجزائر.[1]

المبحث الثاني: الاتفاق على إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية

يتطرق هذا المبحث إلى معظم الاستراتيجيات التنموية النوعية في شمال مالي، بتقديم مشاريع تهدف إلى النهوض بالأقاليم الشمالية الثلاثة (كيدال–تمبكتو–غاو)، ويتم بتطوير البنى التحتية بربط المدن بالطرقات لتسهيل التنقل والمواصلات، وإنشاء هياكل مؤسسية وقاعدية، لدمج المواطنين وتحميل مسؤوليتهم بضرورة تنمية المناطق الشمالية. ونشر قيم العدالة والمصالحة واحترام حقوق الانسان.

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية النوعية في شمال مالي

حيث يمثل الفصل الثاني عشر**(12) بمواده السبعة (7)** من **(المادة31 لغاية المادة37)** مضمون خطوات مباشرة الإستراتيجية النوعية لتنمية شمال مالي حيث تنص **المادتين 31** و**32** من الاتفاق بأن يجب على الطرفان الاتفاق على ضرورة أن تعيد الدولة تركيز رؤيتها على التنمية المحلية لصالح زيادة تمكين السلطات المحلية من صياغة استراتيجياتها الإنمائية في إطار تضامن قائم على المشاركة ومتكيف مع والحقائق الاجتماعية، الثقافية والجغرافية المحلية، وضمان الشفافية والمساءلة على جميع المستويات. يجوز لمنطقتين أو أكثر، بموجب الشروط التي يحددها القانون، أن تنشئ هيئات ملائمة لتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية على نحو أفضل، في حدود صلاحياتها المنصوص عليها في هذا الاتفاق. كما تضمنت **المادة 33:** إنشاء منطقة لتنمية الأقاليم الشمالية، مع مجلس استشاري أقاليمي مؤلف من ممثلين عن الجمعيات الإقليمية المعنية و مسؤول حصرا عن تنسيق الجهود وتجميع الموارد بغية التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية والمسائل الأخرى ذات الصلة[2].

وهكذا وردت الأحكام المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه المواد من اتفاق خارطة طريق الجزائر تُقرّ على تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الشمال والسماح للمجتمعات المحلية بملكية أكبر للتنمية الخاصة بها. والقصد من ذلك هو تمكين المجتمعات المحلية من صياغة استراتيجياتها التنموية الخاصة بها، وبالتالي ضمان مراعاة منظور الشمال بشكل كافٍ. يتم إبراز مجموعة متنوعة من المجالات مثل الخدمات الاجتماعية الأساسية وسلامة الأغذية والبنية التحتية والعمالة في الاتفاق، و الهياكل الإدارية الجديدة، بهدف تسهيل زيادة مشاركة المجتمعات

[1] **« Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger »,** Op.cit., art. 06-16, pp. 6-8.
[2] Ibid, art.31-33. P. 10.

الشمالية ورفع مستويات التنمية في الشمال إلى تلك الموجودة في بقية البلاد، كما هو مبين في المواد المذكورة أعلاه.[1]

وكما ورد أيضًا في **المادة (من 34 إلى غاية 37)** بأنّ هذه المنطقة –شمال مالي– وضعت إستراتيجية إنمائية محددة بالاشتراك بين الأطراف بدعم من الشركاء الدوليين وتمويلها ولاسيما من خلال صندوق للتنمية المستدامة. بهدف جعل التوازن بين المنطقة الشمالية وبقية البلاد، في فترة محددة لا تتجاوز 10 أو 15 سنة. والعمل على إنشاء بعثة تقييم للأوضاع في الشمال، بالحد من الفقر و دفع عجلة التنمية في هذه المنطقة، وذلك بالتشاور مع الحكومة ومختلف الفواعل الرسمية والغير رسمية كالمنظمات الإقليمية والدولية (الايكواس و الاتحاد الأوروبي). و الدعوة إلى عقد مؤتمر في غضون شهرين بعد وضع إستراتيجية التنمية النوعية.[2]

وعلى إثْرِهِ فقد تم عقد مؤتمر دولي للانتعاش الاقتصادي والتنمية في مالي في باريس في 22 أكتوبر 2015، ويُعتبَرُ أحد الإنجازات الرئيسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الشمالية لمالي.و قام المؤتمر بتعبئة **3.2 مليار يورو** لدعم مالي، وتوفير قاعدة للإصلاح الاجتماعي للبلاد، مع ايلاء اهتمام خاص إلى الشمال. وعلاوة على ذلك، تم إجراء تقييم لاحتياجات التنمية في المناطق الشمالية، وتقوم الحكومة المالية بوضع إستراتيجية للتنمية في الشمال.[3]

المطلب الثاني: التعبئة من أجل تنمية المناطق الشمالية

وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى استفادة منطقة التنمية في الأقاليم الشمالية بطريقة أولوية، من ترتيبات دعم الدولة المنصوص عليها في هذا الاتفاق. وفي هذا الصدد، يوافق الطرفان على تنفيذ جميع التدابير القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل الواردة في **المرفق(3)** من اتفاقية خارطة طريق الجزائر، المتعلق بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. حيث ستقدم الحكومة من الدورات الأولى إلى لجنة متابعة الاتفاق وثيقة تحدد التزاماتها في هذا المجال، والموارد المحددة التي تخطط لحشدها والجدول الزمني لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها ولاسيما فيما يتعلق بالمجالات التالية:[4]

الخدمات الاجتماعية الأساسية، تنمية الموارد البشرية، الأمن الغذائي، التنمية الريفية (الزراعة والثروة الحيوانية والأنشطة الرعوية)، هيكلة البنى التحتية، بهدف فتح المناطق الشمالية، إعادة إدماج وتأهيل العائدين والمشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة، ونشر التعليم والثقافة.

---

[1] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, **« peace in Mali ? An analysis of the 2015 Algiers agreement and its implementation** », Ministry of Defence, project, no^{0}. A16104 (Swedish : Novembre, 2016), p. 29.

[2] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit., art. 34-37, pp. 10,11.

[3] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 30.

[4] **« Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger** », Op.cit., art. 39, p. 11.

ويتّضح من خلال هذه التدابير أن اتفاق السلام هذا يسعى إلى تهيئة أرضية مناسبة لبعث الاقتصاد من جديد في المناطق الشمالية، وذلك بإعطاء إدارة التسيير والتصرف في أيدي المواطنين الشماليين، وتحميلهم المسؤولية الكاملة في ضرورة تنمية هذه المناطق لكن يكون ضمن هيكل مؤسساتي قانوني ليسهل معالجة الأوضاع والشؤون الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق ومحاولة السعي لبعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عن طريق تمرير مختلف المشاريع الواعدة من طرف الحكومة المالية وبعض المنظمات والدول الإقليمية والدولية.

كما تنص **المادة39** على أن يتفق الطرفان فيما يتعلق بمجالي التعليم والثقافة على اتخاذ التدابير التالية:[1]

تكييف المناهج الدراسية مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمناطق، تعزيز اللغات والكتابات المحلية،تعزيز نظام التعليم الابتدائي والثانوي مع إيلاء اهتمام خاص لتوفير التعليم للجميع، إنشاء مؤسسات للتعليم العالي، إنشاء مراكز ثقافية ومتاحف إقليمية، تعزيز ثقافات هذه المناطق على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

على الرغم من استمرار هشاشة الحالة الأمنية، شهدت مالي نموا مستقرا بمعدل **5%** في ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2017، وهو ما يتوقع أن يستمر إلى 2018. ومع ذلك، واجهت الحكومة ضغوطا متعلقة بالميزانية بسبب تدهور الحالة الأمنية في شمال البلاد ووسطها، مما أسفر عن زيادات غير متوقعة في النفقات الدفاعية على حساب البرامج الاجتماعية. و منذ انعقاد المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي أكتوبر 2015 في باريس، دفعت الحكومة ما يربو على 1.1 بليون دولار إلى المناطق الشمالية من خلال خطة الطوارئ وإعادة الإعمار من أجل تنفيذ الاتفاق.[2] وهذا يصُبّ في معنى ما نصت عليه **(المواد40، 41، 42، 43). من خارطة طريق2015.**

ووضعت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة اللمسات الأخيرة على خارطة طريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تتمحور حول أربعة محاور: التحول الهيكلي للاقتصاد و الحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على الفقرة، وبناء القدرة على الصمود والاستدامة البيئية، و تعزيز الحكم الراشد والأمن. وثمة حاجة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال الاستثمار في هذه المجالات لكي يتسنى إرساء الأساس للسلام والاستقرار. وخلال هذه الفترة أقرّت البعثة 18 مشروعا سريع الأثر بقيمة 694337 دولارا. وأدت هذه المشاريع إلى تحسين الوصول إلى مياه الشرب وخدمات الرعاية الصحية، وخلق الفرص الاقتصادية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ودعم السلطات الإقليمية والمحلية في مناطق **غاو** و **مويتي** و **تمبكتو**. وفيما يتصل بالحفاظ على التراث الثقافي

[1] Ibid, p. 12.

[2] أنطونيو غوتيريس، "**تقريرعن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم: 1105 (26 ديسمبر2017)، ص. 11.

واصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والبعثة التوعية بحماية التراث الثقافي وجهود مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية من خلال أنشطة الدعوة وبناء القدرات للموظفين المدنيين والأفراد العسكريين.[1]

المطلب الثالث: المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية

لقد جاء في **المادة 46 من اتفاق خارطة الطريق 2015** بأن يتفق الطرفان على تعزيز المصالحة الحقيقية استنادا لعدة عناصر تمثلت في صياغة ميثاق وطني للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية، و إنشاء آليات للعدالة الانتقالية، ولاسيما من خلال تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وتكوين لجنان لمكافحة الفساد والجريمة المالية، والتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم الجنسية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء مالي، بعدم وجود عفو في هذا لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتوطيد السلطة القضائية لضمان سيادة القانون في جميع أنحاء البلد. وأيضًا وضع إصلاحات رئيسية فيما يخص العدالة وتدريب الفاعلين والمساعدين لها.[2]

وفي هذا الصدد يؤكد وزير المصالحة في حكومة مالي **الذهبي ولد سيدي محمد**، أن بلاده تسير بخطى واثقة نحو المصالحة والاستقرار، حيث "توقفت الاشتباكات بين الجيش والحركات المسلحة، ولم تسجل أي صدامات" مسلحة منذ سنة، وعادت الحياة إلى المدن التي كانت مهجورة. ويرى **ولد سيدي محمد** أن الجانب الحكومي سعى منذ البداية إلى تسريع تطبيق بنود اتفاق السلام القابلة للتنفيذ دون الحاجة لإجراءات تشريعية أو تعديلات دستورية، لكن بعض الحركات لم تستجب حتى الآن لذلك. كما صرّح المسؤول المالي على تأثير الوضع في ليبيا على بلاده وعلى منطقة الساحل الأفريقي باتجاه إشاعة مناخ من عدم الاستقرار، بعد أن أصبحت ليبيا ملاذا لشبكات السلاح والتنظيمات الإرهابية على حد تعبيره. وقد تحَدّث عن النتائج بعد عام من عقد الاتفاق على سبيل الذكر، توقف الاشتباكات بين الجيش والحركات المسلحة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات ولجان مسؤولة على متابعة تنفيذ بنود الاتفاق ولجان العدالة التي ستتولى التحقيق في جرائم القتل والنهب التي حصلت مدى سنوات من النزاع.[3]

و حسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في أكتوبر 2017 ناقشت الحركات الموقعة جملة أمور منها إيجاد تسوية سياسية للنزاعات القبلية الجارية، والإفراج عن المحتجزين والتعرف على هوية

---

[1] المرجع نفسه، ص. 12.

[2] **« Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger** », Op.cit., art. 46, p. 13.

[3] الذهبي ولد سيدي محمد، "**وزير المصالحة المالي: اتفاق السلام إنجاز حقق الكثير**"، الجزيرة نت (2016/05/30). ولوج الموقع (2018/05/09)

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/

المفقودين، والأسباب الجذرية للنزاع والنتائج المترتبة عنه. ووافقت أيضا على أن يفصل القضاة التقليديون في الجرائم التي ارتكبتها الجماعات الموقعة منذ عام 2017، بدلا من نظام العدالة الرسمي وقام ممثلي الخاص، بالتعاون مع حكومة الجزائر، بتكثيف مساعيها الحميدة مع قيادات الحركات من أجل تيسير إقامة حوار معها ومساعدتها في تذليل العقبات. وأكد أيضا الدور الأساسي للجنة التحقيق الدولية في معالجة القضايا ذات الصلة بالعدالة. وفي 11 أكتوبر، وضعت الحركات خارطة طريق لتنفيذ الالتزامات. وأنشأت كذلك لجان مصالحة لزيارة المناطق الشمالية لنشر مضمون الاتفاق الذي تم التوصل إليه في **النفيس***، و في 21 أكتوبر اجتمعت لجنة متابعة الاتفاق مع وفد مجلس الأمن الذي يقوم بزيارة مالي، وفي الملاحظات التي قدمها وزير الدفاع وشؤون قدامى المحاربين إلى المجلس، أفاد بأن تنفيذ اتفاق السلام قد وُضع على المسار الصحيح. وبيّنت الحركات الموقعة على الاتفاق من جانبها أن الحكومة تتخذ إجراءات أحادية الجانب، كان منها على الأخص إصدار قوانين المجتمعات الإقليمية في 2 أكتوبر دون إجراء ما يكفي من المشاورات مع الجماعات المسلحة الموقعة. ورحّب رئيس المجلس بقيام الحركات الموقعة على الاتفاق بوقف الأعمال العدائية، ولكنه أعرب عن القلق البالغ إزاء التأخر في تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق.[1]

وفيما يخص القضايا الإنسانية فقد أُدرجت أيضا في هذا الاتفاق لخارطة طريق الجزائر 2015، حيث نصت المادة 47 بتعهد الطرفان بتهيئة الظروف اللازمة لتسهيل ذلك والعودة المبكرة إلى الوطن وإعادة جميع الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم، وإقامة آليات للرعاية، وفقا للصكوك الأفريقية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 ومشاكل اللاجئين في أفريقيا، واتفاقية عام 2009 (اتفاقية كمبالا) بشأن حماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا.

حيث عقب توقيع اتفاق السلام في20 جوان 2015، شرعت البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ثمانية مشاريع للحد من العنف المجتمعي في غاو، و كيدال و تمبكتو من أجل التخفيف من الأخطار المحتملة لتجنيد الجماعات الإجرامية والمسلحة للسكان المدنيين.[2] كما اتضح أن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية لا تزال تمثل تحديا وتؤثر على تقديم المساعدة، لا سيما في منطقتي غاو وتمبكتو، حيث تم تقييد تحركات العاملين في المجال الإنساني والبضائع. وللتخفيف من تلك المخاطر، اعتمدت الجهات الفاعلة الإنسانية على النقل الجوي لدعم عملياته، واضطلعت بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي(MINUSMA)

---

* **النفيس:** هي بلدية في دولة مالي، تقع في دائرة كيدال. وحدثت فيها أول معركة في حرب مالي في 17 ماي 2013، تعرضت للهجوم من قبل الحركة العربية الأزوادية(MAA) على الحركة الوطنية لتحرير أزواد(MNLA) التي كانت تسيطر عليها.

[1] أنطونيو غوتيريس، "**تقريرعن الحالة في مالي**"، مرجع سابق، ص. 02.

[2] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم:732 (2015/09/22)، ص. 9.

بدور أساسي في كفالة أمن المهابط الثانوية للطائرات التي يستخدمها العاملون في المجال الإنساني. كما شكل سوء أحوال الطرق خلال موسم الأمطار وتعطل مهابط الطائرات في **كيدال** و **ميناكا** عائقا في وجه إيصال المساعدات الإنسانية.[1]

وقد باشرت جهود الحكومة المالية عملها مع مساعدة الدول الإقليمية والمنظمات الدولية في تحسين الظروف المعيشية في مالي وخصوصا في الأقاليم الشمالية، حيث استقبلت العديد من المساعدات الغذائية للأطفال والنساء للوقاية من سوء التغذية، وكذا عملت منظمة الأغذية والزراعة بتقديم دعم للثروة الحيوانية وذلك لإعادة إحياء الدورة الزراعية في الشمال، مع تقديم أدوية حيوانية ولقاحات للقضاء على الأوبئة الفتّاكة وهذا ما جعل عدد النازحين يتراجع في مدة قصيرة.

وبعد مرور على اتفاق خارطة طريق الجزائر أكثر من عام لا يزال هناك استمرار لانعدام الأمن والغياب المتكرر للأمن الغذائي والفقر، وعدم كفاية للخدمات الاجتماعية الأساسية يقابله حضور محدود لسلطات الدولية، حيث عادت الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق إلى الاشتباكات، كل هذا زاد من حدة تدهور الأوضاع الإنسانية خاصة في كل من منطقتي **تمبكتو** و**موبتي**. لكن في المقابل لازالت الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تقع ضحية لأنشطة إجرامية من سرقة للمعدات خاصة في الشمال, وقد وقعت حوالي 29 حادثة أمنية حتى ديسمبر2016 و راح ضحيتها جهات فاعلة في تقديم المساعدة الإنسانية، وهذا ينافي **المادة 49** من الاتفاقية.[2]

وفي الثلاثي الثالث من عام 2017 ظل تمويل الأنشطة الإنسانية غير كافي لتلبية الاحتياجات الراهنة وتقديم المساعدة لإنقاذ حياة أكثر من 1.36 مليون شخص. وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية في وسط وشمال مالي وتفاقم الحلة الإنسانية أعلنت على إثرها سبع منظمات غير حكومية دولية توقيف أنشطتها في **ميناكا**.[3]

المبحث الثالث: قضايا الدفاع والأمن

وفي هذا المبحث سيتطرق البحث إلى آلية إعادة نشر وتنظيم القوات المسلحة الأمنية في شمال مالي وإصلاح قطاع الدفاع والأمن وذلك حسب ما نص عليه اتفاق السلام لـ2015، مع محاولة تقييم التدابير والمشاريع الموجهة لمنطقة شمال مالي على المدى القصير، المتوسط والطويل.

المطلب الأول: إعادة نشر وتنظيم الّقوات المسلحة والأمنية في شمال مالي

من باب الحالة الغير مستقرة التي وصلت إليها دولة مالي في هذه السنوات الأخيرة، وهشاشة الدولة تخضع قضايا الدفاع والأمن لمبادئ تمثيل سكان مالي في القوات المسلحة وأمنهم بصورة

---

[1] المرجع نفسه، ص. 15.

[2] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم:1137 (2016/12/30)، ص. 14.

[3] أنطونيو غوتيريس، "**تقريرعن الحالة في مالي**"، مرجع سابق، ص. 10.

مجدية، ووحدة القوات المسلحة و الأمن في مالي، التقدم الواضح في إعادة نشر القوات المسلحة وقوات الأمن المعاد تكوينها في مالي. وهذا ما نصت عليه **المادة 17** من اتفاق السلام.

كما تهدف عملية تجميع المقاتلين إلى تحديد المقاتلين المؤهلين للاندماج أو برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. و تجري هذه العملية وفقا للمعايير والممارسات المهنية المعمول بها بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي(MINUSMA). كذلك وافق الطرفان على إنشاء لجنة وطنية من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك ممثلو الحكومة وحركات التوقيع. حيث يجري الإدماج على المقاتلين في هيئات الدولة وذلك داخل القوات المسلحة والأمن، أو في الحياة المدنية. وهذا ما جاء في **(المادة 18،19،20)**[1] من اتفاق السلام.

وعلى الرغم من هذا بقي تنفيذ أحكام اتفاق السلام الخاصة بالدفاع والأمن تحت رهان عدم الاستقرار وانعدام الأمن، وذلك ناتج عن الهجمات التي شنّتها الجماعات الإرهابية في المناطق الشمالية على القوات المالية. هذا ما أدى إلى عرقلة عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في تنفيذ مهام التجميع وتنظيم الشؤون في تلك المناطق.

وفي هذا الشأن وبما أنه لم يبدأ بعد إعادة تشكيل قوات الأمن، فقد تم تعليق إعادة نشر قوات الأمن. وبدلاً من ذلك، ركزت الجهود في هذا المجال على إنشاء آلية التنسيق التشغيلي (OCM) والدوريات المشتركة. وتلعب الدوريات المشتركة دوراً هاماً في عملية السلام لأنها تهدف إلى توفير الأمن في الشمال، بما في ذلك حماية السلطات المؤقتة.[2]

ومع نزع السلاح والتسريح وإعادة النشر الإدماج للجماعات المسلحة الشمالية بفعالية بما في ذلك دمج أعداد غير محددة من المقاتلين في قوات الأمن الوطنية. وبالمثل، يتوقف نجاح نزع السلاح على الثقة المتبادلة أساسا لأن نزع السلاح يؤدي إلى مستويات عالية من انعدام الثقة. هناك حاجة إلى الثقة المتبادلة لقيادة تنفيذ اتفاق السلام الموقع.[3]

ووفقاً لهذا الاتفاق سيتم إنشاء منظمة OCM والدوريات المشتركة في غضون 60 يوماً من التوقيع. لكن لم يتم الوفاء بهذا الموعد النهائي. وفي إنجاز كبير، حددت خريطة طريق جوان 2015 جدول أعمال لإنشاء **منظمة التنسيق التشغيلي (OMC)** والدوريات المشتركة بحلول منتصف أوت 2015. وقدم كل طرف أسماء 200 جندي (أي مجموع 600 جندي) للمشاركة في الدوريات في غاو

[1] **« Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger »**, Op.cit., art. 18-20, pp, 8-9.
[2] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 25.
[3] Richard Reeve, **« Five strategic failures of the French intervention in Mali »,** The Broker Connecting worldsof knowledge, (Netherlands, 03 march 2015). Accessed (11/05/2018) http://www.thebrokeronline.eu/Blogs/Sahel-Watch-a-living-analysis-of-the-conflict-in-Mali/Five-strategic-failures-of-the-French-intervention-in-Mali

Gao والمركبات للقيام بالدوريات تم شراؤها من قبل الحكومة. بيد أن تجدد القتال بين الجماعات المسلحة أدى إلى تأجيل الدوريات المشتركة. وقد اتفق الطرفان على بدء الدوريات في أقرب وقت ممكن، لا سيما وأنهما ضروريان لتأسيس الأمن المطلوب لتشغيل السلطات المؤقتة.[1]

وقد واصلت البعثة المتكاملة في تشييد خمسة مواقع للتجميع جديدة في أفريل 2016 في كل من غاو وتمبكتو وكيدال، وحتى 20 ماي أكملت البعثة تشييد المواقع الثلاثة الأولى في **ليكراكار** في تمبكتو. وقد أُحرز تقدم في إنشاء آلية التنسيق التشغيلي المسؤولة عن تنسيق الدوريات المختلطة وحماية مواقع التجميع، مع وضع الصيغة النهائية لمفهوم عملياتها، وإنشاء مقرها في غاو.

وفي 8 أفريل سلمت الحكومة إلى الآلية 42 مركبة لبدء الدوريات المختلطة، كما تمت الموافقة على أربعة مشاريع لتزويد مقرها بالتجهيزات اللازمة، وذلك من خلال الصندوق الإستئماني لدعم السلام والأمن في مالي. وفي نهاية أفريل، قدم كل من تنسيقية حركات أزواد والائتلاف قوائم بأفرادها الذين سينضمون إلى الدوريات المختلطة في غاو.[2]

وهكذا ظلت إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في المناطق الشمالية متوقفة على قدرتها على الحصول على المعدات وتلقي التدريب. ووضعت البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية خطة مشتركة، تماشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، من أجل الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوات المسلحة المالية في مجالات التدريب، واللوجستيات، والاستخبارات، وتنسيق العمليات. وعلاوة على ذلك، ولدعم إعادة نشر شرطة مالي ودَرَكِها وحَرَسِها الوطني في الشمال، قام عنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة بتعزيز موقعه في وسط وشمال مالي عن طريق نشر وحدة شرطة مشكَّلة في غاو، و25 شرطياً إضافياً من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات في أنسونغو(منطقة غاو)، ودوينتزا (منطقة موبتي)، وغوندام (منطقة تمبكتو) و ميناكا.[3]

وهكذا عملت الأطراف المالية بتحقيق التقدم فيما يتعلق بالتدابير الأمنية والتعجيل في تفعيل آلية تنسيق العمليات بدمج عدد كبير من المقاتلين وتقديم الدعم وذلك بتوفير مختلف المعدات العسكرية من مركبات وغيرها وذلك وفق لاجتماع 25 و26 جويلية 2016 . وفي 20 سبتمبر من العام أعلنت تنسيقية حركات أزواد بضم 200 مقاتل إلى الدوريات المختلطة وذلك لعمل آلية تنسيق العمليات بشكل عادي وتوفير الأمن لنشاط البعثة المتكاملة.

---

[1] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 25.

[2] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم : 498 (2016/05/31)، ص. 4.

[3] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم : 819 (2016/09/29)، ص. 6.

المطلب الثاني: إصلاح قطاع الدفاع والأمن

لقد عملت مختلف الجهات في مالي على إصلاح قطاع الدفاع والأمن، بمختلف الأدوات وتبني مختلف الاستراتيجيات التي من شأنها تفعيل مؤسسات الأمن والدفاع، وذلك لإرجاع حالة الاستقرار إلى المدن الشمالية، والعمل على إعادة اعمار المؤسسات القضائية، وبناء السجون واسترجاع مخازن الأسلحة، وجعلها في يد الشرطة والدرك في تلك المناطق.

وكما جاء في اتفاقية خارطة الطريق أن في الـ 90 يومًا التالية لتوقيع الاتفاقية، سيقوم **المجلس الوطني لإصلاح القطاع الأمني (SSR)** بإجراء تقييم مفصل لنظام الدفاع والأمن، بدعم من الشركاء، بما في ذلك استشارة السكان، من أجل تحديد محاور الإصلاح ذات الأولوية للقطاع. وسيُحدد كذلك مسؤوليات ومهام مختلف الجهات الفاعلة في قطاع الأمن، مع مراعاة تنوع المناطق الجغرافية وفقا لأهداف كحماية السكان، العدالة، السجن وإنفاذ الأحكام القضائية، وإدارة المؤسسات الأمنية، وغيرها. والعمل على تعزيز الرقابة على القوات المسلحة وذلك على المستويين المحلي والوطني، واحترام سيادة القانون.[1]

وحسب الأمم المتحدة فقد "بدأت البعثة نشاطها في مساعدة قوات الدفاع والأمن المالية في مجال بناء القدرات. وواصل ضباط الشرطة التابعون لها تقديم المساعدة التقنية إلى وحدة متخصصة تابعة لجهاز الشرطة والدرك الوطني تُعنى بالتحقيق في هجوم 20 نوفمبر2015، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قدمت البعثة الدعم إلى السلطات المالية في تفعيل بعض الوحدة القضائية.... واعتمدت السلطات المالية ثلاثة مراسيم لتعيين شخصيات في المناصب القضائية الرئيسية في جميع مناطق مالي، وكذلك العمل على إدارة الأسلحة والذخائر والتخفيف من أخطارها".[2]

وفي صميم ما ذُكر فإنه تم إحراز بعض التقدم نحو إصلاح قطاع الأمن، بعد أشهر من تنفيذ أحكام الاتفاقية، مثل بناء القدرات للبرلمان كآلية للإشراف ومجموعات المجتمع المدني في أدوارهم "ككيانات مراقبة" لقطاع الأمن. وفي ماي 2016، تم **تأسيس مجلس وطني لإصلاح القطاع الأمني (SSR)**، يهدف إلى تمثيل جميع الموقعين. وعلى غرار ما فعلته لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإنه لا يزال موجوداً أساساً على الورق، حيث لم يتم بعد تقديم الترشيحات للمجلس.[3]

ووفقاً لتقرير للأمم المتحدة الصادر في ماي 2016، "فإن هذا **المجلس الوطني لإصلاح القطاع الأمني (SSR)** له أهمية حاسمة في تنفيذ أحكام التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة

---

[1] **« Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger »**, Op.cit., Annexe02, pp. 23,24.

[2] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم: S/2016/270 (2016/03/28)، ص.09.

[3] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 25.

الإدماج وإعادة تشكيل قوات الأمن والشرطة الإقليمية واللجان الاستشارية المحلية المعنية بالأمن".[1] عقدت الحكومة ورشة عمل بدعم من البعثة في مارس 2016 لمناقشة دور الجمعية الوطنية، ووضع خطة إستراتيجية كل ثلاث سنوات للفترة 2016- 2019. كما تم تدريب القضاة والموظفين في نظام السجون.[2]

كما أن هناك حاجة لإصلاح المؤسسات القائمة لجعلها أكثر تمثيلاً للمجتمع المالي. هذا أمر مهم لأنه يساعد على خلق بيئة ملائمة لجميع الماليين. يجب أن يكون الناس في المحافظة على ثقة في حكومتهم وأنظمتهم الأمنية، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون هناك مبادرات موثوقة لبناء السلام وعمليات إصلاح القطاع الأمني داخل البلاد.[3]

كما يبدو أن القضايا المتعلقة بإصلاح **النظام الأمني (SSR)** قد جُعلت في آخر الحسابات، في حين أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدوريات المشتركة أعطيت الأولوية على أمل خلق الأمن الفوري. و تحمل عملية إصلاح النظام الأمني المتأخرة مخاطر واضحة. وبدون جدول أعمال واضح لقطاع الأمن، فإن قضايا مثل إعادة الدمج وشرعية قوات الأمن والرقابة المدنية تتعرض للنسيان.[4]

المطلب الثالث: التدابير والمشاريع الموجه لمنطقة شمال مالي على المدى (القصير- المتوسط – الطويل)

في هذا المطلب سيحاول البحث تقييم لمختلف التدابير والمشاريع التنموية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المدى القصير والمتوسط والطويل، ومدى التزام الأطراف بتنفيذ أحكام هذا الاتفاق في هذا المجال، وقد وافقت عليها الأطراف وحددتها بموجب التعجيل في الختم عليها مع إعطاء أولوية لصالح السكان المتضررين أكثر في المناطق الشمالية.

ووفقًا **للملحق رقم (03)** من **اتفاق خارطة الطريق 2015**، فإن التدابير المؤقتة أو المشاريع الموجهة لشمال مالي على المدى القصير، تتمثل في أربعة جوانب وهي:

أولا- التعليم والتدريب: حيث يتم تنظيم العام الدراسي الجديد 2015 في جميع مناطق غاو وتمبكتو وكيدال، وتعزيز وظائف المطاعم المدرسية في 314 مدرسة من خلال توفير الأغذية والمعدات المناسبة. وكذلك وظائف المدارس عن طريق إعادة تأهيل المستوطنات المتضررة، والعمل على توظيف المعلمين وبناء وتجهيز أماكن التعلم المؤقتة، حشد المجتمعات وتوعيتهم بضرورة عودة

[1] بان كي-مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، تقرير رقم: 498، مرجع سابق، ص.04.
[2] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 26.
[3] John Bosco Nizeimana, Op.cit., p. 130.
[4] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 26.

الأطفال للمدارس، وبناء مراكز للتدريب المهني للنهوض بالزراعة والرعي في كل من كيدال، تمبكتو وغاو.[1]

ثانيا– الصحة: تعزيز المرافق الصحية من خلال توفير المعدات الفنية والمنتجات الصحية وإعادة تأهيل وتجهيز المرافق الصحية غير العاملة في مناطق غاو، تمبكتو وكيدال، توظيف العاملين الطبّيين ذوي العقود وتوفير الرعاية لهم وتحسين التغطية الصحية خلال فترة التدخل، تحسين إمكانية وصول الأشخاص إلى المرافق الصحية من خلال تغطية تكاليف رعاية المحتاجين عزيز أنشطة الاستراتيجيات المتقدمة في مجال الرعاية الوقائية والعلاجية من قبل الفرق المتنقلة، مع إنشاء نُظم للفحص وخاصة ذوي من يعانون سوء التغذية الحاد، والعمل على تشييد وتجهيز ثلاث مراكز محلية للصحة والمساعدة الاجتماعية في المناطق الثلاثة. و**ثالثً– الهيدروليكية:** كإعادة تأهيل نقاط المياه كالآبار، و تأهيل الحفر في كل من كيدال وغاو، و تأهيل خزان جيّد في تمكبتو.[2]

رابعًا– انتعاش الاقتصاد المحلي: تقديم الدعم لاستعادة الإنتاج الزراعي والحيواني من خلال إحياء أنشطة الزراعة الأسرية والمجتمعية، و توزيع المدخلات الزراعية، تنظيم حملات التطعيم وعلاج المواشي وإنشاء أنشطة المولّدة للدخل لدى النساء والشباب في مجالات الزراعة وتربية الماشية والتجارة الصغيرة وصيد الأسماك والحرف اليدوية[3].

وفيما يخص التدابير متوسطة وطويلة المدى سيتم تنفيذ خخط خاصة لعدة سنوات للنهوض بالتنمية المستدامة في منطقة شمال مالي، حيث تندرج تحت تفعيل **إستراتيجية التنمية الريفية والأمن الغذائي والبيئة**، من خلال دمج الأعمال والإنتاج النباتي والحيواني ورفع القدرات الزراعية والتسويق للثروة الحيوانية المحلية، وكذلك دعم البرامج في إطار برامج الانتعاش الاقتصادي المحلي، بتشجيع الأنشطة والمشاريع الصغيرة لتعزيز الاقتصاد المحلي. أما فيما يتعلق **بتطوير الهياكل الأساسية** فيتم بإنجاز الطرق وإعادة تأهيل محطات الطاقة الشمسية وما إلى ذلك. ومن أجل **تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية** سيتم من خلال تعزيز الرعية للمناطق البدوية، ودعم المدارس وتوفير مناصب عمل، وتطوير المراكز الجامعية في المناطق الشمالية. أما فيما يخص **مجال الثقافة** فيتم إعادة تأهيل ودعم الخدمات الثقافية الإقليمية وتشجيع الأنشطة البحثية، وتعزيز الحوار بين الثقافات من خلال إحياء الأحداث الثقافية والمهرجانات الفنية.[4]

حسب الأمم المتحدة وبعد ستة أشهر من التوقيع على اتفاق السلام، وبعد انعقاد المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي في أكتوبر، واصلت البعثة المتكاملة وبعض المنظمات

---

[1] **« Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger »,** Op.cit., Annexe.03. p.25.
[2] Ibid, p.26.
[3] Ibid, p. 27.
[4] Ibid, pp. 28-32.

الحكومية تقديم مشاريع قصيرة المدى، من خلال آليات مرنة سريعة الاستجابة لتعزيز الأمن والسلم في في شمال مالي. وبزيادة البعثة المتكاملة دعمها للمجتمعات المحلية في الشمال، حيث قدّمت الدعم لحوالي 32 مشروع قصير المدى (سريع الأثر)، بتكلفة بلغت 1.3 مليون دولار، وشملت المشاريع الجديدة توفير مياه الشرب في كيدال، وتجديد مراكز الرعاية الاجتماعية في غاو، ومشاريع إعادة الإدماج الاجتماعي في تمبكتو.[1]

وفي بداية أكتوبر 2015 و في إطار التحضير للمؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، سهلت الأمم المتحدة المشاورات التي يجريها مصرف التنمية الإفريقي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي من أجل تقييم الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية في المناطق الشمالية وذلك وفقا لاتفاق السلام **المادة 32.** ونفر سكان الشمال من استبعاد الاستراتيجيات الإنمائية للمناطق الشمالية. وعقب المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، فقد قدّم الشركاء الدوليين تبرعات تتألف من أنشطة قصيرة الأجل ترمي إلى تقديم مكاسب السلام وتحقيق الاستقرار، ودعم الانتعاش الاقتصادي وتعزيز الخدمات الاجتماعية وغيرها.[2]

على الرغم من دعم الاتجاه العام إلى إعادة فتح المدارس في الشمال إلاّ أن 12% من المدارس ظلت مُغلقة في المناطق الشمالية في بداية 2016، وحوالي 380000 طفل ما بين 7-15 سنة محرومين من مدارسهم، وزاد عدد إغلاق المدارس في تلك المناطق لتدهور الأوضاع الأمنية فيها. وكذلك إذا ما نظرنا في مدى الحصول على الخدمات الأساسية في شمال مالي، فقد ظل عدد المرافق الصحية المفتوحة محدودًا جدًّا، وقد قامت منظمة الصحة العالمية بإصلاح 186 مرفقا من بين 203 مرافق صحية في كل من تمبكتو، كيدال وغاو. وهكذا ظل النقص في الاستثمار في البنى التحتية العامة، مثل الآبار ومولدات الكهرباء، وزاد عدد المتضررين من انعدام الأمن الغذائي، وقد قدّمت أيضا منظمة الأغذية والتجارة دعما في المجال الزراعي لأكثر من 26000 أسرة في الشمال.[3]

وهكذا ظلت جهود الحكومة المبذولة إلى تسجيل تقدم في إعادة الخدمات الأساسية إلى الشمال تواجه عوائق عدة تتمثل في استمرار انعدام الأمن والافتقار إلى الهياكل الأساسية ومحدودية عدد المسؤولين الحكوميين الذين أعيد نشرهم في الشمال، بالإضافة إلى التأخر في إنشاء الإدارات المؤقتة. وواصلت البعثة المتكاملة في تقديم الدعم إلى السكان، لا سيما في المناطق الشمالية. كما استخدمت مشاريع سريعة وقصير الأجل لتقديم المساعدة منها توفير مياه الشرب ولوازم توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية لصالح المراكز الصحية المجتمعية في تلك المناطق، وكذلك من خلال دعم النساء

---

[1] بان كي-مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الامم المتحدة، تقرير رقم: 1030 (2015/12/24)، ص.16.

[2] المرجع نفسه، ص. 17.

[3] بان كي-مون، " **تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم: 281، مرجع سابق، ص ص. 13. 14.

في إيجاد سبل كسب العيش. و بقيت الجهود إلى منتصف سنة 2016 بتقديم المساعدة للحكومة المالية في حماية المواقع الثقافية والتاريخية في هذا البلد من الهجمات.

وقد زاد معدّل سوء التغذية في نهاية 2017 في كامل البلاد بنسبة 7 إلى 10%، وهذا ما جعله يتجاوز عتبة الطوارئ لمنظمة الصحة العالمية، وخلال هذا العام قد ازداد انعدام الأمن الغذائي في المناطق الثلاثة الشمالية، وقد تم تقديم مساعدات غذائية من طرف برنامج الأغذية العالمي إلى 260.000 شخص من أصل 601.000 شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، بينما يُتَوقع أن تدهور الحالة الغذائية سيزيد في منتصف عام 2018 أثناء موسم الجفاف (جوان إلى نهاية أوت). وفي قطاع الصحة قّدمت منظّمة الأمم المتحدة للطفولة وشركائها علاجًا لإنقاذ حياة الآلاف من الأطفال يعانون من سوء التغذية الحاد في الفترة الممتدة من سبتمبر إلى أكتوبر2017، وفي نفس الشهر في بداية العام المدرسي الجديد كانت هناك 582 مدرسة مُغلقة مقابل 500 مدرسة في جوان من نفس العام، وكان سبب إغلاق هذه المدارس ناجم عن حالة انعدام الأمن التي شملت تهديدات وهجمات مباشرة من المتطرفين في مناطق كيدال، تمبكتو وغاو الشمالية.[1]

[1] أنطونيو غوتيريس، "**تقريرعن الحالة في مالي**"، مرجع سابق، ص. 11.

خلاصة الفصل:

نستنتج من هذا الفصل أن نزاع شمال مالي قد أفرز في أواخر عام 2014 بوادر اتفاق سلام أدى في الأخير إلى التوقيع من طرف أطرف النزاع بصفة نهائية على خارطة طريق الجزائر في 20 جوان 2015، التي تبيّن من خلال القراءة التحليلية لمضمونها، بأنها تسعى إلى إدارة دائمة للنزاع بإرساء السلم والأمن في مالي عامة، والأقاليم الشمالية خاصة، وقد تزعمت الجزائر هذه الوساطة في إبرام الاتفاقية بين الحركات الأزوادية الموحدة والحكومة المالية، بدعم دولي وإقليمي، ولقد كانت الجزائر تسعى لحل هذا النزاع بالطرق السلمية وتندد بالتدخل والحل العسكري. ولقد جاءت هذه الاتفاقية وفقًا لما يتناسب مع متطلبات السكان في تلك المناطق، بالعمل على وضع استراتيجيات تنموية وأمينة من أجل النهوض بازدهار الأقاليم الشمالية المالية، من خلال إرساء قواعد المصالحة والعدالة وإعادة نشر وتنظيم القوات الأمنية المالية، والعمل على إصلاح القطاع الأمني بوضع تدابير ومشاريع موجه لتلك المناطق على المدى القصير، المتوسط والبعيد. وقد لاقت خارطة طريق الجزائر قبولاً شبه كلي بين الحركات الأزوادية على غرار الحركات المعارضة لبنودها، فقد كانت أحكام هذا الاتفاق شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية، السياسية منها والأمنية. وقد لعبت لكن في المقابل واجه هذا الاتفاق عدة صعوبات في مسار تنفيذ بنوده من طرف الجهات المعنية، ويظهر ذلك في انتهاكات وقف إطلاق النار من الجهتين، والأوضاع الأمنية الغير مستقرة التي هي نتاج لاشتباكات الحركات بين بعضهم البعض وتطفّل بعض الجماعات المسلحة الغير موقعة على اتفاق خارطة طريق 2015 ومهاجمتها للجيش المالي و بعثات الأمم المتحدة (MISMA/MINUSMA).

الـخـاتـمـة

الخاتمة

تناولت الدراسة آليات إدارة وحل النزاع في شمال مالي من قبل بعض الفواعل الداخلية والإقليمية والدولية، وكان ذلك على فترات مختلفة منذ تسعينات القرن الماضي وصولاً إلى 2015، ما دفع بدولة مالي إلى التعامل مع الاضطرابات الداخلية ومختلف التمرّدات التي شهدتها، باستعمال سياسة القمع تارة والوسائل الدبلوماسية السلمية لحل النزاع تارة أخرى.

تُعتبر منطقة شمال مالي فضاءًا جيوسياسي يتميّز بشساعة واتساع رقعتها الجغرافية بالنسبة لدولة مالي، فهي أكبر مساحة من بعض الدول كفرنسا وبلجيكا مجتمعة، و الطبيعة الصحراوية الجافة والقاحلة تُعطي طابعًا من التمييز والخصوصية. وفي المقابل تساهم الظروف المناخية السائدة الصعبة من تواتر الجفاف وظاهرة التصحّر، هذا ما يؤثر بدوره على سكان المنطقة على غرار قبائل التوارق المنتشرة هناك.

وبعد المحاولة في التحليل بإيجاد العلاقة بين مختلف متغيّرات الدراسة استطعنا ان نقف على بعض الاستنتاجات التي نوجزها في:

- فمن حيث مفاهيم والتعريفات المقدّمة لإدارة النزاع فنستنتج أن هذا الأخير يتعلّق بمعالجة عواقب الاختلافات، أي ما ينجمُ على الاختلافات بين الخصوم أو بين الأطراف المتنازعة، وأنّ إدارة النزاع تركّز على الجوانب المسلّحة من النزاع. و يهدف كذلك إلى الحد من العنف في المستقبل وتجنّبه عن طريق تشجيع التغييرات السلوكية الإيجابية في الأطراف المعنية في النزاع.
- إدارة النزاع وحل النزاع وتسويته، تتداخل فيما بينها وتُعتبرُ مُكَمّلة لبعضها البعض، أنّ كلٌّ منها تُفَسّر عن طريق أدوات إدارة النزاع وهي صنع وحفظ وبناء السلام. ويُعتبرُ حل وتسوية النزاع أكثر تقدّمًا من إدارة النزاع.
- جيو– سياسية منطقة شمال مالي اعتبرت كدافع رئيسي في تأجيج النزاع التوارقي في هذه المنطقة، حيث يغلب عليها الطابع الصحراوي مما جعل قبائل التوارق مضطهدين منذ عقود من الزمن.
- التفاوت الحاصل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بين شمال مالي وجنوبها أدى بدرجة كبيرة في استمرار لحمل السلاح من طرف الحركات الأزوادية ضد الحكومة المالية منذ استقلالها. وأنّ إقصاء التوارق وتهميشهم زاد ذلك في حدّة وتواتر النزاع في شمال مالي.
- محتوى مختلف اتفاقيات السلام تركّز في مجملها على الجانب الأمني وذلك بالعمل على إصلاح مختلف الأجهزة الأمنية وتوجيه كم هائل من الأموال وتخصيص ميزانيات معتبرة توجه للجانب الأمني هذا ما أدى إلى تجاهل للجوانب التنموية والاجتماعية، ومنه نستنتج أن تحقيق الاستقرار يكون بنسبة أقل، بينما يكون تحقيق السلم بدرجة أكبر في حالة الاهتمام بالجوانب التنموية بالدرجة الأولى

وتخصيص أكبر الميزانيات التمويلية لها. وهذا يظهر في تنفيذ أحكام الاتفاقيات السابقة على أرض الواقع.

- كانت مساهمة مختلف المنظمات الدولية والإقليمية تركّز على تقديم المساعدات الإنسانية وبناء السلام بعد ما خلّفته تمرّدات الحركات الأزوادية في شمال مالي.
- رغم كل الأعداد من المقاتلين الذين قامت الحكومة المالية بإعادة إدماجهم في مختلف القطاعات الاقتصادية منها والمدنية إلا أنّ هذا كان عددًا نسبيًّا مقارنة بسكان التوارق بالكامل في شمال مالي. و في المقابل أثبت نزع السلاح نجاحه بشكل طفيف وهذا في الفترة الأولى من إدارة النزاع (1990-2001).
- اتّضح أنّ توقيع اتفاق السلام لعام 2015 في الجزائر قد أعطى زخماً لعملية السلام في مالي وأوجد أملاً داخل البلد وخارجه وتنظيم مستقبل جديد وأكثر إشراقاً لمالي، و بعد أكثر من عام، تبيّن أنّ هذا الأمل لم يتحقق مجددا مع بدء العنف مرة أخرى، ووجود ديناميكيات صراع جديدة في ازدياد. كان هناك تركيز قوي على الجوانب السياسية والمؤسسية والأمنية من اتفاق السلام. وقد سيطرت عملية نزع السلاح و التسريح و إعادة الإدماج، بما في ذلك تجميع المقاتلين السابقين، إلى جانب إعادة إنشاء الدولة في الشمال و إنشاء المؤسسات الحكومية، و قد حظيت القضايا "الضعيفة"، مثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية و المصالحة و العدالة، باهتمام أقل ولم تظهر بعد نتائج ملموسة.
- تعتبر خارطة طريق الجزائر لبناء السلم وإدارة النزاع في شمال مالي، متوافقة مع الأدبيات الخاصة ببناء السلم ومتوافقة مع متطلّبات السكان المحليين، إلاّ أنها تواجه إشكالات كثيرة ومُعقّدة أثناء التنفيذ على أرض الواقع والمتمثلة في عدم وجود قوة تساندها.
- تبيّن أن خارطة طريق الجزائر تعتمد على إنهاء مختلف الخلافات التي تؤدي إلى النزاع، ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي أوجدتها هذه النزاعات، وخلق مجتمع يتم فيه حل الخلافات بين المجموعات الاجتماعية من خلال التسوية بدلاً من اللجوء إلى النزاع العنيف، وذلك ببناء التوافق في آراء واتجاهات كل الأطراف الفاعلة في النزاع.

قـــائـــمـة
الـــمـلاحـق

الملحق رقم (01)

الحركات المتمرد في مالي منذ التسعينات:

1- الحركة الشعبية لتحرير الأزواد (MPLA): تأسست سنة 1990 تتموقع في منطقة بوراسة Bourassa على الحدود مع الجزائر أما المناطق التي تخضع لنفوذها "تالاتاي" و "ميناكرا" شمال وشرق البلاد، تقوم على أسس هذه الحركة على تجمعات قائمة على النسب و الأصول وتوصف بأنها الحركة الأكثر اعتدال من بين المجموعات التارقية، توقيعها على اتفاق تمنراست بالجزائر عام 1991 أدى لانشقاقات عديدة عنها.

2- الجبهة الإسلامية العربية للأزواد(FIAA) : تأسست في27 جوان 1988 في موريتانيا، أعلنت الكفاح المسلح سنة1991 كرد فعل على الاضطهاد الذي وقع على السكان العرب في قطاعات "غاو" و " تمبكتو"، تعبر الفصل الثاني الموقع على اتفاق " تمنراست" بعد الحركة الشعبية، تجمع هذه الجبهة في صفوفها التوارق الإضافة للعرب الماليين المنحدرين من قبائل متمركزة في قطاعات السودان الفرنسي القديم وهي الحركة الوحيدة التي تظم في صفوفها أساسا العرب وسط الحركات البربرية و لذلك فهي تحظى بدعم الجزائر.

3- الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد(FPLA): أنشئت سنة 1991وهي منشقة عن الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزاواد، وقد تراجعت عن اتفاقها الوطني الموقع عليه في تمنراست بوقت قليل بعد مصادقتها عليه وذلك لأنها ترى أن الإرادة المعلنة من طرف النظام المالي لم تتبعها أفعال سواء تعلق الأمر بإدماج المقاتلين أو بنتائج لجنة التحقيق في المجازر التي مست التوارق.

4- الجيش الثوري لتحرير الأزاواد (AELA): أنشئ سنة1991 غير راض عن الإتفاقيات المبرمة مع الحكومة المالية، تدخل في مواجهات مع الحركات الأخرى خاصة مع الحركة الشعبية لتحرير الأزاواد.

5- الحركات و الجبهات الموحدة للأزواد (MFUA): تضم الحركة الشعبية لتحرير الأزواد ، الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد، الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد و الجيش الثوري لتحرير الأزواد تجمعت بمناسبة مفاوضات باماكو سنة 1992وقد أضعف الصراع على النفوذ داخل المنظمة من موقفها في مفاوضاتها مع الحكومة المالية.

هذا بالإضافة إلى عدة حركات مضادة من بينها

1_الجبهة الموحدة لتحرير الأزواد (FULA): تأسست سنة1994 تكونت من مختلف مجموعات الدفاع الذاتي، وهذه الميليشيات تتشكل من عناصر سود أفارقة تنحاز لسكان الحضر ضد السكان الرحل كالتوارق و العرب الذين تصفهم بالمتواطئين مع المتمردين.

.

2_الحركة الشعبية "غوندا كوي (MPGK): وهي حركة مضادة للتوارق تأسست في14 ماي 1994 توجه وتمول من طرف عصابات "المايغاMaiga "وتوري touré وتعني "غوندا كوي" سادة الأماكن وملاك الاراضي، تصف نفسها بأنها حركة حضرية مسلحة للمقاومة ضد أعمال العصابات الترقية معارضتها للاتفاق الوطني جعلها تحصل على دعم الجيش المالي وعدد من المنظمات السياسية و المالية ومنها جزء من التحالف من أجل الديمقراطية في مالي الموجود في السلطة، وبذلك تحولت إلى قوة سياسية حقيقية بعد سنة واحدة فقط من إنشائها، وقعت هدنة مع الفصائل التارقية في بورام Bourem ماي1995.

الملحق رقم (02)

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

ACCORD POUR LA PAIX
ET LA RECONCILIATION AU MALI

ISSU DU PROCESSUS D'ALGER

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

Préambule

Nous, Gouvernement de la République du Mali et Mouvements signataires à Alger de la Feuille de route du 24 juillet 2014, ci-après dénommés les Parties ;

Réunis à Alger dans le cadre du processus de négociations défini par la Feuille de route en vue de parvenir à un Accord pour une paix globale et durable garantissant une solution définitive à la crise qui affecte le Nord du Mali appelé par certains Azawad ;

Exprimant notre profonde reconnaissance à l'Algérie, en tant que Chef de file de la Médiation, ainsi qu'à la Communauté économique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), l'Union africaine (UA), les Nations unies, l'Union européenne (UE) et l'Organisation de la Coopération islamique (OCI), le Burkina Faso, la Mauritanie, le Niger, le Nigeria et le Tchad, membres de l'Equipe de Médiation ;

Ayant procédé à une analyse approfondie de la situation au Mali, en général, et en particulier la nature des crises que connaissent périodiquement les régions du Nord du Mali ;

Déterminés à éliminer définitivement les causes profondes de la situation actuelle et à promouvoir une véritable réconciliation nationale fondée sur une réappropriation de l'Histoire à travers une unité nationale respectueuse de la diversité humaine caractéristique de la Nation malienne ;

Convaincus de la nécessité de reconstruire l'unité nationale du pays sur des bases novatrices, qui respectent son intégrité territoriale, tiennent compte de sa diversité ethnique et culturelle, ainsi que de ses spécificités géographiques et socio-économiques;

Reconnaissant la nécessité d'accélérer le développement économique, social et culturel du Nord du Mali à travers un système adapté ;

Reconnaissant la nécessité d'une gouvernance conforme aux spécificités géo historiques et socio-culturelles des régions du Nord, dont l'histoire a été marquée d'épreuves ayant profondément affecté les conditions de vie des populations ;

Reconnaissant la nécessité de restaurer sans délai la sécurité, promouvoir durablement la paix et la stabilité dans notre pays et traduire dans la réalité les règles de bonne gouvernance, de transparence dans la gestion, de respect des droits de l'homme, de la justice et de lutte contre l'impunité ;

Reconnaissant l'impératif de la lutte contre le terrorisme et la criminalité transnationale organisée ;

Réitérant notre attachement aux instruments africains et internationaux pertinents ;

Ayant à l'esprit les Accords antérieurs, ainsi que les difficultés rencontrées dans leur mise en œuvre et leur suivi ;

Convenons de ce qui suit :

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

TITRE I : PRINCIPES, ENGAGEMENTS ET FONDEMENTS POUR UN REGLEMENT DURABLE DU CONFLIT

Chapitre 1 : Principes et Engagements

Article 1 : Les Parties, dans l'esprit de la Feuille de route, réitèrent leur attachement aux principes ci-après :

a) respect de l'unité nationale, de l'intégrité territoriale et de la souveraineté de l'Etat du Mali, ainsi que de sa forme républicaine et son caractère laïc;

b) reconnaissance et promotion de la diversité culturelle et linguistique et valorisation de la contribution de toutes les composantes du peuple malien, particulièrement celle des femmes et des jeunes, à l'œuvre de construction nationale;

c) prise en charge par les populations de la gestion effective de leurs propres affaires, à travers un système de gouvernance prenant en compte leurs aspirations et leurs besoins spécifiques;

d) promotion d'un développement équilibré de l'ensemble des régions du Mali tenant compte de leurs potentialités respectives;

e) rejet de la violence comme moyen d'expression politique et recours au dialogue et à la concertation pour le règlement des différends;

f) respect des droits de l'Homme, de la dignité humaine et des libertés fondamentales et religieuses;

g) lutte contre la corruption et l'impunité;

h) lutte contre le terrorisme, le trafic de drogues et les autres formes de criminalité transnationale organisée.

Article 2 : Les Parties s'engagent à mettre en œuvre, intégralement et de bonne foi, les dispositions du présent Accord en reconnaissant leur responsabilité première à cet égard.

Article 3 : Les Institutions de l'Etat malien prendront les dispositions requises pour l'adoption des mesures règlementaires, législatives, voire constitutionnelles nécessaires à la mise en œuvre des dispositions du présent Accord, en consultation étroite avec les Parties et avec le soutien du Comité de suivi prévu par le présent Accord.

Article 4 : Les dispositions de portée nationale arrêtées dans le présent Accord seront mises en œuvre prioritairement dans les régions du Nord du Mali, sans préjudice des mesures spécifiques convenues pour cette partie du pays. Ces dispositions sont applicables aux autres régions du pays.

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

Chapitre 2 : Fondements pour un règlement durable du conflit

Article 5 : Le présent Accord vise à créer les conditions d'une paix juste et durable au Mali, contribuant à la stabilité sous-régionale, ainsi qu'à la sécurité internationale. Il consacre solennellement le règlement concerté du conflit sur la base des éléments suivants :

De l'appellation Azawad

L'appellation AZAWAD recouvre une réalité socio-culturelle, mémorielle et symbolique partagée par différentes populations du Nord du Mali, constituant des composantes de la communauté nationale. Une compréhension commune de cette appellation qui reflète également une réalité humaine,devra constituer la base du consensus nécessaire, dans le respect du caractère unitaire de l'Etat malien et de son intégrité territoriale.

Des mesures destinées à instaurer la paix et la réconciliation nationale

La dimension socio-politique des crises cycliques qui ont jalonné le Septentrion malien nécessite un traitement politique. A cet égard, une Conférence d'Entente Nationale sera organisée durant la période intérimaire, avec le soutien du Comité de Suivi et sur la base d'une représentationéquitable des Parties,en vue de permettre un débat approfondi entre les composantes de la Nation malienne sur les causes profondes du conflit. Ce débat aura à prendre en charge,entre autres, la problématique de l'Azawad. Il devra dégager les éléments d'une solution devant permettre au Mali de transcender sa douloureuse épreuve, de valoriser la contribution de ses différentes composantes à l'identité du pays et de promouvoir une véritable réconciliation nationale.Une Charte pour la Paix, l'Unité et la Réconciliation nationale sera élaborée, sur une base consensuelle, en vue de prendre en charge les dimensions mémorielle, identitaire et historique de la crise malienne et de sceller son unité nationale et son intégrité territoriale.

Des mesures destinées à assurer une meilleure gouvernance

Outre les mesures visées ci-dessus, le règlement définitif du conflit nécessite une gouvernance qui tienne compte des spécificités locales et qui s'articule autour des éléments suivants :

- la mise en place d'une architecture institutionnelle fondée sur des Collectivités territoriales dotées d'organes élus au suffrage universel et de pouvoirs étendus ;
- la gestion par les populations des régions concernées de leurs propres affaires sur la base du principe de la libre administration ;
- une plus grande représentation des populations du Nord au sein des institutions nationales ;
- le renforcement de l'État de droit en rapprochant la justice des justiciables ;
- la mise en place d'un système de défense et de sécurité basé sur les principes d'unicité, d'inclusivité et de représentativité ;

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

- une participation active et significative des populations, en particulier celles du Nord, à la gestion de la sécurité locale ;
- un redéploiement progressif desforces armées et de sécurité reconstituéesdu Mali ;
- la mise en place d'une Zone de Développement des Régions du Nord, dotée d'un Conseil consultatif interrégional et d'une Stratégie Spécifique de développement adaptée aux réalités socio-culturelles et géographiques ainsi qu'aux conditions climatiques. La Stratégie sera financée notamment par un Fonds pour le développement durable dont les ressources proviendront de sources publiques nationales et de contributions internationales ;
- l'engagement de la Communauté internationale à garantir la mise en œuvre effective et le respect des dispositions du présent Accord, ainsi qu'à accompagner les efforts déployés à cet effet à travers un soutien politique, diplomatique, financier, technique et logistique ;
- Une période intérimaire s'ouvrira dès la signature de l'Accord.

TITRE II : QUESTIONS POLITIQUES ET INSTITUTIONNELLES

Chapitre 3 : Cadre institutionnel et réorganisation territoriale

Article 6 : Les Parties conviennent de mettre en place une architecture institutionnelle permettant aux populations du Nord, dans un esprit de pleine citoyenneté participative, de gérer leurs propres affaires, sur la base du principe de libre administration et assurant une plus grande représentation de ces populations au sein des institutions nationales. A cet effet, il est prévu les dispositions ci-après :

Au niveau local

- La région est dotée d'une Assemblée Régionale élue au suffrage universel direct, bénéficie d'un très large transfert de compétences, de ressources et jouit des pouvoirs juridiques, administratifs et financiers appropriés ;
- Les populations maliennes et en particulier celles des régions du Nord auront, dans ce cadre, à gérer leurs propres affaires sur la base du principe de la libre administration ;
- Le Président de l'Assemblée est élu au suffrage universel direct. Il est également le chef de l'Exécutif et de l'Administration de la région ;
- Les cercles et les communes sont dotés d'organes délibérants (Conseil de cercle et Conseil communal) élus au suffrage universel direct et dirigés par des bureaux ayant une fonction exécutive avec à leur tête un Président du Conseil de cercle et un Maire élus ;

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

- Il est reconnu à chaque région le droit d'adopter la dénomination officielle de son choix dans le cadre des dispositions relatives au statut juridique et au fonctionnement des régions.

Au niveau national

- réactiver et diligenter le processus de mise en place de la deuxième chambre du Parlement sous la dénomination de Sénat, de Conseil de la Nation ou de toute autre appellation valorisante de sa nature et de son rôle, et en faire une institution dont les missions et la composition favorisent la promotion des objectifs du présent Accord ;
- améliorer la représentation des populations à l'Assemblée Nationale par l'augmentation du nombre de circonscriptions électorales et/ou toutes autres mesures appropriées ;
- à court terme, prendre des mesures dans le sens de l'ouverture du Haut Conseil des Collectivités notamment aux représentants des notabilités traditionnelles, aux femmes et aux jeunes ;
- assurer une meilleure représentation des populations du Nord du Mali dans les institutions et grands services publics, corps et administrations de la République.

Chapitre 4 : Répartition des pouvoirs et compétences

Article 7 : Les Parties reconnaissent la nécessité d'un partage des missions et responsabilités entre l'Etat et les collectivités territoriales, pour assurer le niveau d'efficacité requis et la prise en compte des besoins et demandes des citoyens et des communautés à la base.

Article 8 : Les régions sont compétentes, dans un cadre général préalablement défini par voie législative et réglementaire, dans les matières ci-après:

a) plan et programme de développement économique, social et culturel ;
b) aménagement du territoire ;
c) création et gestion des équipements collectifs et des services sociaux de base (éducation de base et formation professionnelle, santé, environnement, culture, infrastructures routières et de communication relevant du domaine régional, énergie, hydraulique et assainissement) ;
d) agriculture, élevage, pêche, gestion forestière, transports, commerce, industries, artisanat, tourisme, transports interrégionaux ;
e) budgets et comptes administratifs régionaux ;
f) établissement et application d'impôts et de recettes propres sur la base de paramètres déterminés par l'Etat ;
g) institutions de redevances ;
h) acceptation et refus de dons, subventions et legs;

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

i) octroi de subventions;

j) prises de participation;

k) coopération décentralisée et jumelage;

l) police territoriale et protection civile.

Article 9 : Les délibérations des collectivités territoriales sont exécutoires dès leur publication et leurtransmission au représentant de l'Etat. La répartition des compétences entre les différentes collectivités territoriales est déterminée par la loi, sur la base du principe de subsidiarité.

Chapitre 5 : Représentation de l'Etat et contrôle de légalité

Article 10 : L'Etat nomme auprès des collectivités territoriales un Représentant, aux fins de préserver l'intérêt général. A ce titre, il relaie la politique du Gouvernement sur les grands projets et facilite les politiques de développement économique et social et d'aménagement du territoire.

Article 11 : L'Etat, à travers son Représentant, exerce un contrôle de légalité a posteriori des actes administratifs des collectivités territoriales. Les modalités d'exercice de ce contrôle sont définies par la loi.

Article 12 : Sans préjudice des prérogatives de l'Etat dans le cadre de ses compétences régaliennes, les Parties conviennent de la nécessité d'une consultation entre l'Etat et les régions sur :

- la réalisation des projets de développement décidés par l'Etat et les organismes publics ou privés concernant ces entités ;
- l'exploitation des ressources naturelles, notamment minières ;
- toute autre question entrant dans la mise en œuvre de cet Accord.

Chapitre 6 : Financement et moyens

Article 13 : Additionnellement à la fixation des taux des taxes, redevances et impôts locaux, telle que stipulé à l'article 8 du présent Accord, chaque région jouit de la latitude de créer des impôts adaptés à sa structure économique et à ses objectifs de développement dans le cadre de la loi.

Article 14 : L'Etat s'engage à mettre en place, d'ici l'année 2018, un mécanisme de transfert de 30% des recettes budgétaires de l'Etat aux collectivités territoriales, sur la base d'un système de péréquation, avec une attention particulière pour les régions du Nord, selon des critères à déterminer.

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

Article 15 : L'Etat rétrocède aux collectivités territoriales concernées un pourcentage des revenus issus de l'exploitation, sur leur territoire, de ressources naturelles, notamment minières, selon des critères à définir d'un commun accord.

Article 16 : L'Etat s'engage à :

- transférer aux collectivités territoriales les services déconcentrés relevant de leurs domaines de compétence;
- rendre plus attrayante la fonction publique des collectivités territoriales, prioritairement dans les régions du Nord du Mali;
- favoriser le recrutement dans la fonction publique des collectivités territoriales, dont les effectifs seront majoritairement réservés aux ressortissants des régions du Nord.

TITRE III : QUESTIONS DE DEFENSE ET DE SECURITE

Chapitre 7 : Principes directeurs

Article 17 : Les questions de défense et de sécurité ci-après sont régies par les principes suivants :

- Inclusivité et représentation significative de toutes les populations du Mali au sein des forces armées et de sécurité ;
- Unicité des forces armées et de sécurité du Mali, relevant organiquement et hiérarchiquement de l'Etat central ;
- Progressivité du redéploiement des forces armées et de sécurité reconstituées du Mali.

Chapitre 8 : Cantonnement, intégration et désarmement, démobilisation, et réinsertion (DDR)

Article 18 : Le processus de cantonnement des combattants vise à recenser les combattants éligibles à l'intégration ou au programme DDR. Ce processus est mené suivant des normes et pratiques professionnelles établies avec le soutien de la Mission multidimensionnelle Intégrée des Nations unies pour la stabilisation au Mali (MINUSMA).

Article 19 : Les Parties conviennent de la mise en place d'une commission nationale pour le DDR, comprenant les représentants du Gouvernement et des mouvements signataires. Cette commission travaillera en étroite collaboration avec le Comité de suivi du présent Accord.

Article 20 : L'intégration et le DDR se déroulent au fur et à mesure du cantonnement des combattants pour, soit l'intégration au sein des corps constitués de l'Etat y compris

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

au sein des forces armées et de sécurité, soit la réinsertion dans la vie civile. Le DDR concernera les ex-combattants cantonnés qui n'auront pas bénéficié de l'intégration.

Chapitre 9 : Redéploiement des Forces armées et de sécurité

Article 21 : Les forces armées et de sécurité reconstituées se redéployeront, de manière progressive à compter de la signature de l'Accord, sur l'ensemble des régions du Nord. Ce redéploiement s'effectue sous la conduite du Mécanisme Opérationnel de coordination (MOC), avec l'appui de la MINUSMA.

Article 22 : Les forces redéployées devront inclure un nombre significatif de personnes originaires des régions du Nord, y compris dans le commandement, de façon à conforter le retour de la confiance et faciliter la sécurisation progressive de ces régions.

Chapitre 10 : Réorganisation des Forces armées et de sécurité

Article 23 : Les Parties conviennent de la nécessité d'entreprendre, en profondeur, une Réforme du secteur de la sécurité (RSS), en tirant les leçons des expériences passées et en s'appuyant sur les documents pertinents de l'Union africaine et des Nations unies.

Article 24 : Le Gouvernement prendra, avec l'aide des partenaires internationaux, toutes les dispositions nécessaires pour la mise en place d'institutions de défense et de sécurité aptes à répondre aux besoins sécuritaires du pays et à contribuer à la promotion de la sécurité régionale.

Article 25 : Les Parties conviennent de mettre en place un Conseil national pour la RSS, suffisamment représentatif et réunissant des capacités issues des différentes communautés, en vue d'entreprendre une réflexion approfondie sur une nouvelle vision nationale de la sécurité et de la défense compte tenu de tous les facteurs locaux, régionaux, nationaux et internationaux pertinents.

Article 26 : Le Conseil national pour la RSS fait des recommandations sur des mécanismes novateurs en ce qui concerne les nominations aux postes dans les grands commandements et services, aux fins de renforcer la cohésion nationale ainsi que la professionnalisation et l'efficacité desdits postes.

Article 27 : Dans le contexte de la réforme des Forces armées et de sécurité, il sera procédé à la création d'une police placée sous l'autorité des collectivités territoriales, dans le cadre de leurs pouvoirs de police.

Article 28 : Des comités consultatifs locaux de sécurité (CCLS) regroupant les représentants de l'Etat, des autorités régionales et locales, des communautés et des autorités traditionnelles, sont mis en place et placés sous l'autorité du chef de l'Exécutif local.

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

Chapitre 11 : La lutte contre le terrorisme

Article 29 : Les Parties réitèrent leur engagement à combattre le terrorisme et ses multiples connexions que sont le crime organisé et le trafic de drogue, y compris à travers les stratégies et mécanismes régionaux existants.

Article 30 : Les Parties conviennent de la mise en place, en tant que de besoin, d'unités spéciales aux fins de lutter contre le terrorisme et la criminalité transnationale organisée.

TITRE IV : DEVELOPPEMENT SOCIO-ECONOMIQUE ET CULTUREL

Chapitre 12 : Stratégie Spécifique de Développement

Article 31 : Les Parties conviennent de la nécessité pour l'Etat de refonder sa vision du développement local au profit d'une plus grande habilitation des collectivités locales à formuler leurs stratégies de développement dans le cadre d'une approche solidaire, participative et adaptée aux réalités socio-culturelles et géographiques locales et assurant la transparence et la reddition des comptes à tous les niveaux.

Article 32 : Deux ou plusieurs régions peuvent, dans des conditions déterminées par la loi, mettre en place les instances appropriées, afin de mieux promouvoir leur développement économique et social, dans la limite de leurs compétences telles qu'énoncées dans le présent Accord.

Article 33 : Il est créé une Zone de Développement des Régions du Nord, dotée d'un Conseil consultatif interrégional constitué des représentants des Assemblées Régionales concernées et chargé exclusivement de la coordination des efforts et de la mutualisation des moyens en vue d'accélérer le développement socio-économique local et d'autres questions connexes.

Article 34 : La Zone est dotée d'une Stratégie spécifique de développement élaborée conjointement par les Parties avec l'appui des partenaires internationaux et financée notamment par un Fonds pour le développement durable.

Article 35 : La Stratégie est destinée à hisser les régions du Nord au même niveau que le reste du pays en termes d'indicateurs de développement, et ce dans un délai n'excédant pas une période de 10 à 15 ans. Le suivi de sa mise en œuvre sera assuré par le Conseil Consultatif de la Zone de Développement avec le soutien des Institutions et autorités compétentes.

Article 36 : Les Parties conviennent de la mise en place, sous l'égide du Comité de Suivi du présent Accord (CSA), d'une «Mission d'évaluation conjointe au Nord du Mali (MIEC/NordMali)», afin de procéder à l'identification des besoins en matière de relèvement rapide, de réduction de la pauvreté et de développement dans la Zone. La mission sera menée au plus tard dans les trois mois suivant la signature de l'Accord.

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

La Banque Mondiale, la Banque Africaine de Développement (BAD), et la Banque Islamique de Développement (BID) seront invitées à conduire la mission, en concertation avec le Gouvernement, les autres institutions internationales compétentes, et les représentants de la Zone.

Article 37 : Une Conférence d'appel de fonds sera convoquée dans les deux mois suivant l'élaboration de la Stratégie spécifique de Développement. La Conférence instituera un Fonds pour le Développement Durable qui servira d'outil de financement de la stratégie spécifique de Développement.

Chapitre 13 : Mobilisation en faveur d'un développement des régions du Nord

Article 38 : La Zone de Développement des Régions du Nord bénéficiera, de façon prioritaire, des dispositifs de soutien de l'Etat prévus dans le présent Accord.

A cet égard, les Parties conviennent de mettre en œuvre toutes les mesures à court, moyen et long termes énoncées dans l'annexe relative au développement socio-économique et culturel.

Le Gouvernement soumettra, dès les premières sessions au Comité de Suivi de l'Accord, un document précisant ses engagements en la matière, les moyens propres qu'il envisage de mobiliser ainsi que le calendrier de mise en œuvre des engagements tels que convenus et concernant notamment les domaines suivants :

- services sociaux de base;
- développement des ressources humaines;
- sécurité alimentaire;
- développement rural (agriculture, élevage et activités pastorales);
- infrastructures structurantes, en vue d'assurer le désenclavement des régions du Nord;
- mines et énergie solaire;
- emploi, en particulier pour les femmes, les jeunes et les anciens combattants ;
- création d'entreprises locales;
- réinsertion et réhabilitation des rapatriés, des personnes déplacées et autres groupes vulnérables;
- artisanat, tourisme, commerce et communications; et
- éducation et culture.

Article 39 : Les Parties conviennent, s'agissant des domaines de l'éducation et de la culture, de prendre les mesures suivantes :

- adaptation des programmes d'enseignement aux réalités socioculturelles des régions;

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

- promotion des langues et écritures locales;
- renforcement du système d'enseignement primaire et secondaire avec une attention particulière à l'éducation pour tous;
- création d'institutions d'enseignement supérieur;
- création de centres culturels et de musées régionaux ; et
- promotion des cultures de ces régions aux niveaux local, national et international.

Article 40 : Une Agence de développement régional sera mise en place au niveau de chaque région pour renforcer la capacité de maîtrise d'ouvrage des régions et de permettre un suivi approprié de la mise en œuvre des engagements pris par le Gouvernement en faveur des régions.

L'Agence fait partie de l'administration régionale et est placée sous l'autorité du Président de l'Assemblée régionale, devant laquelle elle est responsable.

Article 41 : Des conventions–programmes Régions / Etat seront conclues en vue de la mise en place de programmes d'investissements pluriannuels structurants et de la réglementation des obligations de l'Etat en matière de développement économique et social.

Article 42 : L'Etat s'engage à faciliter une plus forte implication des collectivités territoriales dans la mobilisation et l'utilisation des revenus et subventions provenant de l'exploration et l'exploitation des ressources naturelles locales, ainsi que les dividendes générés par la coopération décentralisée, et les Accords économiques conclus par l'Etat les concernant.

Article 43 : L'Etat s'engage à promouvoir les projets de coopération transfrontalière d'initiative locale. Des dispositions seront prises pour associer adéquatement les collectivités territoriales dans l'élaboration, la conclusion, la mise en œuvre et le suivi des Accords de prêt et d'aide au développement les concernant.

Article 44 : Une revue périodique des programmes de développement sera réalisée par les partenaires techniques et financiers, sous l'égide du Comité de suivi.

Article 45 : Tous les acteurs internationaux ayant élaboré des stratégies, ou pris des initiatives pour le Sahel, sont invités à accorder la priorité requise aux besoins des régions du Nord du Mali et à l'importance que revêt leur stabilisation rapide pour la paix et la sécurité régionales.

TITRE V : RECONCILIATION, JUSTICE ET QUESTIONS HUMANITAIRES

Chapitre 14 : Réconciliation et Justice

Article 46 : Les Parties conviennent de promouvoir une véritable réconciliation nationale fondée sur les éléments ci-après :

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

- élaboration d'une Charte nationale pour la paix, l'unité et la réconciliation nationale ;
- mise en place de mécanismes de justice transitionnelle notamment par l'opérationnalisation de la Commission Vérité, Justice et Réconciliation (CVJR) ;
- création d'une Commission de lutte contre la corruption et la délinquance financière ;
- création d'une Commission d'enquête internationale chargée de faire la lumière sur tous les crimes de guerre, les crimes contre l'Humanité, les crimes de génocide, les crimes sexuels et les autres violations graves du Droit international, des Droits de l'homme et du Droit international humanitaire sur tout le territoire malien ;
- réaffirmation du caractère imprescriptible des crimes de guerre et crimes contre l'humanité et engagement des Parties à coopérer avec la Commission d'enquête internationale ;
- non amnistie pour les auteurs des crimes de guerre et crimes contre l'Humanité et violations graves des Droits de l'homme, y compris des violences sur les femmes, les filles et les enfants, liés au conflit ;
- consolidation du pouvoir judiciaire de manière à assurer l'État de droit sur l'ensemble du territoire ;
- engagement à mettre en œuvre une réforme profonde de la justice pour la rapprocher du justiciable, améliorer ses performances, mettre fin à l'impunité et intégrer les dispositifs traditionnels et coutumiers sans préjudice du droit régalien de l'Etat en la matière ;
- généralisation de l'assistance judiciaire et juridique et l'information sur les droits des citoyens ;
- promotion d'une formation de qualité à tous les acteurs et auxiliaires de la justice, y compris les Cadis ;
- revalorisation du rôle des Cadis dans l'administration de la justice, notamment en ce qui concerne la médiation civile de manière à tenir compte des spécificités culturelles, religieuses et coutumières ;
- valorisation du statut des autorités traditionnelles à travers leur prise en charge et la prise en compte dans les règles de protocole et de préséance.

Chapitre 15 : Questions humanitaires

Article 47 : Les Parties s'engagent à créer les conditions nécessaires pour faciliter le retour, le rapatriement, la réintégration et la réinsertion rapides de toutes les personnes déplacées et des réfugiés et mettre en place les mécanismes de prise en charge, conformément aux instruments africains et internationaux pertinents y compris la Convention de l'OUA de 1969 régissant les aspects propres aux problèmes de réfugiés en

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

Afrique et la Convention 2009 (Convention de Kampala) sur la protection et l'assistance aux personnes déplacées en Afrique.

Article 48 : Les Parties invitent les agences et organisations humanitaires à appuyer les efforts visant à assurer le retour, le rapatriement, la réintégration et la réinsertion rapides de toutes les personnes déplacées et des réfugiés.

Article 49 : Les Parties s'engagent à promouvoir et à respecter les principes d'humanité, de neutralité, d'impartialité et d'indépendance guidant l'action humanitaire. Elles s'engagent également à prévenir toute utilisation à des fins politiques, économiques ou militaires de l'aide humanitaire, à faciliter l'accès des agences humanitaires et à garantir la sécurité de leurs personnels.

TITRE VI : GARANTIES ET ACCOMPAGNEMENT D'ORDRE INTERNATIONAL

Chapitre 16 : Responsabilité des Parties

Article 50 : Les Parties reconnaissent que la première garantie de l'aboutissement de l'Accord réside dans leur sincérité, leur bonne foi et leur engagement à assumer le contenu de l'Accord et à œuvrer à la mise en œuvre de l'ensemble de ses dispositions dans l'intérêt de la réconciliation de leur pays, ainsi que de la paix, de la sécurité et de la stabilité du Mali et dans la région dans son ensemble.

Article 51 : Les Parties demandent à la classe politique ainsi qu'à la société civile, notamment les organisations de femmes et de jeunes, les médias, les communicateurs traditionnels et les autorités traditionnelles et religieuses, d'apporter leur plein concours à la réalisation des objectifs de l'Accord.

Chapitre 17 : Rôle de la Médiation

Article 52 : La Médiation, sous l'égide de l'Algérie en tant que Chef de file, est le garant politique de l'Accord et du respect de ses dispositions par les Parties. A ce titre, elle :

- continue d'offrir ses bons offices aux Parties ;
- conseille les Parties, en tant que de besoin, dans le processus de mise en œuvre et ;
- joue le rôle de dernier recours au double plan politique et moral en cas de graves difficultés de nature à compromettre les objectifs et buts du présent Accord.

Article 53 : La Médiation contribue activement au plaidoyer international pour l'application optimale de l'Accord et la mobilisation du soutien nécessaire en faveur du Mali.

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

Chapitre 18 : Rôle de la communauté internationale

Article 54 : La communauté internationale est garante de la mise en œuvre scrupuleuse du présent Accord et est engagée à accompagner les efforts déployés à cet effet. De façon plus spécifique :

- les Nations Unies, l'UA, la CEDEAO, l'UE, l'OCI ainsi que les autres partenaires internationaux, s'engagent à apporter leur plein soutien politique à l'Accord;
- le Conseil de paix et de sécurité de l'UA et le Conseil de sécurité des Nations Unies sont invités à apporter leur plein appui au présent Accord, ainsi qu'à suivre de près sa mise en œuvre et à prendre, le cas échéant, des mesures contre tous ceux qui entraveraient la mise en œuvre des engagements qui y sont contenus et la réalisation des objectifs poursuivis ;
- la communauté internationale est appelée à accompagner la mise en œuvre de l'Accord, à travers le soutien financier, technique et logistique requis pour le fonctionnement des différents mécanismes prévus par l'Accord, le DDR, la RSS et les efforts de lutte contre le terrorisme et le crime organisé, ainsi qu'en contribuant promptement et généreusement au Fonds fiduciaire envisagé et en saisissant l'occasion de la Conférence d'appel de fonds prévue dans l'Accord pour apporter un concours significatif en vue du développement des régions du Nord.

Article 55 : Les Parties conviennent de la mise en place d'un mécanisme d'évaluation et de suivi, impliquant l'ensemble des acteurs maliens concernés et les partenaires internationaux.

Article 56 : Le rôle déterminant et les contributions importantes attendues de la MINUSMA, des Agences et programmes des Nations Unies et de toute autre organisation ou structure inter-étatique pour la réalisation des objectifs du présent Accord relèvent des mandats dont ils sont dotés par leurs instances compétentes.

Chapitre 19 : Le Comité de suivi de l'Accord

Article 57 : Les Parties conviennent de la création, dès la signature de l'Accord, d'un Comité de suivi de la mise en œuvre de l'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali (CSA).

Article 58 : Le CSA est composé comme suit : le Gouvernement du Mali, les mouvements signataires du présent Accord et la Médiation (Algérie, en tant que Chef de file, Burkina Faso, Mauritanie, Niger, Tchad, CEDEAO, Nations Unies, OCI, UA, UE). Les membres permanents du Conseil de sécurité des Nations Unies sont invités à participer aux travaux du Comité. Le CSA peut, en outre, inviter, en tant que de besoin, d'autres acteurs et institutions financières internationaux, à participer à ses travaux.

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

Article 59 : Le CSA est présidé par l'Algérie, Chef de file de la Médiation, assisté du Burkina Faso, de la Mauritanie, du Niger, et du Tchad, en tant que vice-présidents. Le Comité siège à Bamako ; il peut exceptionnellement se réunir ailleurs, s'il le juge nécessaire. Il se réunit en séance plénière, au moins, une fois par mois, et peut, en tant que de besoin, tenir des réunions extraordinaires.

Article 60 : Le CSA accomplit les missions suivantes:

- assurer le suivi, le contrôle, la supervision et la coordination de l'application effective par les Partiesde toutes les dispositions de l'Accord, et cela sans préjudice du mandat confié à la MINUSMA par le Conseil de Sécurité ;
- élaborer un chronogramme détaillé de mise en œuvre des dispositions pertinentes de l'Accord et veiller à son respect ;
- assurer l'interprétation des dispositions pertinentes de l'Accord en cas de divergences entre les Parties ;
- concilier, le cas échéant, les points de vue des Parties ; et
- encourager le Gouvernement à prendre toutes les mesures jugées nécessaires à la mise en œuvre effective des dispositions de l'Accord, y compris :
    i. la présence des services publics déconcentrés et décentralisés au Nord ;
    ii. l'adoption diligente des textes constitutionnels, législatifs et réglementaires pour permettre la mise en œuvre des dispositions de l'Accord ;
    iii. le transfert des ressources et des moyens requis pour le fonctionnement effectif des collectivités territoriales et l'exercice de leurs compétences ;
    iv. la prise des mesures pour permettre l'appropriation au niveau local des nouveaux outils démocratiques convenus dans l'Accord, notamment à travers l'actualisation des listes électorales, l'encouragement à l'enrôlement et à la participation aux élections locales, et l'accompagnement de la création des institutions et procédures nouvelles.

Article 61 : Sous réserve de son mandat et dans les limites de ses capacités, la MINUSMA dirige le Secrétariat du CSA. La MINUSMA, en collaboration avec l'UA (MISAHEL), l'OCI, l'UE, et la CEDEAO, assiste le CSA pour le suivi de la mise en œuvre de l'Accord.

Article 62 : Pour l'accomplissement de son mandat, le CSA met en place quatre sous-comités couvrant les thématiques suivantes : « questions politiques et institutionnelles" ; "défense et sécurité" ; "développement économique, social et culturel"; et "réconciliation, justice et questions humanitaires".

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

Chapitre 20 : Observation indépendante

Article 63 : Les Parties conviennent de la désignation d'un Observateur indépendant par le CSA, chargé d'évaluer de manière objective l'état de mise en œuvre du présent Accord.

Il rend public tous les quatre mois un rapport exhaustif faisant le point de l'exécution des engagements pris aux termes de l'Accord, identifiant les blocages éventuels, situant les responsabilités, et formulant des recommandations sur les mesures à prendre.

Article 64 : L'Observateur indépendant bénéficie du soutien technique requis pour l'accomplissement de son mandat.

TITRE VII : DISPOSITIONS FINALES

Article 65 : Les dispositions du présent Accord et de ses annexes ne peuvent être modifiées qu'avec le consentement express de toutes les Parties signataires du présent Accord et après avis du Comité de suivi.

Article 66 : Les annexes ainsi que la Déclaration des Parties au Processus d'Alger signée à Alger le 19 février 2015, font partie intégrante de l'Accord et ont la même valeur juridique que les autres dispositions du corps du texte.

Article 67 : La Coordination et la Plateforme sont entendues comme incluant toutes les entités qui en font partie à la date de la signature du présent Accord. Les signataires au nom de la Coordination et de la Plateforme le font au nom de chacune et de toutes ces entités.

Article 68 : Le présent Accord entrera en vigueur dès sa signature par les Parties et la Médiation.

xxxxx

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

ANNEXE 1 : Période Intérimaire

En attendant la mise en place des mesures prévues dans le présent Accord, les mesures intérimaires, ci-après, sont convenues. Elles doivent être mises en œuvre durant une période intérimaire qui prend effet immédiatement après la signature de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger, et devant s'étaler sur une durée allant de dix-huit à vingt à quatre mois.

Cette période aura pour fonction de favoriser la mise en place des conditions de nature à réconcilier les Maliens, et à jeter les bases d'un Mali nouveau, démocratique et uni grâce, entre autres, à la promotion de la paix, de la démocratie et de l'acceptation de la diversité culturelle. Elle permettra également d'assurer le retour, la réinstallation et la réinsertion des maliens vivant hors du territoire national ainsi que la réhabilitation des sinistrés.

Objectifs et durée de la période intérimaire

Une période intérimaire sera ouverte immédiatement après la signature du présent Accord. Durant cette période, et en attendant l'adoption et l'entrée en vigueur des dispositions légales et de gouvernance énoncés dans le présent Accord, des mesures exceptionnelles en ce qui concerne l'administration des régions du Nord du Mali sont prises et mises en œuvre. Ces dispositions ont pour objectifs :

- De garantir l'adoption de textes réglementaires, législatifs, voire constitutionnels, permettant la mise en place et le fonctionnement du nouveau cadre institutionnel et politique, sécuritaire et de défense, de développement économique, social et culturel, de justice et de réconciliation nationale ;
- De réviser la loi électorale de manière à assurer la tenue aux niveaux local, régional et national, au cours de la période intérimaire, d'élections en vue de la mise en place des organes prévus par le présent Accord ;
- D'appliquer les mesures et arrangements relatifs au rétablissement de la paix, à la cessation des hostilités et à la réforme des forces de défense et de sécurité en vue de renforcer son professionnalisme et son caractère républicain;
- De veiller à l'adoption de mesures convenues pour faire face au défi du terrorisme et de l'extrémisme et éviter toute répétition de l'exclusion, la marginalisation et l'impunité;
- D'appliquer l'Accord conformément au chronogramme de mise en œuvre.

Afin d'assurer la continuité de l'Etat, les institutions actuelles poursuivront leur mission jusqu'à la mise en place des organes prévus dans le présent Accord.

- La mise en place, le cas échéant et au plus tard trois mois après la signature de l'Accord, des autorités chargées de l'administration des communes, cercles et régions du Nord durant la période intérimaire. Leurs désignation, compétences et modalités de leur fonctionnement seront fixées de manière consensuelle par les Parties ;

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

- L'adoption diligente des textes constitutionnels, législatifs et règlementaires pour permettre la mise en œuvre des dispositions de l'Accord ;
- Le gouvernement prendra toutes les dispositions nécessaires pour faire adopter par l'Assemble nationales, dans les 12 mois, une nouvelle loi électorale ;
- Les élections sont tenues aux niveaux régional et local pour les organes concernés par les dispositions du présent Accorddurant la période intérimaire, conformément aux dispositions et dans un délai maximum de 18 mois.

19

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

ANNEXE 2 : Défense et Sécurité

I. Mesures sécuritaires intérimaires

Sous l'égide de la Sous-commission Défense et Sécurité du Comité de Suivi du présent Accord, il est créé une Commission Technique de Sécurité (CTS) qui reprend les attributions de la Commission Technique Mixte de Sécurité (CTMS) issue de l'Accord de Ouagadougou et élargie le 16 Septembre 2014 à Alger:

a. Participation effective des représentants du Gouvernement et de la *Coordination* et de la *Plateforme* à la CTS et aux Equipes Mixtes d'Observation et de Vérification (EMOVs) élargies, y inclus les antennes dans les régions

- La CTMS élargie poursuivra ses missions jusqu'à la mise en place effective de la CTS ;
- La CTS inclut six représentants des forces armées et de sécurité du Mali ; trois représentants de la *Coordination* et trois représentants de la *Plateforme*. Elle comprendra deux représentants de la MINUSMA (y inclus le président de la CTS) et un représentant de chacun des membres de l'équipe de la Médiation et des forces internationales en présence.
- La CTS est chargée notamment :
  - d'observer le cessez-le-feu entre les Parties ;
  - d'enquêter sur d'éventuelles violations du cessez-le-feu ;
  - de mettre à jour les arrangements sécuritaires et les vérifier ;
  - de procéder à l'identification et la validation des sites de cantonnement ; et
  - de soutenir techniquement le processus d'intégration des ex-combattants.

b. Mise en place du Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC) et des patrouilles mixtes

- Dans les 60 jours suivants la signature de l'Accord, Il est institué sous l'égide de la CTS un Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC) et des patrouilles mixtes ;
- La CTS proposera les termes de référence détaillés du Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC), y compris sa composition et ses missions. Les termes de référence détermineront, sur une base inclusive et consensuelle, le nombre de représentants des forces armées et de sécurité et de la *Coordination* et de la *Plateforme* au sein du MOC ;
- Ce mécanisme sera coordonné par un officier des forces armées et de sécurité secondé par un représentant de la *Coordination* et un représentant de la *Plateforme* ;

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

- Le MOC travaillera en étroite collaboration avec les forces internationales en présence ;
- Le MOC est chargé de planifier et de conduire les patrouilles mixtes incluant des éléments des forces armées et de sécurité maliennes et des éléments de la *Coordination* et de la *Plateforme* avec, si nécessaire et si possible, l'appui de la MINUSMA et des forces internationales en présence (modalités et calendrier de patrouille par zone à définir par le MOC). La première patrouille mixte devra avoir lieu au plus tard le 60ème jour suivant la signature de l'Accord ;
- Le MOC est également chargé de planifier et de coordonner toutes les actions et mouvements des combattants pour toute la durée du processus de cantonnement ;
- Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, la CTS et le MOC présenteront un plan de mise en œuvre des arrangements sécuritaires pour le Nord du Mali, dans lequel les patrouilles mixtes auront un rôle primordial dans la sécurisation du processus de cantonnement/regroupement et de démobilisation. Ce plan aura pour objectif de prévenir/réduire tout vide sécuritaire avant, durant et après les processus de cantonnement, d'intégration et de DDR.

c. Cantonnement

- Dans les 30 jours suivant la signature de l'Accord, la CTS finalisera l'identification et la validation des sites de cantonnement/regroupement et de démobilisation des combattants. La MINUSMA lancera l'aménagement de ces sites qui devront être prêts dans un délai maximum de 120 jours et seront livrés au fur et à mesure qu'ils seront construits.
- Dans les 30 jours suivant la signature de l'Accord, la CTS mettra à jour le mode opératoire du 18 février 2014 pour le cantonnement conformément aux mesures du présent Accord et fixera la date effective du démarrage du cantonnement.
- Dans les 30 jours suivant la signature de l'Accord, les mouvements soumettront à la CTS une liste définitive et certifiée de leurs combattants et de leurs armements sur la base des principes définis dans le mode opératoire du 18 février 2014 mis à jour.

II. Intégration des ex-combattants

Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, il sera mis en place une Commission d'Intégration

- La Commission d'Intégration, qui comprendra des représentants des forces armées et de sécurité, de la *Coordination* et de la *Plateforme*, travaillera en étroite coopération avec le Comité de Suivi du présent Accord;

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

- Un Décret définira la composition, les missions, et le mode de fonctionnement de la Commission d'Intégration sous l'autorité du Président de la République, qui désignera une personnalité compétente et consensuelle pour en en assurer la présidence ;
- Dans les 90 jours suivant la signature de l'Accord, la Commission d'Intégration, en coordination avec le Conseil National pour la RSS, établira les critères, les quotas et les modalités de l'intégration des combattants dans les corps constitués de l'Etat y compris au sein des forces armées et de sécurité, et de l'harmonisation des grades ;
- Sur cette base, les mouvements soumettront la liste de leurs combattants candidats à l'intégration et le gouvernement prendra les mesures appropriées pour leur intégration dans un délai qui n'excédera pas six mois suivant la signature de l'Accord, sous la supervision de la Commission d'Intégration et du Conseil National pour la RSS ;
- La Commission d'Intégration, en coordination avec le Conseil National pour la RSS, formulera des propositions sur les modalités d'attribution des grades et de reclassement. Les membres des mouvements anciennement officiers des forces armées et de sécurité seront réintégrés au moins aux mêmes grades. Ceux qui ne remplissent pas les conditions et ceux qui choisiront de ne pas être intégrés pourront bénéficier d'une pension de retraite, d'une pension proportionnelle ou d'une pension d'invalidité ou tout autre arrangement suivant le cas.

III. Processus de Désarmement, de Démobilisation, et de Réinsertion (DDR)

Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, il sera mis en place, une Commission Nationale pour le DDR

- Cette Commission National DDR travaillera en étroite coopération avec le Comité de Suivi du présent Accord ;
- Un Décret définira la composition, les missions, et le mode de fonctionnement de la Commission Nationale DDR sous l'autorité du Président de la République, qui désignera une personnalité compétente et consensuelle pour en assurer la présidence.
- La Commission Nationale DDR comprendra un organe politique de haut niveau, des sous-commissions techniques qui travailleront en parallèle et en coopération, ainsi que des antennes opérationnelles au niveau des régions.
- Les sous-commissions techniques seront composées d'experts et de représentants des forces armées et de sécurité, de la Coordination et de la Plateforme, ainsi que des ministères compétents, et de représentants des communautés.

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

- Dans les 120 jours suivant la signature de l'Accord, la Commission Nationale DDR, en collaboration avec le Comité de Suivi du présent Accord, adoptera un programme national de DDR inclusif, cohérent et accepté par tous, y compris des besoins en mobilisation de ressources.
- La Commission Nationale DDR bénéficiera d'un appui technique de la MINUSMA et des autres partenaires.
- Les frais de fonctionnement de la Commission Nationale DDR et des antennes régionales seront pris en charge par le gouvernement avec l'appui des partenaires.
- Le programme DDR sera mis en œuvre avec l'appui requis de tous les démembrements de l'Etat malien et des partenaires.

IV. Redéploiement des Forces armées et de sécurité

Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, le MOC, à travers la CTS, proposera à la Sous-commission Défense & Sécurité du Comité de Suivi de l'Accord, un plan et un calendrier détaillés de redéploiement des Forces armées et de sécurité reconstituées au Nord Mali.

- Ce plan et ce calendrier de redéploiement seront basés sur le plan de mise en œuvre des arrangements sécuritaires pour le Nord du Mali et devront prendre en compte l'environnement, les menaces, et les besoins sécuritaires.
- Les unités reconstituées et déployées seront entièrement équipées et prises en charges par l'Etat malien.
- Le redéploiement des forces armées et de sécurité reconstituées prendra en compte les besoins de protection des populations et de sécurité intérieure, de défense de l'intégrité du territoire, de sécurisation des frontières et de lutte contre le terrorisme.

V. Réforme du Secteur de la Défense et de la Sécurité

a. **Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, le décret portant création du Conseil National pour la RSS sera révisé** afin d'accroitre la représentation des mouvements signataires de l'Accord et des différentes communautés et de convenir des reformes et du plan de mise en œuvre.

- Dans les 90 jours suivant la signature de l'Accord, le CN-RSS fera procéder à une évaluation détaillée du système de défense et de sécurité, avec l'appui des partenaires et incluant la consultation des populations, en vue de déterminer les axes de réforme prioritaire du secteur.
- Le CN-RSS définira en outre les responsabilités et missions des différents acteurs du secteur de la sécurité, en tenant compte de la diversité des

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

espaces géographiques (villes, villages, brousse, espaces désertiques, axes de circulations, points de passage obligés, et espaces frontaliers) et suivant les objectifs poursuivis (protection des populations, justice, incarcération et exécution des sentences judiciaires, lutte contre les désastres naturels, actions offensives, rassemblement de preuves, enquêtes, défense du territoire, gestion des frontières, renseignement, gestion et supervision des institutions de sécurité, etc.).

- Le CN-RSS veillera à renforcer le contrôle et la supervision des forces armées et de sécurité aux niveaux national et local et à promouvoir le respect des lois et de l'état de droit.

b. Mise en place de la Police territoriale

- Dans les 12 mois suivant la signature de l'Accord, une loi créant et définissant les compétences de la nouvelle police territoriale sera adoptée. Elle précisera également les relations de la police territoriale avec les autres structures de sécurité, sa composition et les modalités de recrutement, la formation, ainsi que le rattachement hiérarchique et les modalités de commandement et de contrôle.

c. Mise en place des Comités Consultatifs locaux de Sécurité (CCLS)

- Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, des Comités Consultatifs locaux de Sécurité (CCLS) seront créés par décret au niveau régional, en priorité, et au niveau communal ensuite (un CCLS pour chaque région et basé dans la capitale régionale, et un CCLS dans chaque commune).
- Les CCLS incluront les acteurs de la sécurité et de la justice au niveau local, y compris les représentants de la nouvelle police territoriale, et des représentants des communautés et des autorités traditionnelles, religieuses et coutumières, des membres de la société civile y compris les associations de femmes et de jeunes. Les CCLS émettront des avis et recommandations à l'endroit de l'exécutif local et des acteurs de la sécurité, et contribueront à l'échange d'informations, à la sensibilisation et à une meilleure prise en compte des préoccupations de ces populations.
- Les CCLS se réunissent, au moins une fois par mois, pour évaluer la situation sécuritaire et formuler des recommandations.

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

ANNEXE 3 : Actions et projets de développement économique, social et culturel à réaliser dans les régions du Nord du Mali à court, à moyen et à long termes

I. Mesures Intérimaires

Conformément aux dispositions prévues dans le titre VI de l'Accord relatif à la Période Intérimaire, les actions et projets suivants identifiés par les Parties devront être réalisés sous le sceau de l'urgence et par ordre de priorité au profit des populations affectées par la situation sécuritaire dans les régions Nord du Mali :

1. Education et formation

- Organiser la rentrée scolaire 2015 sur l'ensemble des régions de Gao, Tombouctou et Kidal.
- Actualiser l'état des lieux dans tous les établissements scolaires des régions.
- Renforcer la fonctionnalité des cantines scolaires dans 314 établissements scolaires dès l'ouverture des classes par la dotation en produits alimentaires et équipements appropriés.
- Renforcer la fonctionnalité des établissements scolaires par :
    - la réhabilitation des établissements endommagés ;
    - leur dotation en matériels scolaires (y inclus matériel récréatif) et en kits scolaires ; et
    - le retour rapide et effectif dans les régions de Gao, Tombouctou et Kidal de tous les enseignants redéployés dans les autres régions du Mali par des mesures incitatives au retour.
- Orienter les élèves admis au DEF dans les académies de Tombouctou et Gao ;
- Recruter des enseignants contractuels pendant la durée de l'intervention ;
- Construire et équiper des Espaces d'Apprentissage Temporaire (EAT) ;
- Assurer l'inscription et la prise en charge des élèves admis au Bac dans les facultés d'enseignement ;
- Mobiliser et engager les communautés à soutenir le retour et le maintien des enfants, particulièrement les filles, à l'école dans les zones affectées ;
- Construire et équiper un centre de formation professionnelle agro-pastoral à Kidal et à Tombouctou ;
- Réhabiliter le centre de formation professionnelle pour la promotion de l'agriculture au Sahel de Gao.

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

2. Santé :

- Renforcer la fonctionnalité des formations sanitaires (CSCom, CSRef., et hôpitaux régionaux) par :
    - la dotation en matériel technique/équipement et en produits de santé pour la fourniture du paquet de soins en fonction de leur niveau,
    - la réhabilitation et l'équipement des formations sanitaires non fonctionnelles dans les régions de Gao (3), Tombouctou (3) et Kidal (5).
- Organiser le retour du personnel socio-sanitaire déplacé dans les zones en mettant en place des mesures incitatives (primes, aide à l'installation,...) et sécuritaires;
- Recruter et mettre à la disposition des formations sanitaires des agents médicaux contractuels pour renforcer les prestations de soins et améliorer la couverture sanitaire pendant la durée de l'intervention;
- Organiser des journées médicales de soins spécialisés (cardiologie, ophtalmologie, chirurgie) dans les hôpitaux régionaux par des praticiens des hôpitaux nationaux;
- Améliorer l'accès financier des populations aux structures de santé à travers la prise en charge des coûts des soins des personnes indigentes et des rapatriés ;
- Renforcer les activités de stratégies avancées en soins préventifs et curatifs par des équipes mobiles ;
- Mettre en place des systèmes de dépistage, de référence et contre référence et de prise en charge des cas d'enfants souffrant de malnutrition aiguë ;
- Assurer la surveillance épidémiologique dans les trois régions et mettre en place un dispositif de riposte ;
- Lancer les travaux de construction et d'équipement de trois centres de santé de proximité et d'assistance sociale respectivement à Kidal, Gao et Tombouctou.

3. Hydraulique

- Réhabilitation des points d'eau (forages, puits pastoraux);
- Réalisation d'un forage à Kidal ;
- Réalisation d'un forage à Gao ;
- Réalisation d'un puit-citerne à Tombouctou.

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

4. Relance de l'économie locale

Fournir des appuis à la reprise de la production agricole et animale à travers :

- la relance des activités agricoles familiales et communautaires ;
- la distribution d'intrants agricoles ;
- l'organisation des campagnes de vaccination et traitement du bétail ;
- la réparation des motos pompes des périmètres aménagés ;
- la mise en place des activités génératrices de revenus pour les femmes et les jeunes dans les domaines de l'agriculture, l'élevage, le petit commerce, la pêche et l'artisanat.

Modalités de mise en œuvre :

- Le Gouvernement s'engage à exécuter les actions et projets ci-dessus retenus dans la transparence, en concertation avec ses partenaires engagés dans le Processus d'Alger et avec l'implication des communautés concernées ;
- Le Gouvernement s'engage à mobiliser les ressources financières et humaines nécessaires à la réalisation de ces actions et projets y compris à travers le recours aux possibilités de financement offertes par les partenaires techniques et financiers ;
- La Sous-commission « Questions de Développement Socio-économique et Culturel » du Comité de Suivi sera chargée du suivi et de l'évaluation périodique de la mise en œuvre de ces actions et projets. La commission paritaire sera composée des représentants des Parties et de la médiation, à raison d'un représentant pour chacune des Parties. Elle pourra faire recours à toute personne dont l'avis sera jugé utile à son travail. Elle tiendra ses réunions d'évaluation en tant que de besoin, sur initiative de la médiation ;
- La communauté internationale est invitée à s'impliquer fortement dans l'accompagnement de la mise des actions et projets mentionnés dans cette annexe ;
- Le Gouvernement s'engage à assurer, à travers une attention spéciale, la protection, la réhabilitation et la promotion des catégories sociales vulnérables, notamment des enfants chefs de famille, des orphelins, des enfants traumatisés, des veuves, des femmes chefs de famille, des jeunes délinquants, des handicapés physiques et mentaux, etc.
- La mise en œuvre de ces actions et projets se fera autant que faire se peut dans une optique qui assure des liens dynamiques efficaces entre les activités relatives à la satisfaction des besoins humanitaires d'urgence et des mesures à plus long terme de reprise économique, de croissance durable, de réduction de la pauvreté et de réalisation des Objectifs du Millénaire pour le Développement ;

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

- Les Parties s'abstiendront de toute action ou initiative susceptible de perturber ou d'entraver la mise en œuvre de ces actions et projets ;
- Les Parties s'engagent à assurer libre accès et la sécurité aux agents de l'Etat, prestataires de service concernés et aux personnels humanitaires.

II. Mesures à moyen et à long termes

Dans le cadre de la Stratégie Spécifique de Développement visé dans le Titre IV de l'Accord relatif au développement socio-économique et culturel des régions du Nord, des plans spéciaux pluriannuels pour la Zone de développement des régions du Nord du Mali seront mis en œuvre et comporterait notamment la réalisation des actions et projets ci-après :

Au titre du développement rural, de la sécurité alimentaire et de l'environnement, il sera procédé à ce qui suit :

- l'appui aux producteurs en semences, engrais et autres intrants ;
- l'appui aux services techniques pour la reconstitution des ressources génétiques végétales et animales ;
- le renforcement de la santé animale et travers la réhabilitation des structures vétérinaires régionales et locales ;
- l'amélioration de la couverture sanitaire du cheptel de chaque région ;
- la mise à disposition des services de matériels et moyens logistiques, équipements techniques et l'appui au retour du personnel d'encadrement technique ;
- la promotion de petits étangs piscicoles, des cages flottantes et des pratiques d'empoissonnement des mares ;
- la distribution alimentaire pour les populations les plus vulnérables en situation d'insécurité alimentaire ;
- le renforcement de l'efficacité du dispositif national de sécurité alimentaire ;
- renforcer le système d'alerte précoce pour faire face aux crises et situations alimentaires d`urgence;
- le renforcement des capacités du Stock National de Sécurité et des banques de céréales des communes ;
- l'approvisionner en denrées alimentaires les populations les plus vulnérables ;
- le renforcement de la fluidification des échanges entre les populations des zones déficitaires et celles des zones excédentaires en produits céréaliers ;
- l'appui à la production et la commercialisation du cheptel local ;

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

- la lutte contre l'ensablement du fleuve Niger, des bras du fleuve, des principaux lacs, des mares et chenaux d'alimentation ;
- la réalisation de plantations de protection des berges des cours d'eau et des plantations de production de bois en vue de satisfaire les besoins en bois de chauffe et de service ;
- la protection de la faune et de son habitat en vue de développer l'éco-tourisme ;
- la lutte antiacridienne ;
- L'assistance en matière de recherche dans le domaine agro-pastoral.

Au titre des programmes de relance de l'économie locale, il sera procédé à ce qui suit :

- la réintégration économique des jeunes et de femmes et de leurs organisations dans le cadre d'initiatives privées collectives ;
- la promotion des Activités Génératrices de Revenus au profit de jeunes et femmes regroupes en entreprises d'économie sociale et solidaire (associations ou groupements d'intérêt (économique, coopératives) ;
- le soutien à la création de micro-entreprises dans la communauté afin de revitaliser l'économie locale et promouvoir les opportunités d'emplois ;
- le renforcement des compétences des jeunes et des femmes en harmonie avec les besoins réels des économies locales et leur participation active ;
- l'appui aux coopératives et aux entreprises qui peuvent générer des emplois, à travers des appuis financiers et non financiers adaptes à leurs besoins ;
- la formation et l'aide à la gestion, orientée prioritairement sur les capacités des auto-entrepreneurs, initiateurs d'activités génératrices de revenus ;
- une meilleure organisation des artisans ;
- la création de Villages Artisanaux dans les Régions Nord du Mali ;
- l'accès au crédit et aux moyens de production ;
- la création d'espace d'échange et foires dans la perspective de l'intégration sous régionale ;
- la mise en place d'un programme de soutien à l'entreprenariat au profit des jeunes diplômés et des femmes, des programmes de formation et d'insertion des jeunes déscolarisés et non scolarisés ;
- l'amélioration de la productivité et de la compétitivité des artisans et des entreprises artisanales par le biais de la formation professionnelle ;
- la mise en place des activités génératrices de revenus ;
- l'accès aux intrants et la mise en place des circuits de commercialisation ;

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

- la promotion des activités économiques liées au secteur de la culture telles que le tourisme culturel, les évènements et produits artistiques et culturels ;
- le développement des services de la micro finance ;
- la promotion des industries extractives (recherche, exploration et exploitation) dans les régions du Nord.

Au titre du développement des infrastructures structurantes, il sera procédé à ce qui suit :

- La réalisation des axes routiers :
    - Relier Kidal, Gao et Tombouctou à la Route transsaharienne ;
    - Gao — Bourem· Taoussa ;
    - Bourern — Kidal ;
    - Kidal — Timiaouine (Frontière algérienne) ;
    - Anefis — Tessalit — BordjBajiMoctar ;
    - Kidal Menaka ;
    - Ansongo - Menaka - Anderamboukane - Frontière Niger ;
    - Goma Coura- Tombouctou ;
    - Douentza – Tombouctou ;
    - Douentza - Gao (réhabilitation) ;
    - Gossi — Gourma — Rharous ;
    - Piste Boré — Korientzé–Aka ;
    - Piste Mounia — Diafarabé — Dia - Tenenkou — Youwarou ;
    - Piste lndelimane — frontière Niger ;
    - Piste Ansongo — Tessit — Frontière Burkina Faso ;
    - Léré— Fassala.
- La réalisation des aéroports de Kidal, Tessalit, Taoudeni, Menaka, Gao (réhabilitation) et Goundam.
- La réalisation des centrales solaires et diesel dans les localités de Tombouctou, Goundam, Dire, Niafunke, Gao, Menaka, Kidal, Tessalit, Gourma Rharous, Ansongo, TinEssako, Abeibara, Bourem, Douentza,Tenikou, Youwarou, Léré.
- Relier les trois régions du Nord au projet structurant régional de Gazoduc transsaharien.
- La construction des quais dans les escales fluviales de Bamba, Dire et Youwarou.

30

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

Au titre de l'amélioration de l'accès aux Services Sociaux de Base, il sera procédé à ce qui suit :

- La poursuite des actions de réhabilitation des formations sanitaires détériorées et la construction et l'équipement de nouveaux centres de santé communautaire ;
- La construction d'un hôpital régional à Kidal et à Ménaka ;
- Renforcement de l'accès des étudiants issus du Nord aux programmes de bourses d'études de coopération ;
- Le renforcement de la fourniture des soins aux populations en milieu nomade, par le déploiement d'équipes mobiles polyvalentes itinérantes pour l'offre des soins préventifs et curatifs ;
- La mise en œuvre de la stratégique avancée dans les aires de santé et la stratégie des soins essentiels dans la communauté ;
- La construction de nouvelles écoles conformément à la carte scolaire dans les régions de Tombouctou, Gao et Kidal;
- L'appui au fonctionnement des cantines scolaires ;
- La dotation des écoles de personnel enseignant en qualité et en nombre suffisant ;
- La dotation des élèves en fournitures et manuels scolaires et les enseignants en matériel didactique ;
- Le lancement d'un vaste programme de communication pour soutenir le maintien des enfants, particulièrement celui des filles, à l'école ;
- Le développement des pôles universitaires dans les régions du Nord avec la création des facultés selon les spécificités de chacune desdites régions ;
- L'accélération de la déconcentration de l'enseignement supérieur par la réalisation d'Institutions d'Enseignement Supérieur dans les régions du Nord ;
- La réhabilitation des centres de formation et des services déconcentrés de l'emploi dans les régions de Kidal, Gao et Tombouctou ;
- La création d'un lycée technique public dans chaque région ;
- La construction d'un centre de formation professionnelle par cercle dans les régions du Nord ;
- L'approvisionnement des populations vulnérables en eau potable ;
- Le renforcement de l'adduction d'eau de la ville de Gao ;
- Le renforcement de l'adduction d'eau de la ville Tombouctou ;
- La réalisation de l'Aqueduc In Esseri - In Tebzaz—Kidal.

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

Dans le domaine de la culture, il sera procédé à ce qui suit :

- La réhabilitation et l'appui des services régionaux et subrégionaux de la culture, ainsi que les missions culturelles de Tombouctou, de Gao et d'Es souk ;
- La promouvoir des activités de recherche pluridisciplinaire sur les questions de culture, de patrimoine, d'industrie culturelle ;
- Le renforcement du dialogue interculturel par la relance des évènements culturels dans les régions du Nord à travers les rentrées culturelles, les semaines nationales, les biennales artistiques et culturelles et les festivals.

Copie originale pour M. Nabil BOUIBIA

قـــائـــمـة
الـــمـراجـع

➢ المراجع:

✓ **الاتفاقيات:**

1. اتفاقية "**تمنراست 06 جانفي1991**"، اتفاقية وقف الأعمال العدائية: حكومة جمهورية مالي من جهة وحركة أزواد الشعبية والجبهة العربية الإسلامية من جهة أخرى.
2. اتفاقية "**شعلة السلام 1996 بتمبكتو**"، جمهورية مالي.
3. اتفاقية "**الجزائر 2006**"، اتفاق على إعادة السلام والأمن والتنمية في منطقة كيدال.
4. اتفاقية "**واغادوغو 2013**"، الحكومة الانتقالية للاتحاد الوطني لجمهورية مالي من جهة، و تنسيقية الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA)، والمجلس الأعلى للوحدة أزواد (HCUA) من جهة أخرى

✓ **تقاريـــــــــــــر**

1. التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2013–2014. **مركز البحوث والدراسات الإفريقية**. الخرطوم، (ديسمبر 2014). ص ص. 01– 116.
2. غالي، بطرس بطرس. "**تقرير حول: خطة السلام، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام**". الأمم المتّحدة (17 جوان1992).
3. غوتيريس، أنطونيو .**"تقرير عن الحالة في مالي"**. الأمم المتحدة، تقرير رقم: 1105 (26 ديسمبر 2017).
4. كي مون، بان .الجمعية العامة، تقرير الأمين العام. نيويورك (2008).
5. كي مون، بان ، **"تقرير عن الحالة في مالي"**، الامم المتحدة، تقرير رقم: 1030 (24 ديسمبر 2015).
6. كي مون، بان. **"تقرير عن الحالة في مالي"**. الأمم المتحدة، تقرير رقم:1137 (30 ديسمبر 2016).
7. كي مون، بان. **"تقرير عن الحالة في مالي"**. الأمم المتحدة، تقرير رقم: 498 (31 ماي 2016).
8. كي مون، بان. **"تقرير عن الحالة في مالي"**. الأمم المتحدة، تقرير رقم: 819 (29 سبتمبر 2016).
9. كي مون، بان. **"تقرير عن الحالة في مالي"**. الأمم المتحدة، تقرير رقم: 281 (28 مارس 2016).

10. كي مون، بان."**تقرير الأمين العام عن الوضع في مالي**". الأمم المتّحدة، تقرير رقم: 582 (04 أكتوبر 2013).
11. كي مون، بان."**تقرير عن الحالة في مالي**". الأمم المتحدة، تقرير رقم: 732 (22 سبتمبر 2015).
12. كي مون، بان ."**تقرير عن الحالة في مالي**". الأمم المتحدة، تقرير رقم: 01 (02 جانفي 2014).

✓ **كتب وفصول في كتاب:**

- **بالغة العربية**

1. ابراهيم كانتي، مادي. **التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991**. ط.1.مصر: المكتب العربي للمعارف، 2016.
2. التينبكتي ."**الطوارق:عائدون لنثور**". منشورات منظمة تامانيوت، ب د س.
3. سعد الله، عمر. **حل النزاعات الدولية**. ب د ط. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
4. سليم، خالد. **دليلك في الوساطة، كيف تكون وسيطا ناجحاً: دليل تدريبي في الوساطة والتعامل مع النزاع**. فلسطين: مؤسسة التعاون لحل الصراع، ب د س.
5. الصامدي، زياد. **حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الاردني**. برنامج دراسات السلام الدولي. جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010.
6. عبد القادر، أحمد ،أحمد، ابراهيم. **إدارة المفاوضات والنزاعات الدولية**. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2016.
7. عمار بوحوش ." **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**". الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتاب، ط. 2، ب د س.
8. قشاط، محمد سعيد. ***التوارڤ: عرب الصحراء الكبرى***. ليبيا: مطابع اديتار، ط. 2، 1989.
9. كلاوس، شتيفان. ترجمة: يوسف حجازي. **معالجة النزاعات: دليل تدريبي للمرشدين**. رام الله: مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف، 2006.
10. مصلح، ربى. **مراجعة في كتاب " Getting to yes" في "دليلك في الوساطة"**. تحرير: خالد. ب د س.
11. ولد النقرة، اكناته. ***الطوارق من الهوية إلى القضية***. المغرب: طوب بريس الرباط،د.ط. 2014.

✓ **مقالات في دوريات محكمة**

1. ابراهيم الخزندار، سامي."نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات: التطور والمفاهيم والمؤشرات". **مجلة المفـكر**، العدد.07 (نوفمبر 2011). ص ص.58- 71.
2. ابراهيم كونتاو، الشيخ."النزاع المسلح في مالي". **قراءات افريقية**، العدد.16 (أفريل- جوان، 2013)، ص ص. 32- 39.
3. أزمة مالي والتدخل الخارجي. "**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.**" وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، (فبراير 2013). ص ص. 1- 12.
4. بوخرص، أنوار. "الجزائر والصراع في مالي". **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**. الشرق الأوسط، (أكتوبر 2012). ص ص.01- 34.
5. بوسعدية، رؤوف. " دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية". **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد. 9. جامعة محمد لمين دباغينن سطيف2 (جوان 2016). ص ص. 154 - 170.
6. تسعديت، مسيح الدين. " المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي: الرهانات والتحديات". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد. 04 (ديسمبر 2015)، ص ص. 09- 18.
7. حسن دهب، مهدي دهب ."الأبعاد الأمنية والسياسية للتطورات الأخيرة في منطقة الساحل مع التركيز على قضية الأزواد بدولة مالي". **مجلة كلية العلوم الاقتصاد العلمية**، العدد.3 (جامعة افريقيا العالمية، يناير 2013)، ص ص. 239- 262.
8. دلة أمينة مصطفى."العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد. 49(ربيع 2016)، ص ص. 115- 132.
9. ذنون مرعي، خالدة.*"الأمم المتحدة وادراة النزاع الدولي"*. **مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العدد. 9 (العراق2011). ص ص.241- 279.
10. عامر حاج، مليود ، مزارة زهيرة. "أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية و الانفصال- مالي أنموذجا-". **مجلة آفاق للعلوم**، العدد.10 (جانفي 2018). ص ص. 289- 304.

11. عبد الدايم، أحمد."تاريخ القضية الأزوادية وتطوّرها". **قراءات افريقي**ة، العدد.16 (أفريل ـ جوان،2013)، ص، ص. 16-23.
12. مادي ابراهيم، كانتي ."الأزمة السياسية المالية منذ مارس 2012". **دورية آفاق افريقية**، العدد. 36 (ب د س)، ص ص. 01-25.
13. محمد الصالح ديالو، سيدي المختار."الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي". **قراءات افريقية**، العدد.16 (أفريل-جوان.2013)، ص ص. 24-31.
14. محي الدين، يوسف خولة ."دور الأمم المتحدة في بناء السلام". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد. 27، العدد. 3 (2011). ص ص. 487- 508.
15. ممادو باه عبد الله."آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي". **مركز الجزيرة للدراسات** (12 أوت 2012)، ص ص.01-11.
16. النويني، الحافظ."أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)". **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد.422 (أفريل2014)، ص ص.58- 72.

- ✓ **الرسائل الجامعية**

1. إيدابير أحمد."**التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدراسات الأمنية والإستراتيجية. الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2011-2012.
2. بلعيد سمية ."**النزاعات الإثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها:جمهورية الكونغو الديمقراطية أنموذجا**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشادة. قسنطينة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.
3. بهولي لبنى."**الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف:بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع: علاقات دولية وإستراتيجية. بسكرة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009- 2010.

4. بودن زكرياء ." ***اثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري و استراتيجيات مواجهتها 2010-2014***". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية و ودراسات استراتيجية. بسكرة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
5. بوزرب رياض. " **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية والعولمة. قسنطينة: جامعة منوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008.
6. بوبيبة نبيل ." ***المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى***". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية. الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2010-2011.
7. حموته صابر." ***النزاعات الاثنية وعملية التنمية في إفريقيا: نيجيريا أنموذجا***". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: حوكمة وتنمية. باتنة : قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2015.
8. رياض بوزرب ." ***النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية: 1963- 1988***". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: العلاقات الدولية والعولمة. قسنطينة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
9. سميرة ناصري ." **إدارة النزاعات الدولية دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الدكتوراه** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، تخصص: سياسية مقارنة. بسكرة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.
10. سميرة ناصري." ***الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة***". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسية مقارنة. بسكرة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2010.
11. عبير شليغم."**التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2012 – 2013**." مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية .الجزائر: قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2013-2014.

12. قارة ليلى." ***الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963- 2010***". رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دبلوماسية. الجزائر: قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر03، 2011.
13. مدلل حفناوي ."**الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدولي**." مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص: قانون دولي عام. بسكرة: قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.

✓ **أوراق باحثين**

1. بولبنان زين العابدين." ***تصميمات نظرية لتحليل وادارة النزاعات وحوكمة وبناء السلام***". 2013.
2. بويبية نبيل. "***مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة في طرق التوظيف***". الملتقى الوطني الأول حول إشكالية الأمننة في المغرب العربي، جامعة محمد الصديق بن يحى، جيجل.2011.
3. صايج مصطفى. "**الجزائر والأمن الجهوي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الجهوي**". كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3.
4. مايسون، سيمون. ريتشارد، ساندرا. ترجمة: محمد حمشي. "**أدوات تحليل النزاعات**". الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (ديسمبر 2005).
5. عبد الغاني، دندان. **النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية إطار نظرية وإبستيمولوجي**. Ethnic conflicts in International Relations : The oretical and Epistemological frame work نقلا عن: ولوج الموقع (2018/05/19) https://download.mrkzy.com/do.php?id=786207

✓ **الروابط الإلكترونية**

1. أحمادو، مامين أحمد. "المتمردون التوارق يقولون أن الحكومة غير جادة شمال مالي". ولوج الموقع (2018/05/01) http://www.aljazera.net/index.hmtl
2. إقليم أزواد التاريخ والموقع، ولوج الموقع (03/افريل/2018)

http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://essira reports/8360-2012-06-25-19- ge.net/archive/index.php/news-and 28-25.html

3. إقليم أزواد، موسوعة الجزيرة، ولوج الموقع(2018/04/03) http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions
4. أزواد.. من "ثورة تحرر" إلى "حرب ارهاب". الجزيرة نت . ولوج الموقع (22/04/2018) http://www.aljazeera.net/home/print/da0ab622-b258-4054-a0b5-461d1ae32092/647ff0b3-7718-4beb-ad67-c7a98b48bcbc
5. دولة مالي، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ولوج الموقع(2018/04/03) https://ar.wikipedia.org/wiki/
6. السكينة ."الجماعات المسلحة في مالي". ولوج الموقع (2018/05/01) https://www.assakina.com/center/parties/21126.html
7. عادل، جارش، جمال، العيفاوي ." لنزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية "الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين". المركز الديمقراطي العربي **للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية** (07 جويلية 2014). ولوج الموقع (18/03/2018)

http://democraticac.de/?p=2346

8. عبد العال، علي ."الجماعات المسلحة في مالي خريطة معلوماتية". ولوج الموقع (2018/05/01) http://islamion.com/news
9. عمرو، أحمد ."طوارق مالي و سيناريوهات حل الأزمة ". قراءات إفريقية (2012). ولوج الموقع (2018/04/28) http://www.qiraatafrican.com/view/?q=572
10. مالي،السمات الجغرافية، المقاتل، ولوج الموقع (2018/04/03) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Mali/Sec02.doc_cvt.htm
11. المصطفى، أحمد ولد محمد ."حراك إقليم أزواد الجديد: عوامل النجاح ومزالق الفشل". ولوج الموقع (2018/05/02)

http://elmohit.net/archive/rai/2573-2012-02-16-00-32-17.html

12. منطقة غاو، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، ولوج الموقع (2018/04/03)
https://ar.wikipedia.org/wiki/

13. ولد سيدي محمد، الذهبي ."وزير المصالحة المالي: اتفاق السلام إنجاز حقق الكثير". الجزيرة نت (2016/05/30). ولوج الموقع (2018/05/09)
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/

- **باللغات الأجنبية:**

1. In : « English »

➢ Books and Books Chapiters, Reports and Working Papers

1. **« Conflict resolution means terminating conflict by methods that are analytical and that get to the root of the problem »**.
2. **« Mali : la paix venue d'en bas ? ».** International Crisis Group, Rapport Briefing Afrique, n°115. Bruxelles, 14 décembre 2015.
3. A Miller, Christopher. **« A Glossary of Terms and Concepts in Peace and Conflict Studies ».** E editing: King, Mary. Africa Programme Coordinating Office.University for Peace.
4. **A**charya, Amitav **.« Preventive Diplomacy: Issues and Institutions in the Asia Pacific Region ».** Paper Presented to the Eighth Asia-Pacific Roundtable, York University. canada : Toronto, 6-8 1994.
5. Alexander Thurston and Andrew Lebovich. " **Handbook on Mali's 2012-2013 Crisis".** Institute for the Study of Islamic Thought in Africa, The Roberta Buffett Center for International and Comparative Studies, Working Paper No. 13. Northwestern University, 2 September 2013.
6. Azem Hamad, Ahmad**."The Reconceptualisation of Conflict Management".** Peace, Conflict and Development: An Interdisciplinary Journal Vol. 7. July 2005.
7. Chauzal, Grégory and van Damme, Thibault. **« The roots of Mali's conflict: Moving beyond the 2012 crisis »**. Netherlands Institute of International Relations Clingendael, CRU report. Netherlands, March 2015.
8. Claudia, Maria and Vasquez, Solarte. **« Conflict management analysis tools ».** Tallin University of Technology, 2012.

9. **G**lantz, Michael H. **« Early Warning Systems: Do's and Don'ts ».** National Center for Atmospheric Research, Report of Workshop, 20-23 October 2003. China: Shanghai, 6 February 2004.
10. International Crisis Group. **" Mali: Avoiding Escalation".** Crisis Group Africa Report, n°189. Dakar :18July 2012.
11. Keita, Kalifa. **« Conflict and Conflict Resolution in the Sahel:The Tuareg Insurgency in Mali »**. Strategic Studies Institute .May1,1998.
12. Nadine lyamouri-baja and others. **«youth transforming conflict ».** Yael Ohana (Editor), Council of Europe Publishing , T-KIT.12 .2005.
13. **N**izeimana John Bosco. **« The Malian Crisis: Multiple Actors with Diverse Interests and Values ».** Journal of Public Administration and Governance, Vol. 5, n^0. 3. 2015.
14. Oliva, Fabio and Charbonnier, Lorraine. **« Conflict Analysis Handbook :A field and headquarter guide to conflict assessments ».** United Nations System Staff College, 2016.
15. Pezard, Stephanie, Shurkin, Michael. **" Achieving Peace in Northern Mlai: Past agreement, Local Conflicts, and the Prospects for a Durable Settlemnt".** The RAND, National Defense Research Institute .Santa Monica: California, 2015.
16. Rohwerder, Brigitte. **« Conflict early warning and early response ».** GSDRC Helpdesk Research Report 1195, Birmingham. UK : University of Birmingham, 06/02/2015.
17. Swanström, Niklas, L.P, S.Weissmann, Mikael**,"Conflict,Conflict prevention and Conflict Management and beyond :a conceptual exploration",**Central Asia Caucasus Instituteand Silk Road Studies Program. Sweden :Summer 2005.
18. Wiklund, Cecilia Hull, Nilsson, Claes. **« peace in Mali ? An analysis of the 2015 Algiers agreement and its implementation »**. Ministry of Defence, project, no^0. A16104. Swedish : Novembre, 2016.
19. Yang, Hsieh-Hua and Kuo, Lung-Hsing and others, **« Using a Conflict-map as a Tool to Formulate Business Intelligence »**, Oriental Institute of Technology and National Kaohsiung Normal University.Taiwan.

➢ Web Links

20. Alliance for Peacebuilding, Selectedd Definitions of Peacebuilding. 12August 2013. Accessed: 19/04/2018 http://www.allianceforpeacebuilding.org/2013/08/selected-definitions-of-peacebuilding/

21. Conflict Research Condortium (CRC). Peacemaking. International Online Training Program On Intractable Conflict, Glossary. USA :University of Colorado, 1998. Accessed: 29/03/2018 http://www.trinstitute.org/ojpcr/3_3salla.htm
22. John W, Burton. "conflict resolution: towards problem solving". accessed : 03/04/2018 http://www.gmu.edu/academic/pcs/burton.html

23. Mali Tauregs(1960-present). University of Central Arkanas, Political Science. accessed : 02/05/2018 http://uca.edu/politicalscience/dadm-project/sub-saharan-africa-region/malitauregs-1960-present/
24. Popular Liberation Front of Azawad. Accessed: 30/04/2018 https://www.revolvy.com/main/index.php?s=Popular+Liberation+Front+of+Azawad&item_type=topic
25. Preventing Deadly Conflict - Carnegie Corporation. New York 1994. Accessed : 18/04/2018 https://www.carnegie.org/media/filer_public/.../ccny_report_1997_ccpdc_final
26. Reeve, Richard. « Five strategic failures of the French intervention in Mali ». The Broker Connecting worldsof knowledge, (Netherlands, 03 march 2015). Accessed (11/05/2018) http://www.thebrokeronline.eu/Blogs/Sahel-Watch-a-living-analysis-of-the-conflict-in-Mali/Five-strategic-failures-of-the-French-intervention-in-Mali
27. Rekacewicz, Philippe. « Territory of the Azawad in April 2012 ». CC image courtesy of Orionist/GeoEvan on Wikimedia Commons .CC-BY-SA- 3.0. accessed : 10/05/2018 https://www.monde-diplomatique.fr/cartes/touaregs
28. Salla, Michael E."Conflict Resolution, Genetics, and Alchemy - The Evolution of Conflict Transmutation". accessed : 03/04/2018 http://www.trinstitute.org/ojpcr/3_3salla.htm

29. staff, Pon. About the Harvard Negotiation Project. 19 April 2009. Accessed : 20/04/2018 https://www.pon.harvard.edu/research_projects/harvard-negotiation-project/hnp/
30. Wikipédia. Alliance démocratique du 23 mai pour le changement. Accessed: 01/05/2018 https://fr.wikipedia.org/wiki/Alliance_d%C3%A9mocratique_du_23_mai_pour_le_changement/

31. Wikipedia. Arab Islamic Front of Azawad. Accessed: 30/04/2018 https://en.wikipedia.org/wiki/Arab_Islamic_Front_of_Azawad

2. En : « Français »

➢ L'ACCORD DE RECHERCHE

✓ « **Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger ».** 20 juin 2015.

➢ Livres et liens Web

1. **« Conflits : Mali ».** L'Institut malien de recherche-action pour la paix(IMARAP), accédé (09/05/2018) https://www.peaceinsight.org/fr/conflicts/mali/peacebuilding-organisations/interpeace-imrap/

2. Bernus, Edmond. **« Les Touaregs, traditions nomades et réalités du désert ».** Juillet 2002. Accedé: 08/04/2018 https://www.clio.fr/BIBLIOTHEQUE/les_touaregs_traditions_nomades_et_realites_du_desert.asp
3. Bossard, Laurent. **« les régions maliennes de Gao, Kidal et Tombouctou perspectives nationales et régionales ».** Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (CSAO/OCDE). 22/10/2015. accédé : 03/04/2018 https://www.oecd.org/swac/.../Les-regions-maliennes-de-Gao-Kidal-et-Tombouctou
4. Boutellis, Arthur, Joëlle Zahar, Marie. Traduction : Jacques Roland, Thierry Chambon, Traduit de l'anglais et mis à jour en janvier 2018**. « Un processus en quête de paix: Les eneignements tirés de l'accord intermalien »**. International Peace Institute. New York. janvier 2018.
5. Diallo, Aboubacar, etude**. «Jeunes – chomage et radicalisation au Mali».** Rapport Tombouctou. Mai 2016.
6. Dicko, Abdrahamane. **« Flamme de la paix : Quand le Mali fait des émules ».** (Afribone Mali SA, 02/08/2007). Accédé (02/05/2018) http://www.afribone.com/spip.php?article7435
7. Edward, Robin, Poulton, ag Youssouf, Ibrahim. **« La paix de Tombouctou : Gestion démocratique, développement et construction africaine de la paix ».** Institut des Nations Unies pour la recherche sur le désarmement Genève, Nations Unies, New York et Genève, 1999.

8. Geiser, Christian . **« Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés ».** (19.11.1998).accédé: 19/05/2018 www. Paix balkans . org / contrubution / geiser- parant bosnie. pdf .
9. Guerre et paix au Mali – un cycle sans fin (03/04/2012), accessed (01/05/2018) https://reliefweb.int/report/mali/guerre-et-paix-au-mali-un-cycle-sans-fin
10. Keita, Modibo. **« La résolution du conflit touareg au mali et au Niger, groupe de recherche sur Les interventions de paix dans les conflits intra-étatiques** » . GRIPCI, no.10 . Canada, Juillet 2002.
11. Leclerc, Jacques. **« L'aménagement linguistique dans le monde ».** OCHA. juin2015. UNHCR, juin2015. Usaid . Atlas du Mali, Les Editions Du Jaguar, 2010. université Laval, Quebec, 2013. Institut national de la statistique du Mali.
12. Moussa, AG Intazoume. **« Quelle sécurité pour le nord? cas spécifique de kidal ».** rapport final (nouvembre 2015). accédé (03/04/2018) http://library.fes.de/pdf-files/bueros/mali/
13. Nyirabikali, Guadence, Diarra, Aissé et d'autres. **« Causes et Manifestations Des conflits Au Mali : Une Perspective de la société civile ».** Rapport: CONASCIPAL et SIPRI. Mali : Bamako. et. Sweden : Stockholm. Nouvembre 2014.
14. République du Mali Ministère de la Culture, La Direction Nationale du Patrimoine Culturel du Mali et La Mission Culturelle de Tombouctou. Plan de conservation et de gestion de Tombouctou – Mali. 2006-2010.
15. https://issat.dcaf.ch/Share/People-and-Organisations/Organisations/L-Institut-Malien-de-Recherche-Action-pour-la-Paix

فهرس الأشكال والخرائط

فهرس الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
01	رسم يوضح أنموذج تفسيري لشجرة النزاع	32
02	الخطوات السبع للتفاوض في برنامج هارفارد	36
03	أنموذج لمثلث النزاع لغالتون	38

فهرس الخرائــط

الخريطة	فهرس الخرائــط	الصفحة
01	خريطة توضح الحدود السياسية لجمهورية مالي، وأهم المدن الكبرى فيها في الشمال والجنوب	39
02	خريطة توضح توزيع مختلف العرقيات و الإثنيات في مختلف أقاليم مالي ، تمرْكز قبائل التوارق في شمال مالي	45
03	توضح انتشار المتمرّدون التوارق في الأقاليم الشمالية في 05 أفريل2012	60
04	توضح الخريطة مناطق انتشار التوارق في شمال مالي والدول المجاورة (الجزائر،النيجر،ليبيا،بوركينافاسو)، وبعض بؤر الاشتباكات مع الجيش المالي.	62

فهرس المحتويات

	الموضوع	الصفحة
خطة الدراسة		**01**
مقدمة		**04**
الفصل الأول	**النزاع في منطقة شمال مالي: إطار مفاهيمـــي ونظـري**	**13**
المبحث الأول	**مقاربة مفاهيمية ونظرية لإدارة وحل النزاعات**	**14**
المطلب الأول	مفهوم إدارة النزاع والمفاهيم المرتبطة بها	14
المطلب الثاني	مراحل إدارة وحل النزاعات	22
المطلب الثالث	مقاربات نظرية لتحليل النزاعات وإدارتها	31
المبحث الثاني	**منطقة شمال مالي: دراسة جيو–سياسية**	**38**
المطلب الأول	الخصائص الجغرافية والسكانية لمنطقة شمال مالي	38
المطلب الثاني	التركيبة الاجتماعية والثقافية لمنطقة شمال مالي	43
المطلب الثالث	الوضع الاقتصادي والسياسي لمنطقة شمال مالي	47
الفصل الثاني	**إدارة النزاع في شمال مالي قبل 2013**	**53**
المبحث الأول	**ماهية النزاع في شمال مالي**	**54**
المطلب الأول	جذور النزاع في شمال مالي	54
المطلب الثاني	أطراف النزاع في شمال مالي	60
المطلب الثالث	موضوع النزاع في شمال مالي	68
المبحث الثاني	**إدارة النزاع في شمال مالي من 1990 – 2001**	**69**
المطلب الأول	الفواعل الرئيسية في النزاع خلال هذه المرحلة	69
المطلب الثاني	جهود تسوية النزاع خلال هذه المرحلة	71
المطلب الثالث	تسوية النزاع بعقد اتفاقية السلام 1996	74
المبحث الثالث	**إدارة النزاع في شمال مالي من 2002 – 2013**	**75**
المطلب الأول	الفواعل الرئيسية في النزاع خلال هذه المرحلة	75
المطلب الثاني	جهود تسوية النزاع خلال هذه المرحلة	77
المطلب الثالث	تسوية النزاع بعقد اتفاقية السلام 2006	78
المطلب الرابع	تسوية النزاع بإبرام اتفاقية واغادوغو 2013	80
الفصل الثالث	**إدارة النزاع في شمال مالي وفقا لاتفاقية خارطة طريق الجزائر 2015**	**84**
المبحث الأول	**المبادئ والالتزامات والأسس من أجل استدامة لإدارة للنزاع**	**86**

المطلب الأول	المبادئ والالتزامات من أجل إدارة النزاع في شمال مالي	86
المطلب الثاني	أسس إدارة دائمة للنزاع في شمال مالي	87
المطلب الثالث	إعادة تنظيم إقليم شمال مالي وإنشاء إطار مؤسساتي	89
المبحث الثاني	**الاتفاق على إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**	**91**
المطلب الأول	إستراتيجية التنمية النوعية في شمال مالي	91
المطلب الثاني	التعبئة من أجل تنمية المناطق الشمالية	92
المطلب الثالث	المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية	94
المبحث الثالث	**قضايا الدفاع والأمــن**	**97**
المطلب الأول	إعادة نشر وتنظيم الْقوات المسلحة والأمنية في شمال مالي	97
المطلب الثاني	إصلاح قطاع الدفاع والأمن	99
المطلب الثالث	التدابير والمشاريع الموجه لمنطقة شمال مالي على المدى (القصير- المتوسط – الطويل)	101
الخاتمة		**105**
قائمة الملاحق		109
قائمة المراجع		145
فهرس الأشكال والخرائط		158
فهرس المحتويات		160
الملخـــص		

الـمـلـخص

- باللغة العربية:

منطقة شمال مالي هي عبارة عن إقليم من دولة مالي، يضمّ ثلاث أقاليم كبرى. وهي أقاليم فقيرة اقتصاديا، وهشة بنيويا، ومناطق فاشلة تنمويا. تعاني من النزاعات الداخلية والحروب في دولة مالي عموماً وفي المناطق الشمالية لها خصوصا. ويُعدّ المشكل الهوياتي والتعدد الإثني في هذه الأقاليم الدافع الرئيسي لنشوب هكذا نزاعات. ويقطن منطقة شمال مالي التوارق، الذين تواترت تمرّداتهم منذ استقلال الدولة المالية عن الاستعمار الفرنسي في ستينات القرن الماضي.

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز آليات ومراحل إدارة وحل النزاع في شمال مالي، من قبل الدول المجاورة والأطراف الخارجية، وذلك عن طريق صنع، حفظ وبناء السلم والاستقرار في هذه المناطق. كما تسعى إلى الوقوف على أهم المحطات التاريخية التي برز فيها مختلف الفواعل التي عملت على إدارة هذا النزاع بين التوارق والحكومة المالية، بإبرام مختلف اتفاقات السلام التي وقعت بين الجماعات المتمرّدة وهي الحركات الأزوادية بمختلف فروعها والحكومة المالية، التي لم تفي بوعدها لسكان الشمال طوال العقود الماضية، ولم تلتزم بتنفيذ اتفاقات السلام السابقة منذ 1991 إلى غاية 2013.

وفي 2015 وبوساطة جزائرية تم التوقيع على اتفاق خارطة طريق الجزائر الذي قدّم في محتواه مختلف الوسائل والآليات والإستراتيجيات التنموية التي سارت على خطاها دولة مالي و الجزائر والدول المجاورة وبعض الأطراف الخارجية و مختلف الفواعل الغير رسمية محاولة بذلك إيجاد حل والقيام بإدارة جيّدة ومستدامة لهذا النزاع والنهوض بتنمية هذه الأقاليم خاصة ودولة مالي بصفة عامة.

كـلـمـا ت مـفـتـا حـيـة : مالي، منطقة شمال مالي، التوارق، إدارة النزاع، صنع وحفظ وبناء السلم، الحكومة المالية، اتفاق خارطة طريق الجزائر، وساطة جزائرية، اتفاقات السلام، الحركات الأزوادية.

Abstract

The northern Mali region is a territory of the state of **Mali,** comprising three major regions. Economically poor, structurally fragile, and developmentally failed areas. Suffer from internal conflicts and wars in the state of Mali in general and in the northern regions in particular. The problem of identity and multi-ethnicity in these regions is the main reason for the outbreak of such conflicts. The northern Mali region is home to **Touaregs**, whose insurgency has been frequent since the country's independence from French colonialism in the 1960s.

This study seeks to highlight the mechanisms and stages of **conflict management** and resolution in northern Mali, by neighboring countries and external parties, by **making, keeping and building peace** and stability in these areas. It also seeks to identify the most important historical stations in which the various factions that worked to manage this conflict between the Tuareg and **the Malian government** have signed various peace agreements signed between the rebel groups, the **Azawad movements** in various branches and the Malian government, which have not fulfilled their promise to the people of the North over the past decades, And has not committed to the implementation of previous **peace agreements** since 1991 until 2013.

In 2015, **Algerian mediation** signed **the Algiers Road Map Agreement**, which presented in its content the various means, mechanisms and development strategies adopted by the State of Mali, Algeria, neighboring countries, some external parties and various informal actors, thus attempting to find a solution and good and sustainable management of this conflict and promote the development of These territories are private and the state of Mali in general.

Keywords : Mali, **Northern Mali**, **Touareg**, **Conflict management**, **Making, keeping and building peace**, **The Malian Gouvernment**, **The Algiers Road Map Agreement, Algerian mediation**, **peace agreements**, **Azawad movements**